الأعمال الأساسية في علوم المكتبات

٢ / ٢

حركة نشر الكتب في الدول النامية

إعداد

رونالد باركر   روبرت اسكاربيت

ترجمة   مراجعة

د. شعبان عبد العزيز خليفة   د. أحمد حسين الصاوي

١٩٧٧ - ١٩٧٨



الأعمال الأساسية فى علوم المكتبات

٢ / ٢

حركة نشر الكتب فى الدول النامية

إعداد

رونالد باركر — روبرت اسكاربيت

ترجمة

د. شعبان عبد العزيز خليفة

مراجعة

د. أحمد حسين الصاوى

١٩٧٧ - ١٩٧٨



دار الثقافة للطباعة والنشر

بالقاهرة

هذه ترجمة كتاب :

The bookhunger. edited by Ronald Barker and Robert Escarpit. Paris and London, Unesco and Harrap, 1973. 155 p.

هذه السلسلة

كان الهدف من إصدار سلسلة (الأعمال الأساسية فى علوم المكتبات) أن ننشر مجموعة من الكتب الهامة فى كل فرع من فروع المكتبات والمعلومات خدمة للعاملين فى هذا الحقل ، سواء كان ذلك عن طريق التأليف أو الترجمة ويصدر هذا الكتاب السادس فى تلك السلسلة ، مؤكداً سلامة الفكرة ، وأنها تسير فى الطريق الصحيح ، ولقد نفدت الكتب الخمس السابقة فى زمن يسير وأعيد طبع بعضها بفضل تشجيع القراء وإقبالهم عليها.

هذا ، وتفتح السلسلة ذراعيها لكافة الإجتهادات ، لتحقق لتلك المهنة الفتية ما تصبو إليه والله ولى التوفيق .

د. شعبان عبد العزيز خليفة

تصدير

يعجز نحو ثلثي الرجال والنساء والأطفال في العالم اليوم عن تحقيق ما يتطلعون إليه من حياة أفضل وأكثر خصباً بسبب الافتقار إلى إحدى الأدوات الأساسية اللازمة للتقدم ، ألا وهي الكتب ومواد القراءة إذ أن الجهود التي تبذل في سبيل التعلم والإحاطة بالتطورات العلمية والتكنولوجية وتذوق ثمار الثقافة ، إنما تعتمد إلى حد كبير على تيسر المطبوعات .

وتعاني آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية من نقص حاد في الكتب وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة ، فانخفاض الإنتاج وقلة منافذ التسويق وارتفاع تكاليف استيراد العدد اللازم من الكتب تتضافر جميعا في حرمان الجماهير هناك من مواد القراءة التي يحتاجون إليها ومن الملاحظ أن كتاباً واحداً فقط من كل خمسة كتب تنشر اليوم ، يخرج من دولة نامية وأن ٨٠٪ من الكتب التي تصدر كل عام - وهي تزيد عن ٥٠٠٫٠٠٠ عنوان بمعدل كتاب جديد كل دقيقة - تأتي من الدول الأوروبية واليابان والإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

وحتى في الدول المتقدمة نفسها نلاحظ أن انتشار القراءة أقل من المتوقع إزاء ذلك الإنتاج الهائل من الكتب . وفي عصر إنفجار المعلومات ، تواجه الكتب منافسة متصاعدة من جانب الوسائل الإلكترونية الجديدة للاتصال بالجماهير . ومع هذا فما زال الكتاب أبسط الوسائل وأكثرها فاعلية في نقل المعرفة .

وقد اهتمت منظمة اليونسكو منذ قيامها بدنيا الكتاب إذ أنه يؤثر في مجالات

التعليم والعلم والثقافة . وقد أكد المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الثالثة عشرة على أهمية الكتب من حيث هى وسيلة من وسائل تحقيق أهداف المنظمة ، كما وافقت فى دورتها الرابعة عشرة على برنامج طويل الأجل لتنمية الكتاب تمخض عن تنظيم سلسلة من الاجتماعات الاقليمية بين سنتى ١٩٦٦ و ١٩٧٢ فى الدول النامية ، قصد بها أن تساهم فى تطوير الكتب وتوزيعها وقد أثبتت هذه الاجتماعات أن هناك رغبة عامة فى بذل جهد أكبر لاستخدام أكثر فاعلية للكتب فى مجالات التعليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية .

والكتاب الحالى فى محاولته الكشف عن أسباب مجاعة الكتاب والحلول الممكنة لها ، يرجع إلى الدراسات السابقة وإلى نتائج اجتماعات الخبراء . ولقد توفر على تحديده كل من رونالد باركر (Ronald Barker) سكرتير إتحاد الناشرين فى المملكة المتحدة وروبرت اسكاربيت (Robert Escarpit) الأستاذ بجامعة بوردو (Bordeaux) بفرنسا وقد وضع تحت اشرافهما وإن كان لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر اليونسكو. وعلى ضوء خبرة كل منهما فإن بعض الموضوعات كانت تقع ضمن مسئولية أحدهما دون الآخر .

وهكذا فإن المستر باركر مؤلف كتاب « الكتب للجميع » الذى نشرته اليونسكو فى سنة ١٩٥٦ مسئول عن الفصول الخاصة بحقوق الطبع ، والإنتاج ، والتوزيع . بينما البروفيسور اسكاربيت مؤلف كتاب « ثورة الكتاب » الذى نشرته اليونسكو فى سنة ١٩٦٦ كان أكثر إهتماماً باحتياجات الأمم النامية ، ودور المؤلف وعادات القراءة .

ولقد قام المستر باركر والبروفيسور اسكاربيت بهذا المشروع باعتباره

جزءاً من إعادة التقويم الشامل للوضع الحالي للكتب الذى دعا إليه إعلان اليونسكو عام ١٩٧٢ عاماً دولياً للكتاب . وتحت شعار « الكتاب للجميع » حددت للعام الدولى للكتاب أربعة أهداف رئيسية : تشجيع التأليف والترجمة مع مراعاة حقوق الطبع ؛ إنتاج وتوزيع الكتب بما فى ذلك تطوير المكتبات ؛ تنمية عادة القراءة ؛ جعل الكتب فى خدمة التعليم والتفاهم الدولى والتعاون السلمى .

ونأمل أن يتمخض هذا المطبوع الذى يمثل وجهات نظر الخبراء فى كل من هذه الأهداف عن فهم أوسع لدور الكتب فى الوقت الحاضر وبخاصة فى الدول النامية التى تحتاج إلى مزيد من إنتاج الكتب وتسويقها . وقد يساعد أيضاً على تخفيف حدة مجاعة الكتاب السائدة فى عالم اليوم .

شكر المحرر

يسعى هذا الكتاب الذى جاء فى العام الدولى للكتاب ، ثمرة أقلام كثيرة ، وتجميعاً لمعلومات من دول جمة - كما يكشف التعبير - إلى تصوير مشكلة « مجاعة الكتاب » أى تلك الحاجة الملحة إلى الكتب فى الدول النامية التى تناضل فى سبيل مزيد من التعلم ومن ثم تحقيق تقدم فى مجالات العلم والتكنولوجيا، وكذلك الحاجة الملحة إلى الاحتفاظ بعادات القراءة طول الحياة وهى الحاجة الأساسية للتقدم الثقافى فى الدول المتقدمة والنامية على السواء .

وبينما توفر البروفيسور اسكاربيت وأنا على كتابة أجزاء من هذا الكتاب،فقد تلقينا المساعدة فى كتابته وتحريره من قبل آخرين متخصصين فى ميادين مختلفة من عملنا . وهؤلاء أكثر من أن نعددهم هنا(باستثناء أولئك الذين أشرنا إلى أعمالهم عرضاً فى ثنايا هذا الكتاب) . ولكن فى هذه الطبعة باللغة الانجليزية أود أن أعرب عن شكرى الشخصى إلى رج جورز (Reg Gowers) مدير مجلس تنمية الكتاب فى المملكة المتحدة لما قدمه من عون فى الفصول المتعلقة بتوزيع الكتاب وإلى بيتر برنارد خبير طباعة الكتاب وإنتاجه فى الدول النامية لمساعداته فى هذه الناحية عالية التخصص .

فلهذين ولكثيرين غيرهم لاأسميهم أود أن أعرب من إمتنانى العميق . ومع أنى لم أذكر أسماء كثيرة فلسوف يلاحظ أصحابها - على ماأرجو - مدى تأثيرهم على تفكيرى إذ جعلونى أهتم بحاجات الدول

النامية والمتقدمة على السواء مشيرين إلى الطريق نحو الحلول المطلوبة ، واسوف يشعرون لذلك بعمق إمتنانى لهم .

وهناك لحسن الحظ عدد كبير من الأشخاص معروفين فى دنيا الكتاب فى كل أنحاء العالم يقدمون خدماتهم عن طيب خاطر للتخفيف من حدة مجاعة الكتاب ، وإنى أخص إثنين منهم فقط بالشكر فى هذه الكلمة الوجزة لأنهما قدما مساعدة خاصة لى فى الجزء الذى كتبته وحررته فى هذا الكتاب فإن ذلك لايعنى سوى إستحالة ذكرهم جميعا ، لأن أسماءهم تمثل مجموعة ضخمة . وهذا هو مايعطى الأمل فى نهاية سريعة لمجاعة الكتب وفى اعتقادى الشخصى أن هذا يمكن تحقيقه بالاشتراك الفعلى لكل المعنيين بالأمر ، فى العقد التالى أو أسرع من ذلك إذا ركزنا جهودنا من أجله .

يونيو ١٩٧٢

ر . ا . ب

الفصل الأول

مجاعة الكتاب

بلغ الإنتاج العالمى من الكتب فى سنة ١٩٧١ حوالى ٥٠٠,٠٠٠ عنوان، ومن حيث عدد النسخ فقد تراوح ما بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ مليون نسخة . وقد وصل معدل الزيادة السنوية فى السنين الأخيرة إلى حوالى ٤ ٪ فى العناوين ، ٦٪ من عدد النسخ المطبوعة . ولقد تضاعف عدد العناوين بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ بينما زاد عدد النسخ إلى ثلاثة أضعاف . وفى الفترة نفسها زاد سكان العالم القارئين إلى أكثر من الضعف نتيجة لتعليم الكبار وزيادة عدد الأطفال الذين ينخرطون فى سلك الدراسة .

الكتب ووسائل الاعلام

مما لا يمكن إنكاره أن وسائل الإتصال الجماهيرى (وسائل الإعلام) السمعية والبصرية قد أشبعت حاجة ظلت كامنة لعدة أجيال،وأنها ما تزال مستمرة فى طريق انتشارها بقوة . وليس من الصواب أن نقارن هذا الانتشار « الكاسح » بالانتشار الحالى للوسائل المطبوعة الذى احتل مكانة مرموقة فى أنحاء كبيرة من العالم ، وأكثر من هذا ففى معظم الدول المتقدمة جدا نجد أن معدل هذا الانتشار فى الإذاعة أولا ثم التليفزيون أخذ يعدل انتشار الكتب [1] .

---

(١) فى سنة ١٩٦٧ كانت الزيادة فى عدد أجهزة التليفزيون ٥٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، و ٩٪ فى المملكة المتحدة .

إن الكتاب الذى شق طريقه إلى الوجود منذ أكثر من أربعة آلاف سنة يعتبر وسيلة إتصال فذة تدون فيها الرسائل الفكرية باستخدام «شفرة» خاصة يمكن إعادة نسخها وتكرارها وتناقلها واسترجاعها وفك رموزها وفهمها بواسطة أى فرد يملك مفتاح تلك الشفرة ، أى يعرف القراءة .

وعبر القرون إنصبت جهود تطوير الكتاب على شكله المادى : من اللفافة إلى ملزمة إلى كتيب وعلى مادة صناعته : من بردى إلى رق إلى ورق وكذلك على طريقة إنتاجه : النسخ ، الطبع اليدوى ، الطبع الآلى ، الأوفست ... الخ . وقد تحقق الهدف فى القرن التاسع عشر عندما أقيمت شبكة إتصالات سدت إحتياجات المجتمع الصناعى من الكتب المنشورة فى طبعات كبيرة ومن الصحف .

وكان لهذه الصورة بطبيعة الحال جانبها الآخر فلكى تدور آلة إنتاج الكتب كان لا بد من تعميم طرق فك رموزها ، أى القراءة . ولذا سار تعليم الجماهير فى كل أنحاء العالم جنبا إلى جنب مع تطور الكتب والصحف ، وكان هذا ضرورة ملحة لأن حركة المجتمع لم تكن لتستغنى عن عملية الإعلام حتى تسير فى يسر . وعلى سبيل المثال فإن تقدم التعليم بوجه عام وتنفيذ برامج التعليم الإلزامى ومحو الأمية قد خلقت احتياجات جديدة . وفى مطلع القرن العشرين كانت كل الإتصالات فى أنحاء العالم المتقدم تتم فعلاً عن طريق الكتب والصحف .

وعند هذه المرحلة وصلنا إلى نقطة التشبع ويرجع ذلك إلى تثاقل أجهزة التوزيع بين جماهير تتزايد باستمرار كما يرجع إلى بطء عمليتى «التسجيل» و « فك الرموز » أى الكتابة والقراءة نسبيا فى عالم يلح عليه عامل توفير الوقت . لقد تقدم نظام الاتصالات المطبوعة حتى وصل إلى درجة

التشبع فى النصف الأول من القرن العشرين ، ثم بدأ فى السقوط مخلفاً أزمة عامة فى دنيا الصحافة والنشر .

وفى نفس الوقت أخذت وسائل الإتصال السمعية والبصرية فى الظهور ، وسرعان ما تحملت جزءاً كبيراً من المسئوليات التى كانت تتحملها الكلمة المكتوبة ثم ناءت بحملها . وكان هذا البديل فعالاً لأنه فى المقام الأول جعل من الممكن نقل الحديث فى الحال سواء كان حقيقة أم خيالاً . ولقد تأثرت الصحف مباشرة بهذا أكثر من الكتب لأن الأحداث كانت مادة الصحف ، وعندما وجدت الصحف نفسها قد تخلصت من ضرورة استيفاء أنباء الأحداث الرئيسية بأسرع ما يمكن فقد لجأت إلى ما يوازنها بالراديو والتليفزيون وذلك بتقديم تعليقات هامة أو عرض الأخبار بصورة مقارنة .

وفيما يتعلق بالكتب كانت التأثيرات أبطأ من أن تكشف عن نفسها ، كما أنها كانت أكثر تعقيداً ، فمن حيث المادة المطبوعة فإن من المحتمل — على سبيل المثال — أن تشهد السنوات القادمة لونا من الردة أو على الأقل تغييراً فى إنتاج الأدب القصصى ذلك لأن الأدب الإخبارى كالمقالات والتقارير والتواريخ والموضوعات العلمية المبسطة ، يشبع احتياجات جمهور توسعت آفاقه فجأة . وليست هناك حدود للتساؤلات التى يمكن أن يطرحها الراديو والتليفزيون ، بيد أنه من الصعب عليهما أن يقدما مقومات الإجابة . وعلى أية حال فإن المشكلة الملحة التى تواجه الكتب هى كيف نتابع المعلومات التى تتكاثر بالتبرعم ، يوما بعد يوم والتى تستحوذ على اهتمامات الناس وإن كانت أهمية مضمونها مؤقتة أو عابرة . ولا ينطبق هذا على كتب

«المعلومات» فحسب بل أيضاً على القصص التى تعكس الحياة المعاصرة والتى تتنبأ بالتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية .

كذلك تغيرت الكتب من ناحية الكيان المادى . حقا لقد بدأت طفرة الكتاب الحقيقية فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية مباشرة بيد أنها تطورت بصفة خاصة منذ سنة ١٩٥٠ مؤثرة فى طرائق تصنع الكتاب وأساليب توزيعه ، وقد تمثلت تلك الطفرة بصفة خاصة فى ظهور الكتب المغلفة [1] (Paperbocks) ، وهذه الكتب التى تطبع بأعداد كبيرة جداً من النسخ تباع بأسعار تناسب القدرة الشرائية للجماهير وتوزع عن طريق شبكة من نقط البيع ، وعلى الرغم من أن هذه الشبكة تشتمل على متاجر الكتب التقليدية فإن بها أيضا كثيراً من نقط التوزيع التى تختلف كثيراً عن تلك المتاجر التقليدية .

إن كتاب الجماهير هذا قد وضع فى قبضة عدد لا يحصى من القراء ، ثروة واسعة من العلم والثقافة كانت محجوبة عنهم من قبل . يضاف إلى ذلك أن الحدود بين الأنماط المختلفة من الإنتاج الفكرى أصبحت أقل وضوحاً . وهذا النوع من الكتب الآن بقدر ما يتخذ أداة لنشر الإنتاج

---

(١) جرت العادة على أن تصدر الكتب فى جل الدول الغربية مجلدة تجليداً سميكاً وكان ذلك يؤدى إلى أن تكون أسعارها مرتفعة مما كان يعجز الكثيرين عن اقتناء الكتب ، ولكن منذ العشرينات من هذا القرن ظهرت فكرة إصدار عدد من النسخ مغلفة بغلاف رقيق وعلى ورق أرخص من نفس الكتاب إلى جانب الطبعة المجلدة . وعادةما تكون هذه النسخ المغلفة أرخص كثيراً مما جعلها فى متناول كثير من المشترين ، مما وسع قاعدة القراءة ، وقد أدى ذلك إلى تسمية تلك الظاهرة بثورة الكتب المغلفة التى بلغت ذروتها فى الدول الغربية فى الخمسينات والستينات من هذا القرن .

القصص ، فهو كذلك أداة لنشر المواد الثقيفية ، وبقدر مايتسع لكتيبات التكنولوجيا والأبحاث فإنه يمتد كذلك إلى الآداب القديمة . هذا على الرغم من أن أسعار الكتب المغلفة تتأثر - بالضرورة - حسب عدد النسخ المطبوعة فى المرة الواحدة فان الرواية التى يطبع منها ١٠٠٫٠٠٠ نسخة لابد أن تكون أرخص كثيراً من الكتاب العلمى الذى يطبع منه ١٥٫٠٠٠ نسخة فقط . والواقع أنه لم يعد ممكنا فى الوقت الحاضر أن تعالج الكتب على أنها وسيلة إتصال مستقلة عن وسائل الاتصال الأخرى . ومن وجوه عديدة جداً كاستخدام الصور والرسوم الملونة والاستعانة بوسائل الصورة والصوت (كالفيلم والأسطوانة) ، والظهور على شكل دوريات ، فان الكتب تكتسب شيئاً من مرونة وسائل الإتصال السمعية والبصرية التى تزداد روابطها بها توثقاً . وعلى وجه العموم فان تطور الارسال بالراديو والتليفزيون بصفة خاصة ، يزيد من القراءة ويخلق الحاجة إلى الكتب بمايتناسب وحجم الوسائل السمعية البصرية .

ومايميز الوسائل السمعية والبصرية حقيقة فى الوقت الحاضر هو أن تسجيل المعلومات واستيعابها يتمان كلية بطريقة آلية تقريباً ولايتطلبان سوى الحد الأدنى من المبادأة فى إستقبالها . وإستجابة المستقبل (المستمع أو المشاهد) ليس لها إلا أهمية ثانوية بالنسبة للطريقة التى يعمل بها جهاز الاعلام . ورجوع المستقبل إلى مصدر الاعلام بردود فعل مختلفة أمر يحدث عرضاً وليست له قاعدة ثابتة . وبالاضافة إلى ذلك فان معدل الإستقبال وترتيب مواعيد الارسال تحدد سلفاً مرة واحدة وللجميع بحيث يكون من الصعب إعادة صياغة الرسالة عند إستقبالها ووضعها فى إطار مستقل من التفكير .

وهذا هو السبب فى أن الوسائل السمعية والبصرية عندما تستخدم فى التدريس أو إذاعة البرامج الفنية لاتستغنى عن المادة المكتوبة كالتقرير أو التعليق والدرس المطبوع والكتاب . ومن هنا يبدو أن الوسائل المكتوبة لايمكن أن تجاريها وسائل أخرى فى التوفيق بين متطلبات بث المعلومات والرجوع إليها . كذلك — وعلى نطاق واسع — فان عملية القراءة هى المقابل لعملية الكتابة ، ولايمكن اختصارها إلى حركة إستقبال آلية بسيطة . فالمستقبل هنا (القارىء) لابد وأن يظهر قدراً من المبادأة ، ومن هنا فان القراءة تعتبر عنصراً من عناصر التقدم .

إن الكتب بعد أن فقدت احتكارها السابق ، وتحررت بذلك من قيودها ، أصبحت من بعض النواحى محوراً لنشاط وسائل الاتصال الحديثة ومع ذلك فقد يكون من الضرورى إيجاد نوع جديدمن الكتاب.

ومايزال الناس فى الدول التى تقدمت منذ فترة طويلة يتمسكون بنظرتهم القديمة إلى الكتب على أنها وسائل للتثقيف الذاتى للصفوة من القراء ،وعن طريق الظروف وحدها نزلت الكتب إلى الأسواق ، ولكنها ستبقى طويلا حبيسة الأساطير والخرافات ومايزال ينظر إلى قراءة الكتب - إلى حدما، حتى فى أكثر الدول تقدما على أنها نوع من الترفع الضعيف لاينغمس فيه إلا العاجزون عن العمل اليدوى .

وعلى النقيض من ذلك فان الدول التى بدأت نموها فى العقود القليلة الماضية لاتحتاج إلى إتخاذ « الطريق الدائرى الطويل » الذى تمثله الكلمة المكتوبة لكى تشبع الحاجات الملحة للاتصال الجماهيرى . وهى تستطيع — غير مقيدة بمواقف موجودة سلفاً أو رغباته قائمة أو مؤسسات مستقرة —

أن تختار فى حدود إمكانياتها المادية أكثر الحلول تقدما بأفضل مما كان متاحاً للدول التى سبقتها على طريق التقدم . وعلى أية حال فانها كلما أسرعت إلى إتخاذ طريق الوسائل السمعية والبصرية « القصير » اشتدت حاجتها وألحت الى الكتب فهى وحدها القادرة على بلورة الزاد الثقافى ودفع عجلة التقدم إلى الأمام .

ومن هنا تبرز المشكلات الحقيقية ، فان الدول النامية من خلال جهودها فى إنشاء المدارس وتشجيع التعلم تعد أشخاصاً لقراءة الكتب بيد أنها تفتقر إلى وسائل إنتاج الكتب التى تحتاج إليها . ولقد أثبتت التجربة أن تطوير شبكة الوسائل السمعية البصرية فى أى دولة تعتمد إعتماداً مباشراً على نمو الانتاج القومى فى مجموعه ، حيث يبدو تأثير التقدم الاقتصادى على القراءة واضحا بعد فترة قصيرة من الوقت ، ولا يمكن الإحساس به إلا إذا زاد جمهور القراء بدرجة تحفز المنتجين .

ويستتبع ذلك أن وضع الكتب فى العالم يشير إلى سوء توزيع ، إذا وضعنا فى إعتبارنا المناطق بدلا من أن ننظر إلى العالم ككل . ومع إتساع الحاجة إلى مواد القراءة فاننا نصادف مناطق وفرة ، ومناطق ندرة ، ومناطق قحط .

تحليل أسباب النقص :

تفيد الإحصائيات المتوفرة لدى اليونسكو عام ١٩٦٩ أن من بين الـ ٥٠٠٫٠٠٠ عنوان الصادرة فى العالم كله ، نشرت الدول الأوروبية حوالى ٢٢٥٫٠٠٠ عنوان أى بنسبة ٤٥٫٤٪ بما فى ذلك المملكة المتحدة ولكن مع استبعاد الإتحاد السوفيتى[1] . هذه المنطقة كانت تضم فى ذلك

(١) خصص قسم مستقل للاتحاد السوفيتى فى احصائيات اليونسكو

الوقت بالكاد ١٣٪ من سكان العالم ، ويمثل هذا مظهراً لعدم التوازن الذي يمكن إرجاعه لعدد من الأسباب ؛ أهمها إنقسام أوربا إلى حوالى عشرين مركزاً فكرياً مستقلا وتأثيرها الفكرى ومعدل تطورها المرتفع ، ونستطيع أن نلمس فى هذا الوضع أيضاً إمتداد أثر وتطور طرق الإنتاج والتوزيع التى مارستها أوربا منذ عهد سيادتها السياسية القديمة .

وإذا كانت تلك التفسيرات كافية فان عدم التوازن هذا كان يجب أن يختفى بعد أن تبنى الدول التى تحررت من الاستعمار إستقلالها الثقافى والاقتصادى ولكن ذلك لم يحدث ، فان مقارنة الأرقام المتاحة لفترة طويلة تشير إلى أن أقل القليل من التغير فى الموقف هو الذى حدث ففى سنة ١٩٥٥ كانت أوروبا تمثل ١٥٫٢ من سكان العالم وتنتج ٤٦٪ من مجموع كتبه . وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقص الطفيف الذى تعرض له إنتاج الكتب الأوروبية كما أوضحه إحصاء ١٩٦٩ ، ومقداره ٠٫٦٪ لم يكن نتيجة التقدم الذى أحرزته الدول الجديدة ولكنه جاء نتيجة التوسع فى صناعة الكتاب فى مناطق أخرى كانت قد قطعت شوطاً كبيراً فى التطور .

وعلى الرغم من أن الدول الأربعة والثلاثين التى تضم أوربا والإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإستراليا ونيوزيلنده واليابان أنتجت ٨١٪ من مجموع الكتب فى العالم سنة ١٩٦٩ ، فانها لا تمثل إلا ٣٠٪ فقط من مجموع سكان العالم . وهذا يعنى أن بقية دول العالم أو ٧٠٪ من سكانه لم تنتج فى ذلك الوقت سوى ١٩٪ من مجموع العناوين الصادرة .

ومع أن إحصائيات اليونسكو لسنة ١٩٦٩ تتضمن ٨٩ دولة منتجة

من الدول الأعضاء فقط (من مجموع ١٢٥ عضوا و ٣ دول منتسبة)، ومع أن هذه الإحصائيات لا تضم أيضا بعض الدول غير الأعضاء التى لها إنتاج كبير فإن التقديرات يمكن أن تنسحب على مختلف مناطق العالم وعلى العالم فى مجموعه .

وباستقراء الأرقام فى فترة عشرين سنة يمكننا أن نكون فكرة عن النقص الذى يرزح تحته ثلثا الجنس البشرى وعن أسباب هذا النقص ، ففى سنة ١٩٥٠ كانت إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا (باستثناء اليابان) تضم حوالى ٣٧٪ من مجموع المتعلمين البالغين فى العالم و ٤٢٪ من تلاميذ المدارس وفى ذلك الوقت كانت تلك المناطق لا تنتج سوى ٢٤٪ من كتب العالم ، وحوالى سنة ١٩٧٠ كانت تلك الدول تنتج - كما رأينا - ١٩٪ من الكتب مع أنها تضم حوالى ٥٠٪ من المتعلمين البالغين و ٦٣٪ من أطفال المدارس .

ويمكننا أن نخرج بصورة عامة من هذه الحقائق : نصف القادرين على القراءة يعيشون فى مناطق لا تنتج سوى خمس المادة القرائية فى العالم مع كل ما تتضمنه هذه الحقيقة من صعوبات إختيار مادة الكتاب .

وعدم التناسب هذا يتضح أكثر عندما نأخذ فى الإعتبار حجم الطبعات بدلاً من العناوين إذ بينما البيانات المتعلقة بالعناوين تشير إلى الإنتاجية والنشاط الفكرى فإنها تحتاج إلى أن تستكمل بحقائق عن دورات الطباعة إذا أردنا تقديراً أدق لطبيعة تزويد القراء المحتملين بالكتب .

ويدلنا ذلك على أن معدلات الطبعات فى مناطق الندرة ضئيل جداً إذا قورن بمعدل الطبعة العالمية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة . فمتوسط عدد النسخ من الطبعة العالمية يتراوح بين ١٥٫٠٠٠ و ١٦٠٠٠ للكتاب

الواحد . وقد برزت هذه الحقيقة من خلال الاجتماعات الإقليمية لخبراء تنمية الـكتاب التى نظمتها اليونسكو فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بين سنتى ١٩٦٦ و ١٩٦٩ . فقد حدد الخبراء الذين اجتمعوا فى طوكيو فى مايو ١٩٦٦ متوسط الطبعة فى آسيا بـ ٤٣٠٠ نسخة ، بينما حدد الخبراء الذين اجتمعوا فى أكرا فى فبراير ١٩٦٨ متوسط الطبعة فى إفريقيا بـ ٨٢٠٠ نسخة. ومن المحتمل أن التقدير فى الحالة الأولى كان منخفضا قليلا وأنه فى الحالة الثانية كان مرتفعاً قليلا . وفى أمريكا اللاتينية حيث نقص الـكتب أقل حدة من المنطقتين الأخريين ، أكد الخبراء الذين اجتمعوا فى بوجوتا فى سبتمبر ١٩٦٩ مع ذلك أن متوسط الطبعة فى المنطقة بصفة عامـة أقل من الطبعـة العالمية وإن كان هذا لا ينطبق على بعض الدول فى المنطقة .

إن المتوسط العالمى الذى يتراوح بين ١٥٫٠٠٠ و ١٦٫٠٠٠ نسخة يشمل بطبيعة الحال الـكتب المغلفة الشعبية التى قد يصل ما يطبع منها فى الدول المتقدمة التى تمد السوق العالمية بها إلى مليون نسخة ، وكذلك كتب الشعر التى قد لا يطبع منها سوى ألف نسخة . ولما كانت هذه الأرقام بين أقصى الحدين توجد فى الدول المتقدمة أكثر منها فى الدول النامية ، فإن المقارنة فى أعداد المطبوعات على أساس المتوسط مقارنة عادلة .

تقييم الاحتياجات :

إن تقييم الإحتياجات فى مجال الـكتب عملية صعبة ذلك أن معايير التقييم تتأثر تبعا للظروف الإجتماعية والاقتصادية والثقافية . ومن المألوف أن تنتج إحدى الدول نوعا من الـكتب يرى التحليل الموضوعى أنه غير ضرورى لتلك الدولة بينما الظروف التاريخية الخاصة تحبذه .

إن الدول النامية على سبيل المثال فى حاجة ماسة إلى الكتب التقنية ومع ذلك فإنها تعطى من الأهمية للكتب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية أكبر مما تعطيه لكتب العلوم التطبيقية . ويمكن تعليل ذلك بأن كثيرا من هذه الدول قد نالت إستقلالها حديثا ، وقد يحدث أيضا لأسباب محلية خاصة أن تشتد الحاجة إلى كتب الدين أكثر من أية فئة أخرى من الكتب .

إننا نستطيع أن نحدد ثلاثة قطاعات تشتد الحاجة إليها بدون شك فى أية دولة من الدول . ولكل هذه القطاعات الأولوية ومن الممكن على ضوئها تعيين الحد الأدنى لما هو مطلوب، أما ما يزيد على هذا الحد فان الظروف المختلفة سوف يظهر أثرها فى نوعيات مختلفة من الإنتاج .

ويشتمل القطاع الأول على الكتب التعليمية بما فى ذلك الكتب المدرسية والكتب الجامعية والكتب المستخدمة فى التعليم طيلة الحياة . ومن السهل نسبياً تقييم ما نحتاج إليه من الكتب التعليمية لأنها تنتمى إلى فئة من المطبوعات يستخدمها قراء يحددهم نطاق معاهد الدراسة ذات المناهج التى ترسمها برامج محددة . وبمعنى آخر فان هذه الكتب توضع وفقاً لأعداد من الطلبة معروفة أو يمكن التنبؤ بها عن طريق الدراسات السكانية .

وفى بعض الاحيان قد يقلل من قيمة تقدير أهمية القطاع الثانى وهو الخاص بكتب الأطفال بصفة عامة. ولقد اتضحت الأهمية التربوية لكتب الأطفال بصورة جلية فى السنوات الأخيرة ، فإن عادات القراءة تكتسب فى سن مبكرة ويمكن للأطفال حتى قبل معرفة القراءة أن يستعملوا كتب الصور التى يبقى تأثيرها على الدوام . ولقد بذلت جهود كثيرة فى إنتاج

هذه الكتب فى كثير من الدول ، ولكن تقدير كل الإحتياجات فى هذا المجال أمر عسير .

أما القطاع الثالث — وهو أوسعها وأقلها تحديداً — ، فيتعلق بكتب الثقافة العامة للكبار . وهذا قد يعنى الكبار الذين بلغوا أرقى مستويات التعليم أو الكبار الذين عبروا حديثا حاجز الأمية ، وفى كلتا الحالتين فإن المشكلة هى كيف نمد هؤلاء القراء بتيار مطرد التدفق من مواد القراءة التى لا تخدم بالضرورة أغراضا نفعية أو وظيفية . إن القراءة عملية تحتاج إلى ممارسة دائمة ، فليس ثمة فائدة من تعليم الناس أو محو أميتهم بدون أن نمدهم بمواد قرائية كثيرة ومتنوعة ويسهل الحصول عليها حتى نحول هذا التعليم إلى استخدام عملى . وفى هذا القطاع أيضاً يصعب تحديد المطالب والاحتياجات .

إن هناك مؤشرات إحصائية فيما يتعلق بالكتب التعليمية غير أن عدد الذين يستخدمون هـــذه الكتب يتزايد باستمرار ليس فقط لأسباب ديموغرافية ، ولكن أيضاً بسبب التقدم فى كل بلد فى مجال نشر التعليم. ومعروف أن أهداف الخطط التعليمية تستخدم مقياساً للجهود التى تبذلها الدول وبخاصة النامية منها . وفيما يتعلق بهذه الدول فقد حددت تلك الأهداف فى المؤتمرات الإقليمية لوزراء التربية التى دعت اليونسكو إليهـا فى آسيا وإفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية . وقد توقع المختصون أن يزداد عدد تلاميذ المدارس الابتدائيـة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٠ من ٨٧ مليونا إلى ٢٤٢ مليونا فى آسيـا ومن ١١ مليونا إلى ٣٣ مليونا فى إفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى(باستثناء جنوب إفريقيا) . أما فى أمريكا اللاتينية فقد توقعوا أن يزيد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية من ٢١ مليونا

إلى ٤٤ مليونا بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . ومن المحتمل أن يرتفع هذا الرقم إلى ٦٥ مليونا فى سنة ١٩٨٠ . وهذا يعنى أن الكتب المقررة بالمدارس الإبتدائية اللازمة لهذه المناطق تتضاعف بمعدل ٢٫٨ من المرات فى خلال عشرين سنة .

يضاف إلى ذلك أن منظمة اليونسكو فى الاجتماعات الإقليمية لخبراء تنمية الكتاب التى سلفت الإشارة إليها قد توصلت إلى بعض المقاييس التى بنيت على أساس « وحدة الكتاب » . وقد اتفق على أن هذه « الوحدة » هى ست عشرة صفحة من أى حجم يناسب الغرض الذى صدرت من أجله . وقدر الحد الأدنى السنوى لاحتياجات كل تلميذ وكل مدرس فى مختلف مراحل التعليم بعدد من هذه الوحدات . وتتعلق هذه التقديرات بعدد النسخ التى تلزم لسد حاجة التلاميذ والمدرسين فى سنة معينة . وإذا فرضنا أن متوسط حياة الكتاب المدرسى هو ثلاث سنوات فاننا نستطيع تحديد رقم الاستهلاك السنوى بقسمة عدد تلك النسخ المطلوبة على ثلاثة . ومع هذا فيجب أن نلاحظ أن حياة الكتاب المدرسى هى فى الحقيقة أطول من هذه المدة ، حتى فى الدول المتقدمة . فاتفاقات المملكة المتحدة على الكتب المدرسية تبنى على أساس أن فترة حياة الكتاب هى سبع سنوات .

وباستخدام هذه الطريقة التقريبية وإن كانت نتائجها مقنعة يمكن القول ـ واضعين عدد تلاميذ المدارس فى اعتبارنا ـ بأن عدد نسخ الكتب المدرسية اللازمة لعام ١٩٦٩ فى مناطق النقص كان أكبر من عدد الكتب التى أنتجت فعلا فى العام نفسه فى تلك المناطق .

وللكتاب المدرسى كذلك متطلباته الخاصة من حيث تعدد العناوين فاذا حدث أن كتاباً مدرسيا معينا (لتعليم الأطفال القراءة مثلا) يمكن

أن يسد حاجة عدد كبير من تلاميذ المدارس فى دولة موحدة اللغة فانه قد يفضل على ذلك إنتاج عدة كتب بلغات التخاطب المختلفة ، حسب تعدد هذه اللغات ، وطبقا للحاجة إلى تطويع التدريس للظروف المحلية بما يتفق والسياسة التعليمية .

وبالمثل فإن الكتاب المدرسى باعتباره منتميا إلى فئة المطبوعات « الموجهة » يستخدم فى دائرة أوسع وأكثر تجانسا من أى نوع آخر من الكتب كما أنه يدوم مدة أطول . ويمكن لمجموعة واحدة من الكتب الدراسية أن تسد عند الضرورة الاحتياجات التعليمية فى كل أنحاء الدولة ، بل وفى مجموعة من الدول التى تستعمل اللغة نفسها ، على الرغم مما ينطوى عليه ذلك من مخاطر . وتتولى الحكومات عادة وبدرجات متفاوتة عملية إنتاج الكتب المدرسية وتوزيعها . وفى هذه الحالة يكون عدد العناوين عادة أقل مما لو ترك الأمر فى يد هيئات خاصة ؛ والنجاح الذى أحرز فى هذا المجال يشجع عليه ولكن قبول الحكومة لهذه المسئولية يعنى ضمنا أن لديها مقومات تلك العملية عالية التكاليف وهو أمر لم يستطع أن ينهض به من الدول النامية حتى الآن إلا عدد قليل . ومن ناحية أخرى فان تحسين الكتب الدراسية ، الذى يتأتى من وراء المنافسة الكاملة يزكى هذا الاتجاه .

وما قلناه عن الكتب المدرسية ينسحب أكثر على الكتب المستخدمة فى التعليم خارج المدرسة وبالذات فى حالة تعليم الكبار . وتمثل كتب محو الأمية فى هذه المجموعة مكانة خاصة . وكما قدر فى إجتماع خبراء إنتاج الكتاب وتسويقه فى آسيا عام ١٩٦٦ فإن عدد الكتب المطلوبة لتدعيم خطط محو الأمية القائمة بالفعل فى المدى القصير يعادل عدد الكتب المدرسية

المطلوبة للمدارس الابتدائية . وأكثر من ذلك فان تحقيق محو الأمية يفتح آفاقاً جديدة وإحتياجات جديدة لعدد من السكان ، يصبح إمدادهم بكتب الثقافة العامة والكتب المهنية ضرورة حيوية . وكان هذا النوع الأخير من الكتب في الحقيقة محور جهود مضنية بذلت في السنوات القليلة الأخيرة . ففي آسيا وإفريقيا بالذات كان التركيز على الكتب الموجهة لتعليم الفلاحين بيد أنها كانت أقل بكثير مما هو مطلوب فعلا .

وكانت كتب الأطفال بدورها موضوع جهود عظمى في السنوات الماضية ، فاليابان التي أصبحت من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لكتب الأطفال على النطاق العالمي تنتج من ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ عنوان في السنة . وفي دول مثل جمهورية ألمانيا الإتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، يقف إنتاج كتب الأطفال على قدم المساواة مع إنتاج الكتب المدرسية .

ومع ذلك فان كتب الأطفال تثير صعوبات خاصة في الدول النامية فعلى الكتاب من هذا النوع أن يفي بمطلبين متعارضين هما الرخص من جهة والمتانة والجاذبية واستخدام الألوان بكثرة من جهة ثانية . كما أنه يحتاج إلى إستعدادات تربوية وفنية واجتماعية وصناعية وتجارية مستفيضة من ناحية الإنتاج والتسويق على السواء . وإذا أريد لكتب الأطفال أن تكون على درجة عالية من الجودة والتأثير فانها يجب أن تكون موضع بحث منظم تتضافر فيه جهود الكتاب والفنانيين مع جهود علماء النفس والتربية لتقرير أحسن أشكال التعبير المناسبة لمخاطبة الأطفال . ومن بين الدول التي بذلت أعظم الجهود في هذا السبيل الإتحاد السوفيتي عن طريق « دار كتب الأطفال » بالذات في موسكو والتي بدأها مكسيم جوركي

وكذلك الهند حيث توجد مؤسسة متخصصة تحمل اسم « إتحاد كتب الأطفال » . وفيما يتعلق بمسألة التسويق أجمع الخبراء فى كل مناطق العالم على أن مستقبل كتب الأطفال يرتبط بوجود سلسلة من مكتبات الأطفال وبقيام سياسة لرعاية الشباب بصفة عامة .

ونحن لانملك إلا تقديراً تقريبياً للاحتياجات فى هذا المجال ويجب أن نلاحظ أنه مع إستعمال أقل تقدير وهو نسخة واحدة من الكتاب لكل تلميذ فى السنة الواحدة فإن مناطق النقص كانت فى حاجة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون نسخة فى سنة ١٩٦٩ ، وهذا الرقم أعلى بكثير مما كان متاحاً بالفعل . ومن ناحية أخرى فالمفروض أن يكون عدد كتب الأطفال أكثر من عدد الكتب المدرسية التى يتأتى عـــدم تنوعها من وجود مناهج دراسية محددة . والواقع أن تنوع المتطلبات فى مجال كتب الأطفال إنما هو صورة مسبقة لهذا التنوع فى كتب الكبار .

ولا ينبغى أن نفكر فى مواد القراءة العامة للكبار كما نفكر فى كتب « محو الأمية » فقد وجد وبخاصة فى الدول النامية أن كتب العلوم الاجتماعية والتاريخ والدين والعلوم التطبيقية هى أكثر الكتب التى تشيع قراءتها بين الناس . ولا ينبغى كذلك أن ننس ذلك الحشد المتكاثر من كتب « الأدب » الجماهيرية التى تنتج على نطاق واسع ومنها القصص بكل أنواعها ، والكتب التى تقدم إلى القارىء بمختلف الطرق كالمسلسلات الهزلية التى تعتمد على الرسم والقصص المصورة . إننا لانستطيع أن نسقط هذا اللون من « الأدب » من الحساب لأنه على أية حال مادة من مواد القراءة مهما كانت قيمتها . غير أننا لانستطيع من ناحية أخرى أخرى أن نضع حدوداً دقيقة لمجاله .

وإذا افترضنا — كما فى حالة كتب الأطفال — أن الحد الأدنى من الاحتياجات فى هذه الحالة هو نسخة واحدة فى السنة لكل قارىء محتمل فاننا بذلك نكون أقرب إلى الحقيقة . ومن المسلم به أن هناك من ثلاثة إلى أربعة قراء لكل كتاب واحد يشترى ، بحيث يمكن التعبير عن ذلك بقولنا أن الكتاب الواحد يعنى من ثلاث إلى أربع عمليات قراءة فى السنة لكل قارىء محتمل هو متوسط لايتجاوزه إلا نسبة صغيرة من القارئين . ومدلول ذلك كله أن مناطق النقص فى سنة ١٩٦٩ كانت تحتاج إلى مئات الملايين من كتب القراءة العامة .

سد الحاجة عن طريق الانتاج المحلى

إن الاحتياجات المشار إليها آنفا يمكن إشباعها عن طريقين : الإنتاج المحلى أو التبادل الدولى (وسنتكلم عنه فيما بعد) .

وعلى الرغم من أن المدى الذى يصل إليه الانتاج المحلى فى إشباع هذه الاحتياجات لايمكن قياسه إلا بطريقة تقريبية وعملية ، فإن تحليل البيانات المتاحة عن العناوين والنسخ يثبت أن أيا من مناطق النقص لا يمكنها سد الاحتياجات المختلفة بأكثر من ٧٥٪ وهذه النسبة قد تصل إلى حوالى ٥٠٪ فى دول شرق آسيا — باستثناء اليابان والصين — أو فى دول مناطق أخرى مثل جنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وقد تهبط إلى أقل من ١٥٪ كما فى وسط إفريقيا (بين خطى عرض ٢٠ شمالا و ٢٠ جنوباً) .

وأهم من المستوى الكلى ، التوازن بين نسبة العناوين ونسبة النسخ لأن هذا يفرض مواقف محددة لكل منها مشكلاتها الخاصة . وبصفة عامة فإن هذه المواقف يمكن بلورتها فى أربعة :

١ — الافتقار إلى التوازن لتلافى الخلل فى العناوين . حيث أن المشكلة بالدرجة الأولى هى كيف نقدم مادة فكرية كافية إلى الطبع ،

تغذى جهاز النشر الذى يتطور بدرجة مرضية ، وهذه هى قضية دول شرق آسيا بالذات باستثناء اليابان والصين .

٢ ـ الافتقار إلى التوازن لتلافى الخلل فى عدد النسخ . ويرجع هذا إلى سوء تنظيم العمليات الخاصة بانتاج الكتب على الرغم من وجود مادة علمية صالحة للنشر كما هو الحال فى جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا على سبيل المثال أى أن المشكلات التقنية فى النشر هى التى تسود هنا ، ويضاعف من أثرها عاملان هما مستوى منخفض فى الاستثمار والتفتيت السياسى .

٣ ـ التنمية المتوازنة المعتدلة: كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا حيث يمكن التفاؤل إلى حد ما بالنسبة لموارد الانتاج . وهذه تحتاج فقط إلى إستخدام أكثر فاعلية ومن ثم تنحصر المشكلات هنا فى التنظيم وبخاصة تنظيم التسويق فى أمريكا اللاتينية .

٤ ـ التنمية المتوازنة ولكن غير الكافية :وهو موقف يسود بدرجات تتفاوت بشكل ملحوظ كثيرا من الدول فى جنوب شرق آسيا من جهة ، وإفريقيا من جهة ثانية . وهذا الموقف . ينعكس فى النقص الشديد فى الكتب من ناحية ومن مجاعة حقيقية إليها من ناحية أخرى . وكل المشكلات هنا تثور فى وقت واحد وبحدة ملحوظة لأنه فى هذه المناطق بالذات يتزايد جمهور القراء بأسرع مما يحدث فى مناطق أخرى .

ومع هذا فإن الصورة ليست قاتمة تماما . ومهما يكن من أمر ما قدمناه آنفا من تحليل مبسط فانه يكشف عن الاتجاهات التى كان ينبغى توجيه الجهود إليها كما أنه يتفق مع النتائج التى توصلت إليها إجتماعات الخبراء التى أشرنا إليها . إن ما تمس الحاجة إليه إنما هو تشجيع الإنتاج

الفكرى وبالتالى مكافأته ، وتدعيم الجانب الصناعى الذى يستلزمه هذا الإنتاج بمايتطلبه من استثمارات وتنظيم التسويق . هذا مع اختلاف الإجراءات التى تتبع والأولويات التى تؤخذ فى الإعتبار باختلاف المناطق المعنية .

ويجب ألا ننسى مع ذلك أن الاحتياجات المشار إليها سابقاً إنما تمثل أدنى حد ممكن . وإن سياسة نشطة منسقة قد تستطيع أن تعوض ماضاع من وقت بالنسبة للكتب المدرسية . غير أن الدلائل ليست مبشرة بالقدر نفسه بالنسبة للانتاج فى مجمله . ويبدو أن برامج تنمية الكتاب فى العالم بوجه عام ، وجهود الدول التى لديها سياسات رشيدة نحو الكتاب قد جنحت نحو التوقف أو النكوص فى السنوات القليلة الماضية . ولكن إذا أردنا أن نستعيد الأرض التى فقدناها فلابد أن تكون هناك ثورة حقيقية ومن العسير بكل تأكيد حصر هذه الثورة فى نطاق الإصلاحات الجزئية أو مجرد التعديلات التقنية ، والذى لاشك فيه أن هذه الثورة سوف تحتاج إلى أكثر من جهد خلاق لإشباع ذلك الجوع الشديد إلى القراءة الذى يأخذ بخناق ثلثى الجنس البشرى .

حدود المساعدات الخارجية :

إن الدول التى تعانى من الإفتقار إلى الكتب لاتقف وحدها فى هذا العالم . فإن المساعدة الدولية والتبادل التجارى يخففان إلى حد ما من الآثار الناجمة عن أوجه النقص والقصور التى أسلفنا الإشارة إليها . فالصادرات إلى الدول النامية يتمثل فيها جزء كبير من إنتاج صناعة النشر فى الدول الرئيسية فى هذا المجال مثل فرنسا وجمهورية ألمانيا الإتحادية واليابان

وهولندا وأسبانيا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحـــــدة والإتحاد السوفيتى .

غير أن هذا التيار السنوى المتدفق من الدول المنتجة إلى الدول التى لاتملك « شيئاً تقرؤه » أبعد مايكون عن حل مشكلة النقص الموجودة لديها ، فضلا عن أنه يعانى من سوء التوزيع إن هذا التوزيع محكوم إلى حد كبير بالحواجز اللغوية ؛ وعلى الرغم من أن معظم الدول الناشرة الكبرى تنشر الآن كتبا بلغات أجنبية فإن هذه اللغات نادراً ماتصلح للمناطق التى تحتاج المساعدة . وعلى سبيل المثال فإن عدد الكتب المنشورة بلغات إفريقية خارج إفريقيا لايعتد به ، وهى إما كتب أكاديمية متخصصة جداً ، وإما كتب مدرسية أولية .

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن آسيا فانه إلى جانب الترجمات التى تنشر محليا بتصريح من صاحب حق الطبع ، فان الاتحاد السوفيتى ينشر فى كل سنة بضع عشرات من الكتب باللغات الرئيسية فى القارة ، وإلى جانب ذلك فان برنامج الولايات المتحدة لترجمة الكتاب U. S. Book trans-lation Programme — يعمل هناك منذ ١٩٥٠ على نشر عدد كبير من ترجمات الكتب الأمريكية . ومع ذلك فإن هذه الجهود ، حتى إذا جمعنا الانتاج المحلى والخارجى معاً أبعد ماتكون عن سد إحتياجات القارة ، إذ لاتوجد دولة فى العالم تستطيع أن تنتج باطراد وبصفة منتظمة كتبا بنحو خمس وعشرين لغة آسيوية يقرأ بها جمهور يعادل فى حجمه الجمهور القارىء بأية لغة أوربية .

لقد أشار إجتماع خبراء إنتاج الكتاب وتسويقه فى آسيا — الذى قدر إنتاج المنطقة فى سنة ١٩٦٤ بـ ١٢٨ مليون نسخة — إلى أن الواردات

السنوية تراوحت بين ٢٧ و ٣٧ مليون نسخة (أى حوالى ½ إنتاج المنطقة). وأن نسبة كبيرة من الكتب المستوردة التى بلغت قيمتها حوالى ٢٠ مليون دولار كانت بلغات غير آسيوية .

والمشكلات التى نصادفها فى إفريقيا أكثر تعقيداً لأن النشر باللغات الوطنية — باستثناء اللغة العربية وإلى حد ما السواحلية — على نطاق ضيق جداً . ففى كل المناطق البريطانية والفرنسية سابقاً فى افريقيا ماتزال اللغتان الانجليزية والفرنسية لغتى النشر السائدتين اللتين يقرأ بهما عادة نسبة لابأس بها من السكان . ومع ذلك فإن جمهور القارئين هنا يمثل أقلية تعيش وسط أقلية أخرى ، ويضيق دائرة هذا الجمهور أكثر أنه بوجه عام - محدود بنطاق المدن . ولاشك أنه إذا أهملت اللهجات المحلية الإفريقية التى تسود المناطق الريفية بالذات كما حدث فى أوربا قديما لأدى ذلك إلى كارثة ثقافية ليست افريقيا على استعداد لتحملها وهكذا فإن كثيرا من الحكومات الإفريقية ، دون أن تستغنى عن لغات الإتصال الدولية الهامة ، تسعى جاهدة الى تنمية اللغات المحلية كأدوات للثقافة والتعليم طول العمر . وهى تستطيع أن تستفيد فى هذا الصدد من المساعدات التى تقدمها اليونسكو لتنمية اللغات الافريقية . ويحتاج هذا الإجراء على وجه الخصوص الى التعاون مع المؤسسات الافريقية المتخصصة لانتاج كتب ذات طابع أدبى أو علمى ، كما يحتاج الى ارساء إطار من التعاون الدولى يجعل من السهل تبادل الخبرات وتحسين طرق نشر الكتب وتسويقها كما يحتاج الى انشاء مكتبات عامة والى نشر الآداب الافريقية وكذلك ترجمة أمهات كتب التراث فى الثقافات الأخرى الى اللغات الافريقية .

ومهما يكن الاتجاه الذى تتخذه الثقافة الافريقية فى المستقبل فإن

من المنتظر أنه ستكون هناك فى وقت قريب أعداد كبير من الناس الذين يقرءون باللغات الإفريقية المحلية . وفى هذه الحالة فإن المساعدات الخارجية ستظل محدودة للغاية ، بينما هى فى الوقت نفسه كثيفة وإن كانت غير كافية بالنسبة للغات الأوربية . وطبقا للمعلومات التى أعلنت فى إجتماع خبراء تنمية الكتاب فى إفريقيا فان ٧٥٪ من الكتب المباعة فى هذه القارة إستوردت من قارات أخرى . وقد بلغت فى سنة ١٩٦٤ = ٢٤ مليون نسخة ؛ وكان المطبوع محليا ٧٫٣ مليون نسخة وفى سنة ١٩٦٥ كانت قيمة الواردات من الكتب ٦٤ مليون دولار . وهكذا يتضح أن الواردات تبلغ أربعة أمثال الإنتاج المحلى ولن تدهشنا هذه الحقيقة كثيراً إذا عرفنا أن هذا الانتاج لايسد إلا ١٠٪ فقط من إحتياجات القارة من النسخ . وهذا المدد الخارجى مع ذلك يطغى على كل شىء . ولا يمكن زيادة عبئه المالى ليغطى كل الاحتياجات . ومن ناحية ثانية فان النشر الإفريقى فى الوقت الحاضر عاجز عن سد الاحتياجات المحلية وحده فان عدداً كبيراً من الكتب التى تنشر الآن فى إفريقيا ينشره ناشرون أجانب .

وتمثل أمريكا اللاتينية حالة خاصة ، فقد قام فى تلك القارة منذ أمد طويل عدد من مراكز إنتاج الكتاب بالغة الأهمية . إن اللغة الأسبانية وهى اللغة القومية التى يتحدث ويقرأ بها كل قطاعات السكان فى الأغلبية العظمى لدول القارة ، هى فى الوقت ذاته إحدى اللغات التى ينتج بها أى ناشر أوربى كبير . هذا إلى جانب أن النشر المحلى باللغة الأسبانية ينال اهتماما كبيراً والواقع أن سوق الكتاب الأسبانى موحدة بشكل يدعو إلى الإعجاب .

ورغم هذا فان الميزان التجارى لسوق الكتاب فى أمريكا اللاتينية يعانى من عجز كبير . وتتمتع أسبانيا كمصدر بمركز تتزايد أهميته فى

أمريكا اللاتينية جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة . لقد تضاعفت قيمة صادرات الكتب الأسبانية إلى أمريكا اللاتينية بالذات ثلاث مرات بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٩ وهذا يؤثر بالتالى على نمو حركة النشر فى أمريكا اللاتينية على الرغم من الجهود التى بذلت لخلق نوع من التعادل فى السوق. ويواصل النشر المحلى فى هذه القارة نموه وربما كان أكثر إزدهارا فى كل من الأرجنتين والمكسيك ، ولو أن أسبانيا صدرت كل إنتاجها من الكتب إلى أمريكا اللاتينية لما استطاعت أن تسد الحد الأدنى من احتياجات المنطقة إلا بصعوبة . أما نشر الكتب فى البرازيل باللغة البرتغالية فمن المسلم به أنه متفوق وعلى أعلى مستوى .

إن التجارة الدولية والمساعدات من خلال الاتفاقات الثنائية أو المتعدد الأطراف يمكن أن تكون مسكنا وقتيا فقط وليست علاجاً جذريا لنقص الكتب . ويجب أن ينظر إليها باعتبارها نوعاً من التعاون وليست مخاطرة إقتصادية أو ثقافية يمكن — على المدى الطويل — أن تعوق الإنتاج المحلى أو تقيده إذ من المستبعد أن يكون هذا هو القصد منها . وعلى أية حال فإن من الممكن زيادة فاعليتها بازالة العقبات التى تعترضها ، وأهم هذه العقبات الحواجز التجارية والقيود الإدارية وتكاليف النقل. ومن مظاهر الأولى وأصعبها نقص العملات الحرة وبخاصة فى آسيا وإفريقيا . فمع أن واردات الكتب لا تمثل عادة إلا حصة صغيرة من إجمالى قيمة الواردات فان العملات الأجنبية فى هذه الدول توجه فى المقام الأول إلى إستيراد الآلات الزراعية ومن ناحية أخرى فان الرسوم الجمركية والإجراءات الروتينية ماتزال لسوء الحظ تخنق رغبة الحكومات فى تنمية عادات القراءة بين شعوبها .

وتبرز عقبة تكاليف النقل بصورة واضحة فى أمريكا اللاتينية ، حيث ترفع تكاليف الشحن بالطائرات أسعار بيع الكتب كثيراً . والحل هو إنشاء أسواق مشتركة للكتب تستطيع بالتعويضات المناسبة أن تسد الإحتياجات الملحة فى هذا الشأن . ولن يحقق ذلك سوى سلسلة منسقة من الجهود الدولية سواء على المستوى الإقليمى أو على مستوى المنظمات الدولية الكبرى .

وتحتاج هذه الأسواق المشتركة كذلك إلى أعضاء مشتركين وليس إلى مجرد تجار ومستهلكين . وعن طريق تطوير الإنتاج والإنتاج المشترك فى كل دولة فإن التبادل الدولى فى مجال الكتب يمكن أن يؤتى ثماره .

الحلول العاجلة :

دون ما محاولة من جانبنا للافاضة فى إقتراح الوسائل التى تدفع بالانتاج القومى وتدعمه ، وبما يكون من الأيسر أن نشير إلى بعض المحاولات التى تساعد الجهود السريعة التى تبذل فى نطاقها على حل المشكلات الملحة والمشكلة الأولى هى مشكلة المادة التى تنشر . إن أقرب الحلول لمواجهة النقص فى التأليف المحلى هو الترجمة . ومع ذلك فان نتائج هذا الحل محدودة للغاية ، إذ أن عدد الكتب المترجمة لا يمثل سوى ما بين ٨و٩٪ من مجموع الإنتاج العالمى من الكتب والدول النامية أبعد ما تكون عن أن تدخل فى عداد الدول المترجمة الهامة . هذا فضلا عن إرتفاع تكاليف الترجمة فى ظل ظروف التسويق العادية . ولعل فى الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات الدولية كالموجودة حاليا عن حقوق التأليف ، ما يحسن الوضع وبخاصة فيما يتعلق بالكتب المدرسية والكتب التعليمية العامة

والكتب الجامعية، فهذا النوع من الكتب يمكن إعداده فى الخارج بسهولة أكثر من الأنواع الأخرى، إذ أنه يسد احتياجات وظيفية محددة ،ويتبع مواصفات محكومة بقواعد موضوعة سلفاً .

ومع ذلك فلا ينبغى أن نبالغ فى هذه الميزة : وعلى الرغم من أن كتب الجبر أو الميكانيكا المدرسية مثلا يمكن تخطيطها وتأليفها طبقا لبرنامج عام جدا يصلح لكثير من الدول فان ذلك يصعب فى حالة كتب المعارف العامة أوالتقنية التى تعالج العلاقة بين الإنسان والبيئة سواءاً كانت هذه البيئة طبيعية أو بشرية أو إجتماعية .

وفى هذه الحالات يصبح القيام بجهود محلية موازية أمراً حيوياً فسوف يتيح ذلك فرصة التجاوب الضرورى بين قارىء الكتاب ومصدره ،وهذا يصدق بصفة خاصة على الكتب الأولوية المستخدمة فى التعليم الابتدائى أو فى دروس محو الأمية . وهنا يضاف إلى مشكلة محتويات الكتاب مشكلات اللغة والمعانى والتصور . ولنضرب مثالا واحداً :

فان من المضحك تماما أن نوضح كتب القراءة أو الحساب الأولية لأطفال أوربا ـ الذين يمكنهم إتصالهم اليومى بوسائل الاعلام المختلفة من استيعاب الصور المجازية ـ بنفس الصور والرسوم التى نوضح بها الكتب لأطفال آسيا الذين تعتمد لغاتهم على التصوير الرمزى مما يجعلهم قادرين على فهم الصيغ التجريدية ،أو بنفس الطريقة التى نوضح بها الكتب لأطفال إفريقيا الذين تعودوا على لغة الاشارة .

ولهذا السبب يكون تعديل المادة المستوردة لتلائم الاحتياجات المحلية أفضل من الاعتماد على الترجمة المباشرة ، وهذا هو النهج الذى تتبعه بنجاح كبير بعض الدول وبخاصة الولايات المتحدة كجزء من برنامجها

للمساعدة الخارجية . ولهذه الطريقة مزية ملحوظة ، ففيها حفز وتشجيع لجهود المؤلفين المحليين القادرين على تأليف الكتب .

إن أية حكومة ترغب فى تنمية إنتاج الكتب فى بلدها لابد أن تعمل على خلق « مناخ ملائم » وثيق الصلة بجمهور القراء ويكفل للمؤلفين من الحماية مايضمن لهم حقوقهم المشروعة وبخاصة حقهم فى الحصول على مكافآت مجزية وليس من اليسير تحقيق تسويات عادلة فى هذا الصدد لأن ذلك يتطلب وضع سياسة مخططة بعناية للنهوض بالكتاب ، يلعب فيها كل طرف من الأطراف المعنية دوره المرسوم . ولقد عولجت هذه المسألة بمزيد من التفصيل فى فصل متأخر من هذا الكتاب خصص لحقوق التأليف. وسوف لانسهب هنا فى الحديث كذلك عن المشكلات المادية لصناعة الكتاب التى أبرزها الحصول على الآلات وإعداد العاملين المهرة ، وقبل كل شيء توفير الورق اللازم . فقد عولجت هذه الموضوعات بدورها فى فصول تالية . وهذا مجال يفيد فيه التعاون الدولى إفادة كبيرة ، إذ أن إنشاء صناعات نشر مجزية فى الدول النامية يتطلب استثمارات كثيراً ماتكون فوق طاقة موارد هذه الدول وفوق طاقة أية هيئات قومية فيها وتستطيع مراكز الكتاب الإقليمية فى كراتشى وطوكيو وبوجوتا — التى تعمل ضمن إطار برنامج اليونسكو الطويل الأجل لتنمية الكتاب — ، المساعدة فى إيجاد طرق جديدة لحل مشكلة الإعداد المهنى للعاملين فى النشر . أما الورق فيعتبر مشكلة ملحة ، ولايستطيع إنتاج الكتاب فى إفريقيا وآسيا أن يتقدم إذا لم يكن هناك تقدم مواز فى إنتاج ورق الطباعة، وعلى الرغم من أن هناك غابات كبيرة فى بعض مناطق القارة الأقل تقدما مثل أفريقيا الوسطى ، فإن من الصعب إستغلالها فى صناعة الورق بسبب

طبيعة الأخشاب هناك (قصيرة الألياف) . ولذلك تتجه الجهود نحو إستخدام مواد أخرى بدلا من الخشب من تجهيز العجينة الورقية . وهذه المشكلة تهتم بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إهتماما فائقا . وهى تحتاج أيضا إلى المساعدة المالية من قبل المنظمات الدولية الكبرى .

ومن جهة ثانية فإن كل دولة لديها الفرصة لتفعل شيئاً من أجل دوائر توزيع الكتاب بها، وذلك بتطوير شبكات المكتبات فيها قبل كل شىء. إن مكتبة المدرسة والمكتبة الفرعية أو مكتبة القرية إذا إستخدمت إستخداما فعالا يمكن أن تصبح مركزا للنشاط الذى تلعب القراءة فيه دورها الحقيقى فتشارك مشاركة فعالة فى الحياة الثقافية للمجتمع . وكذلك يجب أن يلقى التسويق التجارى نفس الدفعة من التنمية • وقد كشفت التجربة عن أن متجر الكتب بصورته التقليدية فى الدول المتقدمة لا يستطيع وحده الوفاء بالاحتياجات المطلوبة فإن المتاجر من هذا النوع لا تلائم ظروف الحياة فى المناطق التى تعانى فقر الكتب ، وليس لنا أن نتوقع لها هنا إزدهارها هناك . إن الكتب يجب أن تصل إلى حيث يوجد من هم فى حاجة إليها ويجب ألا نغفل الباعة الجائلين أو الأسواق المؤقته أو الأكشاك أو متاجر التحف حيث تتقاطر جموع الناس؛ منهم من هم عملاء عريفون مخلصون للكتب ومن بينهم كذلك يمكن العثور على عملاء جدد . وقد حدت هذه الفكرة ببعض الدول الآسيوية إلى أن تبتدع أو تقتبس وسائل من شأنها إغراء أعداد كبيرة من الناس على الاشتراك فى طبعات من الكتب الأمر الذى يمكن من التخطيط لها وتسويقها بأسعار تتمشى مع المستوى العام للمعيشة ، وقد حدث ذلك على سبيل المثال فى « برامج مكتبة المنزل »

بالهند ، هذا وسوف يقدم الكتاب فيما بعد مزيداً من التفصيلات عن مشكلات بيع الكتب فى الدول النامية .

وهنا أيضا نكرر القول بأن هذا كله يفرض وجود سياسة للكتاب. والواقع أن منظمة اليونسكو لم تتوقف أبداً عن تشجيع تكوين مجالس قومية للكتاب فى دول عديدة . فهذه المجالس هى حلقات وصل ومراكز للاعلام والتخطيط تجمع ليس فقط المؤلفين والناشرين وتجار الكتب ، بل وكل من يؤمنون بأن الجوع إلى القراءة ينبغى أن يعالج كما يعالج الجوع إلى الطعام وبأن الكتب ينبغى توفير الحماية لها والإكثار منها وتحسينها وتنميتها كأثمن الضروريات الأساسية للانسان ، ومن هؤلاء المدرسون ورؤساء الأجهزة الإدارية والقادة المحليون .

الفصل الثاني

إنتاج الكتاب

الانتاج الفكرى :

من المؤلف الى الناشر إلى الطابع — تلك هى المحطات التى يمر بها إنتاج الكتاب . ويتخذ دور الناشر مكان المركز فى عملية الإنتاج هذه . ونستطيع إلى حد ما أن نقارن الناشر بالمقاول الذى يحصل على المادة الخام (نص الكتاب)ويحولها إلى عدد من المفردات المصنعة (الكتب)ويقوم بتسويقها عن طريق السوق التجارية العادية أو شبكة توزيع تقام لهذا الغرض . وبينما تتشابه العمليتان الأخيرتان فى صناعة النشر مع نظيريتهما فى الصناعات الأخرى فإن للعملية الأولى طبيعة مختلفة . ذلك أن الإنتاج الفكرى الذى هو أساس أى مطبوع لا يخضع لحكم القوانين الإقتصادية وحدها . والعلاقة بين الناشر والمؤلف ليست كالعلاقة بين المقاول والممول . إذ أن عملية الإتصال بين المؤلف والقارىء مرتبطة إرتباطا وثيقا بجهاز معين يتحكم فيه الناشر . وهذان النوعان من العلاقات يتقاربان فى حالة كتاب مطلوب حدد له الناشر مواصفات معينة وله مجالات توزيع محددة واضحة ، وهما يتباعدان فى حالة كتب الثقافة العامة حيث يقع عبء المبادأة على عاتق المؤلف .

وضع المؤلف :

لم يكن الوضع الاقتصادى للمؤلفين مشرفاً فى يوم من الأيام حتى فى أكثر الدول تقدما . فالجزاء المادى للعمل الفكرى فى العادة أقل من جزاء

العمل اليدوى غير الدقيق . وفى أحسن الأحوال يتلقى المؤلف مبلغاً من المال مقدماً أو نسبة مئوية على المبيعات من كتابه ثم إن القانون يحميه وإتحاد المؤلفين يدافع عن مصالحه إلا أنه كثيراً مايتنازل عن حقوق الطبع — كلها أو بعضها — للناشر مقابل مبلغ إجمالى ضئيل ، كما لا يمكن حمايته من الاستغلال .

وتسود مثل هذه الظروف فى الدول النامية على الرغم من أن لبعضها تشريعات صارمة وفعالة لحقوق المؤلف . ويمكن أن تعزى هذه الظروف أساساً إلى الضعف الاقتصادى لدور النشر ، ذلك الضعف الذى ينتج بدوره عن قلة النسخ المطبوعة وانخفاض المبيعات .

وهذا الموقف قد يؤدى إلى التقليل من الإنتاج الأدبى إلى الحد الأدنى ويحول المواهب إلى طرق أخرى للتعبير . وتغدو المشكلة أقل تعقيدا عندما توجد طبقة من المثقفين كبيرة ونشطة نسبياً ولكن شبح الانتاج الهزيل يهدد إنتاج البلاد التى لا يوجد بها سوى عدد قليل من الأفراد القادرين على التأليف .

وإلى جانب هذا العامل يجب أن نضيف عاملا آخر غير إقتصادى: ففى الدول التى نشأت بها طبقة المثقفين حديثاً وخاصة تلك الدول التى تحررت من الاستعمار منذ وقت قريب تصادف هوة إجتماعية بين المؤلف المحتمل وجمهور القراء الجدد ، وغالبا مايكون من الصعب على المثقف أن يخاطب الجمهور فى بلده حتى ولو كانت تربطه بهم روابط عاطفية وثقافية وأيديولوجية قوية فإن هناك « غربة داخلية » تفرض الصمت على كثير من المؤلفين .

هذان العاملان ، وأحدهما إقتصادى والثانى نفسى ، يؤديان إلى « هجرة العقول » إلى مناطق أخرى تصادف فيها جمهور قراء أوسع

وأكثر تفهما. هذه الهجرة الفكرية قد تحدث داخل منطقة اللغة الواحدة ، إلى دولة تكون صناعة الكتاب بها أكبر من صناعة الكتاب فى وطن المؤلف . وهذا هو مايحدث كثيراً فى أمريكا اللاتينية بالذات . ويصبح الأمر أكثر خطورة عندما تنتقل المواهب ـ أو المخطوطات ـ إلى مركز خارج المنطقة أو المجموعة اللغوية . وهذا هو الحال فى إفريقيا وأحيانا فى آسيا . فكثيراً مايغرى المؤلف المزدوج اللغة على أن ينشر كتبه فى لندن أو باريس ، وفى هذه الحالة سيضيع الكتاب على الغالبية العظمى من سكان وطنه . وتعانى بعض الدول من جراء هذه الخسارة ، وليس الحل بأن تتخذ الدولة إجراءات إستبدادية ضد المؤلفين فإن طابع مايكتبه المؤلفون فى بلد مايتوقف على قرائهم ، أى أن وفرة الانتاج الفكرى وحيويته تعتمدان على صناعة الكتاب وتطورها وعلى غرس عادات القراءة .

وهذا هو السبب فى أنه لاجدوى من وجود سياسة للكتاب بدون وجود سياسة نحو المؤلفين . ولقد جريت محاولات التأليف الجماعى بنجاح فى مناطق مختلفة ، وعلى أية حال فإن العمل الجماعى هو أفضل حل عندما يكون الأمر متعلقاً بانتاج كتب ذات هدف إجتماعى محدد ، مثل كتب الأطفال أو الكتب المدرسية المقررة . وفى هذا الصدد فإن الإجراء الذى تتخذه السلطات لجمع المؤلفين معا وتسهيل تعاونهم وتشاركهم يمكن أن يكون إجراء حاسماً .

أما فيما يتعلق بالأدب الخالص ـ كالقصص أو الشعر بالذات ـ فيجدر بنا أن نذكر أن كثيراً من الدول النامية لديها تراث على قدر كبير من الأهمية ، مكتوبا كان أم متواتراً ، لايزال ينبض بالحياة أو إن التسجيل المنظم لهذا التراث واستغلاله إستغلالاً حسنا من جانب المؤلفين يمكن أن

يعطى قوة دفع نابضة ومدلولاً جديداً لموضوعات ولأشكال ولطرق تعبير استقرت جذورها فى أعماق الفكر التاريخى والقومى لوطن ما . ولذلك يجب ألا نغفل الأدب الشعبى أو قصص الحب المتواترة ، فإن الآداب الحديثة تدين بالشىء الكثير لما اخترعه الرواة والمنشدون الشعبيون من ملاحم شعرية وقصص شعبى .

بيد أن هذا القرن أيضا هو قرن الوسائل السمعية البصرية . وهذه الوسائل التى توفر على الدول النامية الحاجة إلى أن تقطع الطريق الطويل الشاق الذى قطعته الدول الصناعية لتحقيق التوسع الإقتصادى الذى كفل الأساس اللازم للتنمية الثقافية للجماهير ، والذى قضى على فكرة اعتبار الأدب فنا منعزلاً عن الناس . إن تلك الشعوب التى تتعطش الآن إلى القراءة ينبغى أن ترفض هذه العزلة ، وأن تبحث عن زادها وسط صخب الحياة العادية التى تعيشها إلى المدى الذى يتفق والشعور العام لمجتمعاتها . ولا شك أن السينما والراديو والتليفزيون وسائل فعالة لتحقيق هذا الغرض .

ولو أننا حاولنا بوسائل مصطنعة زرع أدب « رفيع » يشبه ماهو موجود بالفعل أو ماوجد فى بلاد معينة فليس هذا بالحل الأمثل لبلاد ماتزال ثقافتها الجماهيرية تحبو أو ماتزال فى طور التكوين . ولن تحل مشكلة مواد القراءة فى تلك الدول بتقليدها الأعمى لأنماط من الأدب تعكس أوضاعاً إجتماعية وإقتصادية بعيدة تماما عن واقع ظروفها التاريخية . وإن حصول كاتب ما على جائزة فى الأدب أو تأليفه لكتاب جيد يحقق أعلى أرقام التوزيع قد يرفع قدره فى أعين صفوة المثقفين على النطاق الدولى . ولكن ذلك لا يضيف بالضرورة شيئا إلى الرصيد الذى يمكن أن تفيد منه كتلة الجماهير من أبناء وطنه .

إن المشكلة الحقيقية تكمن فى أشياء أخرى : فهى أحيانا تكون فى حجم المجموعة اللغوية ، وأحيانا أخرى فى البناء الإجتماعى الذى يضم المؤلف فى مستوى مختلف كلية عن مستوى القارىء المتوقع . ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا عن طريق سياسة ثقافية واعية . وبعبارة أخرى ينبغى أن تكون هناك سياسة محددة فيما يتصل بانتاج الكتاب ، وتسويقه وتعليم القراءة غير أن مثل هذه السياسة ينبغى أن تتجنب الإنزلاق إلى إصدار التوجيهات وبخاصة تلك التى تكون على شكل قواعد مستوردة من دول تختلف فيها الأوضاع تماماً .

ومثل هذه السياسة يجب كذلك أن تخطط بناء على تحليل عميق للأوضاع الاجتماعية والنفسية السائدة فى المجتمع ، كما يجب أن تستهدف إدماج ماينتجه الكاتب - إقتصاديا وذهنيا - فى إطار التفاعلات المختلفة التى تشكل حياة الشعب .

الترجمة والاقتباس :

أشرنا من قبل إلى أن الترجمة وسيلة تخفيف حدة نقص الكتب وبقى أن نعالج المشكلات التى تنطوى عليها .

ففى المقام الأول تعتبر الترجمة ظاهرة محدودة للغاية . وقد جنحت فى السنوات الأخيرة فى الواقع نحو التراجم ،فقد بلغت نسبة العدد الإجمالى المترجمات فى كل أنحاء العالم والمسجلة فى كشاف اليونسكو للمكتبات (Index Translationum) ١ر٩٪ من مجموع إنتاج الكتب فى سنة ١٩٦٤ ؛ وفى سنة ١٩٦٨ بلغت ١ر٧٪ فقط ويمثل هذان الرقمان أقصى الطرف وربما يكون هناك من ٥ إلى ٦٪ بالزيادة أو النقصان فى نسب الإنتاج من سنة إلى أخرى ولكن الإتجاه العام واضح .

ثم إن الترجمة تعتبر نوعا من التبادل الفكرى يهم أساساً الدول المتقدمة إذ أن حوالى ٧٢٪ (قد تزيد أن تنقص قليلا) من المترجمات تكون لنصوص منشورة أصلاً باحدى اللغات الأربع: الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية وليس من بينها سوى ٣٪ فقط عن لغات الدول النامية. وأكثر من هذا فإن هناك مفارقات صارخة بين الدول المتقدمة نفسها : ففى سنة ١٩٦٨ صدرت ٢١٤٧ ترجمة إلى اللغة اليابانية داخل اليابان ولم تكن هناك سوى ٧٧ ترجمة من اليابانية فى جميع أنحاء العالم . وبينما صدرت ٣٠٠٠ ترجمة إلى الانجليزية فى الدول الناطقة بهذه اللغة ، فقد صدرت ١٣٦٩٨ ترجمة من الانجليزية فى بقية أنحاء العالم .

والمظهر الأسوأ من هذا كله هو أن الدول التى تعانى من النقص الشديد فى الكتب هى المتقدمة أساساً بالمترجمات . ففى سنة ١٩٦٤ نجد أن ٨٥٪ من الكتب المترجمة قد صدرت فى الدول الاثنين والثلاثين المتقدمة وهى - كما ذكرنا - المنتج الرئيس للكتب وقد ارتفعت هذه النسبة فى ١٩٦٨ إلى ٩٢٪ .

إن من الضرورى أن تفتح السوق العالمية للمترجمات أمام كتب الدول النامية على الأقل لكى تتاح لها فرصة أفضل لتحقيق بعض الأرباح . ومن الضرورى كذلك تشجيع عقد إتفاقيات تتيح لمؤلفى هذه الكتب أن يعوضوا - ولو جزئيا - بنصيب من عائد كتبهم . على أن حقوق التأليف ليست هى المشكلة الوحيدة فى هذا الصدد ، فان وضع المترجم نفسه مشكلة أخرى لا تقل أهمية . ومع أن مكافأة المترجم أقل كثيراً من مكافأة المؤلف فان المترجم كثيراً ما يكون غير معد أساساً لمثل هذا العمل ، هذا بينما عليه أن يكون قادراً لا على فهم النص الذى يترجمه وتمثله فحسب ولكن

كذلك على إعادة كتابته بلغته القومية ، وهو عمل يشبه التأليف فى صعوبته ومايبذل فيه من جهد . وإذا كان الكتاب المترجم أدبيا فإن المترجم يحتاج إلى أن يكون أديباً . أما إذا كان العمل المترجم كتابا تعليمياً أو فنيا فإن على المترجم أن تكون لديه المعرفة المتخصصة التى تساعده على تجنب الأخطاء الجسيمة التى قد تحدث .

ومن هنا كان إعداد المترجمين أحد الميادين التى تحتاج إلى جهود خاصة وتستطيع المعاهد التعليمية العالية تقديم كل عون لازم فى هذا الشأن. ولعل قيام مراكز قومية أو إقليمية لخدمات الترجمة يمكن أن تساعد المترجم على أن يتمتع بوضع مهنى طيب ، لوخطط للانتاج على أساس منطقى .

وعمل هذه المراكز بطبيعة الحال يمكن ألا يقتصر على الترجمة بل يمتد أيضا إلى الاقتباس والتبسيط . ولذلك فلابد من عقد صلة وثيقة بينها وبين مستخدمى الكتب وخاصة رجال التربية .

والإقتباس والتبسيط لا يشمل الأعمال المترجمة وحدها . فقد لوحظ فى بعض البلاد أن روائع الآثار الأدبية المترجمة عن لغات أخرى تلاقى رواجاً بين جمهور القراء بينما كتب التراث الأدبى المحلية المنشورة بنصها الأصلى كانت أقل رواجا. وكثيراً مايكون السبب فى ذلك حرص المترجم على أن يقدم عمله بأسلوب حديث يسيغه القارىء ، ذلك أن لغة القرون الغابرة وأساليبها لاتكون دائما مفهومة للقارىء المعاصر ، وبخاصة فى تلك الدول التى قطعت شوطا طويلاً فى التطور وكان لذلك تأثيره ليس فقط على الظروف ، ولكن أيضا على الفكر واللغة . ومهما بدا من قصور

عملية الاقتباس هذه فربما كانت الوسيلة الوحيدة لخلق صلة مباشرة بين جمهور القراء والتراث الثقافى لبلادهم .

دور الناشر :

فى ضوء هذه الملابسات نستطيع أن نتبين أن دور الناشر أبعــــد ما يكون عن دور مقاول يستخدم عدداً من المواد الأولية . إنه يدبر الإنتاج الفـكرى . وبما أن الظروف التى يعمل فيها المؤلف أو المترجم تعتمد على الناشر إلى حد كبير فإنه يعد مسئولاً عن الـكيف والـكم فى المادة المنشورة .

لقد بدأ كثيرمن دورالنشر حياته على شـكل متاجر كتب أومطابع، أى أن مهمتها الأولى كانت صناعة الـكتب أو تسويقها من حيث هى سلعة تباع ،ثم كان عليها بعد ذلك أن تنشىء وظيفتها النشرية وتطورها . والحقيقة أن وجود مجلس تحرير فى دار النشر ذو أهمية بالغة ، فهو حلقة الوصل بين الدار ومصادر المادة التى تنشر .

ولـكن الأمر الواقع فى معظم الدول النامية هو أن دور النشر بها تتجاوز بعد مرحلة الإقتصار على طباعة الـكتب أو بيعها . وقد أدى ذلك إلى إنحصار هذه الدور فى نطاق عمليات محدودة فى أسواق صغيرة نسبياً، ويستحيل فى هذا الوضع خلق سياسة شاملة للانتاج الفـكرى ، وليس ذلك فى صالح المؤلف أو القارىء .

وبالنسبة لبعض الـكتب الوظيفية التى تنشر للاستعمال العام وبخاصة الـكتب المدرسية فقد أنشأت كثير من الدول هيئات خاصة تتولى أمر نشرها ، ومثل هذه الهيئات قادرة ولاشك على التخطيط السليم والقيام

بعمليات المسح الشاملة . وفى كثير من الأحيان لايمكن الاستغناء عن هذه الهيئات الحكومية فى الحصول على مادة القراءة التى يحتاج إليها تلاميذ المدارس الذين يزداد عددهم بسرعة وإطراد . وأفضل مايكون عليه عمل هذه الهيئات عندما تسمح طريقة إعداد المادة المطبوعة بمدى معين من حرية المبادرة للمعلمين وبالمرونة فى تلبية حاجات المناهج الدراسية .

بيد أن هذه المشكلة أكثر تعقيداً فى حالة الكتب الأدبية ، فكل كتاب منها يمثل للناشر مغامرة قائمة بذاتها . وإنتاج الكاتب هنا يتناول نقاطاً معينة كما أنه يعكس خصائص يمكن بوجه عام تحديدها مثل اللغة واللون الأدبى وطول النص وما إلى ذلك . وقد يتضمن الكتاب الأدبى فى بعض الأحيان عملا جماعياً ولكنه فى شكله النهائى ينسب لفرد واحد يفرض رؤيته الخاصة .

وعلى ذلك فإن من أول واجبات الناشر إغراء الكتاب على إنتاج أعمال للنشر لاعلى أساس مواصفات خاصة يضعها هو مقدما ولكى تقدم هذه الأعمال إنتاج مختلف ذوى المواهب والإتجاهات المتعددة التى توجد بدرجات متفاوتة فى الحياة الفكرية للمجتمع .

ويجب أن يكون الناشر قبل كل شىء واسع الإطلاع وعلى علم بما يستحدث فى حقل النشر ، وهذا أمر حيوى سواء فيما يتعلق بالكتب الجديدة أو الطبعات المعادة ، وتبرز أهميته بالنسبة للمترجمات بوجه خاص .

وفيما يتعلق بالمترجمات كثيرا مايحدث ألا يعلم الناشر بوجود كتاب معين نشر فى بلد معين أو كتب بلغة يجهلها . هذا بالرغم من أن موضوع ذلك الكتاب قد يكون هو بالذات مايبحث عنه الناشر لترجمته .

وهنا تبرز أهمية مجال من المجالات التى يكون للتعاون القومى والإقليمى والدولى فيها فائدة قصوى وهو نشر البيبليوجرافيات المشروحة .

وتتدخل الإعتبارات التجارية عند إتخاذ قرار النشر ، إذ تتطلب هذه الاعتبارات من الناشر أن يكون قادراً على أن يتنبأ فى شىء من الدقة بفرص القراءة المتاحة أمام الكتاب الذى يزمع نشره . وذلك يفرض عليه أن يكون ناقداً ممتازاً قديراً على تقييم العمل الذى ينشره . وأهم من هذا وذاك تفرض عليه أن يدرك سريعا مواضع الأهمية فى الكتاب : ماالذى يقدمه للقارىء ، ومع أى نوع من المشاعر العامة تتجاوب مادته وإلى أى مدى يمكن أن يكون مؤثراً فى تعبيره عن تلك المشاعر . إن دراسة السوق بالنسبة للكتب التى ينتجها شتى الكتاب كثيرا ماتعطى نتائج غير مطمئنة ، لأن الخبرة فى هذا المجال لايمكن أن تمتد فتشمل الكتب جميعا ، إذ أن كل كتاب يمثل إنتاجاً جديداً قائماً بذاته . ولكن يمكن على الأقل تبين الموضوعات التى تجتذب إهتمام القراء ، وأسلوب التعبير الذى يسهل عليهم إستيعابه ، وينبغى أن يؤخذ فى الإعتبار كذلك شهرة كاتب معين والطابع المميز له أوشهرة سلسلة معينة . وعلى أية حال فإن المبالغة فى الاعتماد على هذه المعايير يمكن أن يؤدى إلى « تصنيع » الفكر . وهناك بالفعل فى بعض الدول « مصانع » كتب تنتج على نطاق واسع عشرات أو مئات من الأقاصيص والقصص البوليسية وروايات المغامرات التى تتشابه فيما بينها ومازال هذه القصص مواد قرائية مطلوبة ولها على الأقل ميزة إنخفاض السعر . ولكن على الرغم من أننا يجب ألا نحقر من شأنها فإنها لايمكن أن تكون أساساً لبناء فكر قومى .

وبالإضافة إلى أن الناشر يجب أن يكون إدارياً وناقداً وعالم نفس ،

فانه يجب كذلك أن يكون فنانا وخبيراً بشئون الطباعة ، إنه لا يكفى أن يقرر الناشر نشر مخطوط ما ثم يرسله إلى المطبعة فان مظهر الكتاب — من حيث الورق والحجم والبنط والغلاف وما قد يصاحب مادته من صور ورسوم — هو أيضا جزء من مسئولية الناشر . وعليه أن يحدد هذه الأمور من خلال معرفته بالعمل الذى ينشره وبالقارىء المتوقع له . إن إخراج الكتاب لا يجوز أن يترك للعفوية والإرتجال ، ولكن هذا العمل بالذات يحتاج إلى عناية كبيرة . ومثل هذه العناية ينبغى كذلك أن توجه إلى عملية المراجعة وإعداد المخطوط للطبع وتصحيح تجارب الجمع ، إذا أن على الناشر أن يتابع الكتاب فى كل مراحل إنتاجه حتى لحظة دخول آخر تجاربه إلى المطبعة .

ومن الواضح أن كل هذه المهارات لا يمكن أن توجد فى شخص واحد ولذلك فانها فى دور النشر توزع عادة بين عدد من المناصب المتخصصة وهذه المتطلبات قد لا تتوافر دائما وبخاصة فى الدول النامية بسبب ضعف الإمكانات المادية لدور النشر ، وقلة المتخصصين المدربين ، ومن هنا فان ثمة حاجة أساسية إلى أن يخرج النشر من مرحلة « الصناعة البدائية » . إن إنتاج الكتاب إستثمار يجب أن يجتذب المزيد من رأس المال العام والخاص ، وعلى الرغم من أن الإفراط فى التخصص غير مرغوب فيه ، فان صناعة الكتاب التى تشتمل على وحدات متناهية فى الصغر قد تعتبر عقبة أمام الإنتاج الفكرى .

والحاجة الثانية — وربما كانت أكثر أهمية — هى التدريب المهنى للعاملين فى حقل النشر . وهى فكرة جديدة نسبياً حتى فى الدول المتقدمة. وحينما توجد صفوة مختارة من المثقفين ، وحيثما توجد صناعة نشر ذات

تاريخ طويل فإن من الممكن تنفيذ هذه الفكرة إلا أنه فى المناطق التى يبدأ كل شىء فيها من الصفر فإن الأمر يحتاج إلى إتخاذ إجراءات معينة. ولقد كان مركزا الكتاب اللذين أقيما بتشجيع اليونسكو فى آسيا وأمريكا اللاتينية، على حق عندما أوليا هذا الأمر عناية خاصة .

إن هذه الملاحظات القليلة لاتقدم إلا خطوطا عامة لموقف غاية فى التعقيد . ومن الأهمية بمكان أن نمنع وقوع الكتب فى فخ النظام التجارى والصناعى . ولاشك أن ملاحظة ديدرو Diderot الذكية من أن القواعد التى تحكم صناعة الملابس يجب ألا تطبق على نشر الكتب أكثر صدقاً اليوم منها فى أى وقت مضى .وفى الدول النامية تكون السلطات السياسية المختصة وحدها هى القادرة على تصحيح الآثار العقيمة التى تترتب على قانون العرض والطلب فى ظل ظروف إقتصادية صعبة .

ولكننا يجب أن نغالب إغراء سياسة « النشر الموجه » غير المتبصرة. فالكتب شىء لايمكن أن يدس على الجماهير أو أن يكرهوا ـ بالخداع ـ على قبوله، بل أنها يجب أن تستجيب لما يكمن فى نفوسهم من أمل أو حاجة أو مطلب . وسواء أكان الناشر هو الدولة أم كان قطاعاً خاصاً ، فمن الضرورى أن تتاح للقارىء المحتمل أن يقول كلمته بمنحه فرصة الإختيار. ولا يتطلب هذا مجرد نظام تعليمى يسمح ويؤكد الإحساس بالذات والتعبير عنها فحسب ، بل يتطلب كذلك سلسلة من الإجراءات لضمان إشتراك كل جماهير القراء فى الحياة الثقافية الخلاقة ، كاقامة مراكز الشباب ومراكز الفنون، وتكوين الجماعات الثقافية وإنشاء نوادى الكتب.

إن الكتاب الناجح الذى يؤلفه المؤلف أو ينشره الناشر هو ذلك الكتاب الذى يظل القارىء يحمله فى ذهنه أمداً طويلاً .

الطباعة :

حققت الطباعة من التقدم التقنى فى الأربعين سنة الماضية قدر ماحققته فى القرون الأربعة الأخيرة . وعلى الرغم من تلك الحقيقة فان صناعة مواد القراءة لم تستطع فى كل أنحاء العالم ملاحقة الاحتياجات التى نشأت عن مكافحة الأمية ، وارتفاع مستويات التعليم، واتساع وقت الفراغ . وتكون النتيجة أنه بينما أصبح من الممكن الآن تقديم غذاء أساسى يسد حاجة القارىء المحروم ، فإن الكثيرين يجدون أن مايقدم لهم لا يكفى مطلقا لإشباع رغباتهم .

وتعرف اليونسكو (الكتاب) بأنه « مطبوع من ٤٩ صفحة فأكثر بدون صفحات الغلاف » ولاتأخذ كل الدول بهذا التعريف ففى إيران مثلا يعتبر كتابا « أى مطبوع مجلد أو قابل للتجليد داخل الدولة المستوردة »، وفى الفلبين يعرف الكتاب بأنه « مطبوع بغلاف أو بدون غلاف يشتمل على أكثر من مائة صفحة » . أما فى سرى لانكا فيعرف الكتاب بأنه « أى عدد من الصفحات ينتظمها غلافان » . وهذا التعريف قد يشمل النشرات والكتيبات وكذلك المجلات . وإتفاق اليونسكو الخاص باستيراد المواد التعليمية والعلمية والثقافية والذى يعفى الكتب من الرسوم الجمركية لاينسحب على المواد المطبوعة فى أوراق مفككة لم تأخذ بعد شكل الكتاب النهائى سواء أكانت كتبا أم غيرها .

ومهما يكن من عدم الإتفاق على مايعنيه الكتاب والصحيفة والمجلة فإن هذا لايعوق الطباعة فى الدول النامية عن الإسهام فى سد الحاجات التعليمية الملحة فيها . والمشكلة تكمن فى إستغلال الإمكانيات الموجودة إلى الحد الأقصى .

ومن أهم الطرق ذات الإحتمالات الكبيرة فى هذا الصدد طباعة الأوفست نصف الدوارة (web — offset) ، وفيها تستخدم لفات الورق (البوبينات) التي قد يصل طول الشريط فى الواحدة منها إلى ستة أميال فى حالة طباعة الصحف اليومية . وتعتمد هذه الطريقة على الطبع من لوحة ترسم على سطحها المادة المطبوعة بحبر شحمى ، وتندى هذه اللوحة بالماء ثم تحبر بحبر شحمى على التوالى ، فيملق الحبر بالأجزاء الطباعية وحدها أما الأجزاء الأخرى من اللوحة فيدرأ الماء عنها هذا الحبر .

التخمة والموت جوعا :

إذا أريد الإفادة إلى أقصى حد من التطورات والإمكانات التقنية التى بلغتها طباعة الكتاب فى العالم، سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى، فلابد من بذل جهود جبارة فى المناطق التى ما يزال إنتاج الكتاب فيها محدوداً . ولتحقيق ذلك ينبغى أن تدرس ، تجارب الدول المتقدمة فى مجال النشر .

ففى أمريكا الشمالية وغرب أوربا كان للبرامج التعليمية والإعلامية الواسعة فى السنوات العشر الأخيرة تأثيرها على صناعة الطباعة ، ولم يؤد ذلك إلى زيادة عدد الكتب المنشورة فحسب ، بل أدى كذلك إلى إستخدام وسائل جديدة فى جمع مادة هذه الكتب وطبعها وتجليدها . لقد شهد العقد المنصرم زيادة فى الطبع التجارى فى الولايات المتحدة بنسبة ٩٠٪ ، وفى إنتاج الصحف بنسبة ٥٥٪ وفى طباعة المجلات بنسبة ٦٠٪ ، وفى صناعة الكتاب بنسبة ١٣٪ . وفى البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء كانت الطباعة الملساء (الأوفست) هى التى يسرت إستخدام

الألوان والصور فى كتب الأطفال المدرسية أكثر من أية طريقة طباعية أخرى متطورة .

إن أثر هذا النوع من الطباعة ومزاياه يمكن أن يفيد منها العالم بأسره ، فالخبراء يقررون أنه بالرغم من بعض الصعوبات الفنية (مثل ضرورة إستخدام أجهزة التكييف لضبط درجة الرطوبة) فإن إستخدام الألوان هنا أيسر وأقل تكلفة منه فى الطباعة البارزة (letterpress) التقليدية ، والتى يحتاج طبع الصور والرسوم فيها — على العكس من الأوفست — إلى ورق مصقول مرتفع الثمن . ويعنى هذا بالنسبة (للمحرر والكاتب) أنه يمكن باستخدام طريقة الأوفست أن يتضمن الكتاب المطبوع صوراً أكثر بتكلفة أقل . وهناك ميزة أخرى لاستخدام طباعة الأوفست ، وهى أننا لانحتاج فيها إلا إلى فيلم سالب أو موجب فقط لاعداد لوحة طباعية كاملة . ومن اليسير نقل هذا الفيلم ـ الذى لا يزن أكثر من بضع أوقيات ـ بالطائرة نظير مبلغ زهيد إلى أكثر الأماكن إنخفاضا فى تكاليف الطباعة ، بدلاً من نقل لوحة معدنية تتكلف مبلغاً كبيراً .

إن الدول الغربية تطبع أكثر من نصف إنتاجها الكلى من الكتب بالأوفست و٤٥٪ من هذا الانتاج فى الدول الكبرى كتب مدرسية وجامعية .

انتشار الكتب المغلفة :

إن أعظم ثمار الطبع والنشر إنتشاراً فى كل أنحاء العالم هو الكتاب المغلف . ففى الولايات المتحدة الآن يصدر أكثر من ٥٠٪ من الكتب ـ بما فى ذلك الكتب المدرسية المقررة ـ مغلفا بورق خفيف ، و $\frac{1}{3}$ صادرات

المملكة المتحدة ـ من الكتب ـ من هذا النوع . ولكن كما يتضح من دراسات اليونسكو على الكتب فى الدول النامية فإن « ثورة الكتاب المغلف » التى أثرت فى صناعة الكتاب تأثيرا ملحوظاً فى كل مكان لم يكن لها إلا أثر محدود فى تلك الدول التى يمثل إرتفاع نسبة الأمية وإنخفاض مستويات الدخول فيها أكبر المعوقات . فحتى أرخص المغلفات — المعانة أو غير المعانة ـ تنخفض مبيعاتها كثيراً حيث يقل دخل الفرد عن ١٠٠ دولار سنوياً .

إن هذه الدول فى الأعم الأغلب تفتقر إلى الشرط الأساسى الوحيد الذى يتوفر لصناعة النشر فى الدول المتقدمة من ناحية الاستهلاك ، وهو وجود « سوق جاهزة » . فعادة لا يوجد بها العدد الكافى من القراء الذى يتطلبه الانتاج والتوزيع على نطاق واسع . هذا إذا تركنا جانباً ما يتطلبه إنتاج الكتب المغلفة والمجلدة على أى نطاق محدود .

لقد أشارت دراسة اليونسكو التى أجريت عن الكتب فى الدول النامية إلى أنه فى أى من الدول الافريقية الست التى يبلغ عدد السكان فى كل منها أقل من نصف مليون نسمة لا يستطيع ناشر واحد أن يستمر فى عمله إلا إذا لم يكن هناك من ينافسه ، ويكون على الطابع هناك أن يكيف إمكانياته حسبما يقتضيه الاقتصاد وحسب الاحتياجات والظروف التى يواجهها إنتاجه .

منشآت القطاع العام والخاص :

كان من التغيرات الأساسية فى الدول النامية فى الثلاثين سنة الأخيرة تركز عمليات النشر فى عدد محدود من الأيدى يتناقص يوما بعد يوم .

ويصدق هذا بالقدر نفسه على الطباعة فقد اضطر طابعو الكتب ،

لمواجهة إحتياجات الناشرين المتغيرة إلى إنشاء مؤسسات أكبر وأكثر تخصصاً وذلك بسبب الحاجة إلى رأسمال كبير ، مع العائد المحدود من طبع الكتب ، الذى على الرغم من تصاعد أرقامه وحجمه فمازال يعد أقل العوائد فى مجال الاستثمار على أى مستوى طباعى فى العالم .

وهكذا فإن المؤسسات الطباعية الكبيرة فى فرنسا ،وجمهورية ألمانيا الإتحادية ، وإيطاليا والمملكة المتحدة وكذلك فى الولايات المتحدة وهى تمثل ١٠٪ من مجموع الشركات أو الدور العاملة من هذا الحقل تقوم بطبع ونشر ما بين ٧٠ و٨٠٪ من مجموع الإنتاج فى تلك الدول .

إن نشر الكتب وطبعها من الصناعات التى تحتاج إلى توفر رأسمال مناسب وإمكانات تساعد على مواجهة التكاليف المرتفعة التى يتطلبها تنفيذ المشروعات الرائدة على أساس علمى وإنشاء شبكات التوزيع المعقدة . وقد أدى ذلك بالفعل إلى تركز إنتاج الكتاب المدرسى فى يد عدد أقل من المنشآت المتخصصة القادرة على تقديم خدمات تحتاج إليها الدول الناشئة بحق فى مجال الكتب المدرسية .

وتواجه كل الدول الناشئة مشكلة إعلام حادة ، فبمجرد صدور تشريع جديد لإحدى هذه الدول ،تبرز حاجتها فوراً إلى المواد المطبوعة، إذ يشتد الطلب على النصوص القانونية الجديدة والاجراءات الحكومية وجداول الجمارك والوثائق والتعليمات الادارية من المطابع الحكومية المثقلة فعلا ومن المطابع المحلية .

ويعتقد الكثيرون أن أى برنامج لتقرير المصير ينبغى أن يتضمن إعطاء أولوية مطلقة لانتاج الكتب المدرسية تحت إشراف الحكومة نفسها ، مع أن الظروف المحلية قد تجعل ذلك صعبا إن لم يكن مستحيلاً .

ولابد أن نعترف بأن التسهيلات الطباعية فى الدول الصغرى تمنح لطابعى الحكومة وحدهم . ولكن على حــــد تعبير تقرير اليونسكو : « فى مبان غير مناسبة ، وبآلات مستهلكة ينتج طابعو الحكومة سيلاً من الأوراق المطبوعة والتقارير التى تحتاج إليها المصالح الحكومية » . إن نقص الكفايات على كل مستويات الادارة ورأس المال المحدود يجعلان من الضرورى إستغلال الامكانيات الاقتصادية المحدودة للدولة الناشئة إلى أقصى حد .

إن كل المستويات المسئولة فى دور طبع الكتب ونشرها يجب أن تدرب حتى تستطيع أن تساير التطورات التقنية فى أساليب الجمع والطبع وكذلك التجليد ، التى طرأت على هذه الصناعة . فإن تطوراً مفيدا مثل المزج بين طريقة الجمع التصويرى (Photocomposition) وطريقة الطبع بالأوفست الذى أخذت به بعض أنواع الصحف والمجلات لم يستغل حتى الآن بشكل كاف فى إنتاج الكتب وسوف تظل طريقة الجمع البارز التى تعتمد على الجمع اليدوى حرفا بحرف أو الجمع الآلى سطرا بسطر ، والتى تستخدم فيها الطابعات ذات الفرشة المسطحة (Flat — bed) ، هى الحل العملى لإنتاج ذلك اللون من الكتب حتى نهاية العقد الحالى . فاستخدام طريقة الأوفست نصف الدوارة يقتضى تغييراً أساسيا فى مواصفات الأجهزة الطباعية . أما الجمع التصويرى فيحتاج إلى أن تكون تجارب الطبع (البروفات) ومايجرى عليها من تصحيحات فى أضيق نطاق ممكن .

الكتب المدرسية الجديدة : مشكلات خاصة

تمثل الكتب المدرسية والتعليمية أكثر من نصف المجموع الكلى للكتب الصادرة فى كثير من الدول المتقدمة . ففى الولايات المتحدة

على سبيل المثال تبلغ الكتب المدرسية المقررة ، وكتب المراجع ، والكتب التعليمية المرحلة الأولى ٦٠٪ من مجموع إنتاج الكتب . وفى المملكة المتحدة تصل كتب المرحلة الأولى والكتب الجامعية إلى ٥٥٪ .

ومنذ سنة ١٩٦٠ أخذ عدد آلات الطبع البارز بأمريكا الشمالية فى التناقص بأكثر من ٥٠٪ سنوياً . بينما زادت آلات طبع الأوفست المسطحة التى تستخدم فيها أفرخ الورق بنسبة ٢٠٪ . أما آلات الأوفست الدوارة فتضاعفت إلى أكثر من ٣٠٠٪ فى خلال عشر سنوات .

وليس من الحكمة أن نتنبأ بالتغيرات التى سوف يشهدها هذا المجال فى الدول النامية ، لكى تحاول ملاحقة نظيرتها فى الدول المتقدمة . غير أن الموقف فى السنوات العشر الماضية وخطط المؤسسات الطباعية للسنوات الخمس القادمة فى تلك الدول واضحا بما فيه الكفاية .

ومن المؤكد أنه إذا زادت نسبة الصور والرسوم المصاحبة للنص فى الكتب المدرسية المغلفة ، وإذا أصبحت هذه الكتب فى المرحلة الأولى وما بعدها أكثر دقة فى إخراجها بحيث تشبه إلى حد ما المجلات المعاصرة ، فسوف يضطر طابعو الكتب فى منتصف السبعينات إلى الأستعانة بمزيد من طابعات الأوفست . أما الناشرون فسوف يدربون مزيداً من المحررين على مستويات تقنية أكثر تقدما .

عوامل التكلفة : كتب مدارس المرحلة الاولى

إن الحاجة الماسة إلى كتب مدارس المرحلة الأولى، مع ما تستطيع أن تقدمه المهارات والامكانات الطباعية المحدودة من أجل إنتاج الكتاب المحلى فى الدول النامية لتبرر إستخدام وسائل طباعية متوسطة . ولعل

من الوسائل المقترحة فى هذا الصدد زيادة إستخدام مطابع الصحف المجهزة بآلات الأوفست نصف الدوارة . وهذه الطريقة مرتفعة التكاليف إذا لم يكن عدد النسخ المطبوعة كبيراً ؛ ولكن حتى هذا يمكن أن يعد من مزايا إستخدام تلك الطريقة فى الدول الصغيرة ، فالكتب المدرسية تمثل الجانب الأكبر من إنتاج الكتب فى أية دولة ناشئة وقد تصل نسبتها فى بعض الأحيان إلى ٩٠٪ ، وكذلك فإن عدد النسخ المطبوعة من هذه الكتب المدرسية مرتفع عادة .

ويمكن توضيح هذه المشكلة — ومايقترح حلها — بمثال من دولة إفريقية هى سيراليون . ففى هذه الدولة يوجد حوالى ١٤٠٫٠٠٠ تلميذ بمدارس المرحلة الأولى و٢٥٫٠٠٠ بالمدارس الثانوية وحوالى ٢٥٠٠ بالمدارس الفنية والمهنية ومدارس المرحلة الثالثة .

وتحتاج سيراليون إلى ٤٢٠٫٠٠٠ نسخة فى مدارس المرحلة الأولى وحدها وإمكانيات طبع هذا العدد متوفرة سيما إذا إستخدمت مطابع الصحف . ويقرر الخبراء أن عملية الإنتاج سوف تكون إقتصادية إذا إستخدمت فيها الطباعة الملساء (الأوفست) . وذلك لأن كثيراً من الكتب المطلوبة مثل كتب المطالعة والحساب تتضمن نسبة عالية من الصور والرسوم الجيدة .

والواقع أن الكتب المدرسية ، حتى تلك التى تخلو من الصور تقل تكاليف طبعها بالأوفست (بما فى ذلك عمل اللوحات) عن طبعها بالطريقة البارزة المألوفة حتى إذا كان عدد النسخ المطبوعة من الكتاب الواحد لايتجاوز ٣٠٠٠ نسخة .

وقد بنى هذا التقدير المقارن على أساس إستعمال طرق جمع الحروف

التقليدية التى يطلق عليها « الجمع المعدنى الساخن » ، إشارة إلى إستخدام الرصاص المصهور فى صب الحروف سواء بآلات الجمع السطرى (مثـــل اللينوتيب) . أو الجمع الحرفى (مثل المونوتيب) . غير أنه يمكن مع ذلك تحقيق مزيد من الوفر بالتوسع فى استخدام طريقة « الجمع البارد » ويعنى ذلك إستخدام الآلات الكاتبة الحديثة فى رقم المادة على أفرخ تحول بالتصوير إلى لوحات تطبع بالأوفست . وهذه الآلات مجهزة بما يمكنها من إنتاج مادة تصلح للطباعة إلى حد كبير ، فيستطيع الراقم عليها أن يغير حجم الحروف ويضبط أطوال الأسطر ، ويسجل التصويبات على شريط ممغنط يستخدمه فى تصحيح النص[1] . هذا ويمكن أن يصل مجمل الوفر فى إنتاج الصور والرسوم بطريقة الأوفست إلى ٥٪ من تكاليف إنتاجها بطريقة « الكليشهات » التقليدية التى تستخدم فى الطباعة البارزة . ويلاحظ أن متوسط نسبة الصور والرسوم فى كتب القراءة الأولية فى الدول النامية يبلغ ٢٥٪ من مجموع المساحة المطبوعة .

وتقدم الكتب المدرسية المنشورة تحت إشراف مؤلفين محليين المدارس الابتدائية فى بعض الدول النامية نموذجا لإمكانيات التوفيق بين جمع المادة فى خارج البلاد وبين طبعها محليا بالأوفست . وقد أمكن تحقيق ذلك بنجاح فى كل من الجزائر ، ونيجيريا وغانا وسيراليون .

وفى الحرب ضد الأمية يمكن إستغلال سلاح الطبع والنشر التعاونى بين الدول المتقدمة والنامية إلى أبعد حد . ويوجد نماذج لهذا التعاون بين دول النشر الكبرى والدول النامية ، ففى فرنسا تنتج سبع مؤسسات فقط

---

(١) لم ينتج مثل هذه الآلات بعد للحروف العربية .

(نشراً وطباعة) ٧٠٪ من الكتب الصادرة هناك . وثمة مطبعة جديدة لطبع الكتب المدرسية فى إحدى هذه المؤسسات تطبع نسبة عالية من الكتب المدرسية بالعربية والفرنسية، لبعض المناهج الخاصة لشمال إفريقيا. ومن بين ٣٠٠ ناشر فرنسى يعمل ٢٠ ناشراً من أجل بعض الدول النامية فى إفريقيا أو يمارسون نشاطهم داخل هذه الدول نفسها . هذا إلى أن الحكومة الفرنسية تدعم ماديا برامج التدريب الطباعى لتلك الدول .

وتساعد وزارة التعاون الاقتصادى فى ألمانيا الغربية على مستوى الحكومات بمعونات غير مباشرة فى التعليم الجامعى بالدول ذات الدخول المنخفضة ، كما تقدم المعونات إلى معاهد الفنون الطباعية ومراكز التدريب المهنى عليها .

ويصدق هذا القول على كثير من الدول المتقدمة الأخرى . ولاشك أن من الأدلة البينة فى هذا الصدد مبادرة هذه الدول إلى تقديم المشورة الفنية والتدريب اللازم ، طبقا لبرامج اليونسكو الخاصة بتنمية الكتاب .

وتتميز المساهمة البريطانية فى هذا المجال بأنها نمت تبعا للنمو الذى حققته الدول الناشئة .

فهناك على سبيل المثال ذلك المشروع التعاونى المشترك بين دار طبع نيجيرية وشركة بريطانية من ناحية وحكومة نيجيريا من ناحية ثانية ، الذى يحقق الدعم التقنى اللازم لقيام صناعة نشر محلية . لقد تدرب الوطنيون هناك منذ البداية على يصبحوا مديرين لدور نشر محلية ، كما نشرت قصص المؤلفين النيجيريين الذين يكتبون بالإنجليزية وأبحاثهم فى كل أنحاء العالم .

وكذلك فإن هيئة النشر الجامعى فى غانا ، والتى أسست بمساعدة

بعض الناشرين البريطانيين، قد استكملت الآن كيانها واستقلت لشخصيتها الغائبة تماماً .

وكلما أمكن إبرام مثل هذه الاتفاقيات فإن صناعة النشر المحلية إستطاعت أن تحقق أولى خطوات التوسع الذى تنشده صناعات النشر النامية .

كتب مدرسية للاردن

وثمة مثال على إستخدام الموارد المحدودة لسد الاحتياجات الملحة يأتى من الدول العربية . ففى سنة ١٩٦٨ طلبت حكومة الأردن من الأمم المتحدة مساعدتها فى مسألتين هما : المشكلات التى تواجهها فى حقل الطباعة ؛ وحاجتها العاجلة إلى توفير الكتب اللازمة لكل مدارسها . وقد عهد بهذه المهمة إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، باعتبارها منظمة مستقلة داخل الأمم المتحدة تعمل على تشجيع التصنيع وتطويره فى الدول النامية .

وكان الهدفان الرئيسيان للبحث الذى أجرته منظمة اليونيدو هما :

أولا : تحديد الاحتياجات العاجلة فى التدريب والإمكانات التقنية اللازمة لمواجهة المتطلبات التجارية والوطنية .

وثانيا : وضع خطة طويلة الأجل لطبع الكتب التعليمية فى الدول حتى سنة ١٩٧٥ .

وقد أوضحت الدراسة المبدئية أن البديل لرأس المال الضخم الذى تحتاج إليه الأردن لإنشاء موسسة طباعية حكومية جديدة هو دعم موارد القطاع الخاص فى الطباعة بوحداته الصغيرة المرنه وتطويرها .

وتبين أن ترتيب صناعة الطباعة فى الأردن الثانية والعشرون بين الصناعات فى مجال الإقتصاد القومى وأنه يعمل بها ٤١٥ عاملاً فى ٣٥ منشأة .

وقدخربت الحرب صناعة الكتاب هناك وأنقصت القوة العاملةوعدد المنشآت إلى النصف . كذلك تسببت الظروف الإقتصادية المحليةمن ناحية والظروف الخارجية من ناحية أخرى فى ضمور قدر كثيرة من إدارات المطابع على وضع ميزانيات محددة وعلى التخطيط المستقبل .

وتمثلت المهمة الأساسية فى تقدير كمية الاحتياجات الفعلية من المطبوعات التعليمية والتخطيط لإنتاجها بواسطة المنشآت الطباعية القائمة على أساس حالتها التى كانت عليهـــا ومايتوقع لها من تطور سريع إقتصاديا وتقنيا .

ولتحقيق ذلك فإن إحتياجات الكتاب المدرسى فى السنوات الخمس التالية قسمت إلى العناصر الأساسية للطباعة ، وهى حروف تجمع ، وورق يطبع ، وملازم تجلد. وقد وضعت التحليلات الإحصائية لهذا البيان بالتعاون الوثيق مع وزارة التربية والتعليم الأردنية .

وكانت هذه الوزارة قد استطاعت أن توفر فى العام الدراسى السابق (١٩٦٨) أربعة ملايين كتاب مدرس المدارس الإبتدائية والاعدادية والثانوية ، استوردت ٥٥ ٪ منها من الدول العربية المجاورة ؛ أما الباقى فقد طبع وجلد فى الأردن .

وقد استخدمت هذه الأرقام للتنبؤ بالاحتياجات حتى عام ١٩٧٥ ، وأخذ فى الاعتبار إحتمالات الزيادة السكانية فى العقد التالى . وبنى تقدير الاحتياجات على متوسط عدد الصفحات فى الكتب المدرسية

الحالية المستويات التعليمية الثلاثة . وكان الإنتاج الفعلى فى ذلك العام هو ٢٩ر٢ مليون كتاب . ولما كانت الكتب تطبع فى ملازم من أربع صفحات أو ثمان أو ست عشرة صفحة حسب مقاييس آلة الطباعة ، فقد اعيد تقدير هذه الإحتياجات تبعا لذلك على الوجه التالى : ٣٤ر٢٣ مليون ملزمة من ست عشرة صفحة ، و ٥ر٣ مليون ملزمة من ثمانى صفحات ، و ١٥ مليون ملزمة من أربع صفحات .

وكانت الخطوة التالية هى تحديد نصيب كل مطبعة من الكتب المدرسية المزمع إنتاجها على أساس حجم آلاتها ، وبذا أمكن حساب ما تحتاج إليه هذه المطابع لكى تستطيع الوفاء بمتطلبات وزارة التربية والتعليم بأقل قدر ممكن من النفقات .

وكان التفكير قد اتجه مبدئيا إلى خطتين لتصنيع المطلوب من الكتب المدرسية : الأولى هى إنشاء مطبعة متخصصة ومدرسة للطباعة تتوليان إنتاج كل ما تحتاج إليه البلاد من هذه الكتب طبعاً وتجليداً . والثانية هى إنشاء مطبعة نموذجية لوزارة التربية والتعليم لتقوم بإنتاج نسبة معينة من الكتب المدرسية جمعا وطبعا وتجليداً كل سنة تاركة الباقى ليصنع فى مطابع القطاع الخاص .

ولم يوافق على أى من هاتين الخطتين للأسباب الآتية :

١ — أن إنشاء مطبعة حكومية سوف يحتاج لا إلى مشرفين ومديرين فحسب يستعارون من القطاع الخاص ، بل إن الأمر سوف يتطلب كذلك أن يستعار مع هؤلاء ، العمال المتخصصون . وبهذا يحرم القطاع الخاص من أعظم مقوماته الأساسية، وهى الأيدى العاملة الماهرة والكفاءات الإدارية فيه ، فضلا عن حرمانه من دخله السنوى الذى يدره عليه طبع الكتب المدرسية.

٢ — أن كلا الحلين يتطلب رأس مال كبيرا ، سواء أ كان ذلك جزءاً من معونة خارجية أم من مصادر أخرى .

٣ — أنه إذا لم يسحب الإداريون والعمال من القطاع الخاص فسوف يتطلب الأمر الاستعانة بأفراد آخرين من خارج هذا النطاق يدربون ويعدون للعمل الطباعى وسوف يكون ذلك إجراء غير إقتصادى بل وغير ضرورى من الناحية الصناعية بوجه عام .

ومن هنا كان الحل الأمثل هو استخدام الكفاءات الإدارية ، والمهارات التقنية ورأس المال المتاح فى القطاع الخاص ، لتطوير امكانات صناعة الطباعة تحت إشراف وزارة الإقتصاد الوطنى .

اختيار الأنظمة :

إن اختيار طريقة معينة لجم المادة المطبوعة فى الدول النامية ، يتوقف على عوامل كثيرة من بينها عاملان فى غاية الأهمية :

الاول هو : هل من الضرورى صف حروف الهجاء نفسها ؟ إن لهذا السؤال أهمية خاصة بالنسبة للغات التى لا تستخدم الحروف اللاتينية فى كتابتها . فهذه الحروف — بأنماطها وأحجامها المختلفة — متوفرة مع لوزامها الطباعية ، ولكن هذا - مع ذلك - سؤال يثار فى كل أنحاء العالم .

والثانى : ما هو حجم الصور والرسوم المطلوبة فى الكتب المدرسية ؟

وعلى أساس الإجابة عن هذين السؤالين يمكن تحديد الطريقة التى تستخدم فى إنتاج الكتاب ، سواء تمثل ذلك فى الجم الساخن (أى بواسطة آلة اللينوتيب أو المونوتيب لسبك الأسطر أو الحروف من المعدن المصهور) أم فى التصويرى ، مع الطبع بالأوفست فى الحالتين .

إن طريقة الجمع التصويرى — كما هو معروف — تستخدم التصوير الفوتوغرافى لإعداد النص المراد طبعه . وبما أن حصيلة ذلك تتمثل فى فيلم سالب أو موجب فإن هذه الطريقة التى تغنى المحرر والناشر عن استخدام الرصاص ، توائم تماما طريقة الطبع بالأوفست التى تتطلب الأفلام السالبة أو الموجبة لإعداد الالوحات .

ويجادل الكثيرون فى أن الوقت لم يحن بعد لإقامة مطابع للجمع التصويرى الذى يحتمل أن تستخدمه كل الدول النامية فى السنوات العشر القادمة . لقد شاع فى العالم كله الآن الجمع الفوتوغرافى واستخدام آلات الثقب ، ويمكن إدخالها فى دور الطبع التقليدية دون تغيير يذكر . إن الخبرة فى مجال الجمع المعدنى الساخن تساعد دور الطبع على نقل العاملين إلى أنظمة الجمع الفوتوغرافى بقليل جدا من التدريب ، وإحلال بعض المتخرجين من مدارس الطباعة أو بعض زملائهم فى العمل محلهم .

وكثيراً ما قدمت إقتراحات باستخدام امكانات دور الصحف فى الدول التى تكافح من أجل محو الأمية لطبع الكتب المدرسية . إذ أنه من الناحية التقنية البحتة تملك تلك الدور نظاما طباعيا كاملاً ، حيث يوجد قسم فرعى للجمع إلى جانب مطبعة الصحيفة نفسها التى تضم إلى جانب آلات الطبع نظاماً للطى والتوصيل وتصنيع أغلفة الكتب والكتيبات والمجلات أيضا .

وعدد الصحف الصادرة فى العالم يزداد باطراد ، ففى سنة ١٩٥٢ كان هناك ٧٠٠٠ صحيفة يومية توزع ٢٣٠ مليون نسخة ، وقد قفز هذا الرقم فى أقل من عشرين سنة إلى ٧٦٨٠ صحيفة توزع ٣٦٥ مليون نسخة . وكانت أكبر زيادة فى الصحف والقراء فى قارة آسيا حيث زاد عدد

الصحف الصادرة هناك (باستثناء الإتحاد السوفيتى) من ١٥٠٠ إلى ١٩٦٠ صحيفة ، وزاد ما يوزع منها من ٤٥ مليون إلى ٧٥ مليون نسخة .

إن موقف الصحف اليومية والأسبوعية فى آسيا وإفريقيا ودول الكاريبى والدول النامية الأخرى الآن هو نفس الموقف فى دول الغرب فى السنوات الثلاثية الأولى من هذا القرن .

تلك الزيادة فى آسيا سواء فى عدد الصحف أو عدد النسخ لكل ألف من السكان تمثل تناقضاً مع الموقف المتجمد فى قارة إفريقيا . والسوق الرائجة للصحف هناك تعكسها آلات الطباعة وأجهزتها المنتشرة فى كل الدول الآسيوية .

ولقد بات واضحاً أن أنظمة الجمع الآلى والجمع الفيلمى التى قد تنبذهـا الدول المتقدمة فى السنوات الخمس القادمة ، تصلح جدا فى آسيا وإفريقيا لمدة عشرين سنة مقبلة ، ويبرر استخدامها نقص الأيدى العاملة الماهرة ، وضعف رأس المال ، وعدم الرغبة فى إقامة مشروعات طباعية واسعة النطاق

لقد اتضح كذلك أنه كلما زاد عدد دور الصحف فى الدول العربية وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا كلما زادت الحاجة إلى استخدام أنظمة الجمع التصويرى؛ فالصحف والمجلات تخلق الحاجة إلى استخدام التقنية المتقدمة فى الطبع واستثمار رأس المال أسهل فى مشروعات الإنتاج الكبير .

إن السوق فى الدول الناشئة يتطلب استخدام أنظمة طباعية متوسطة التقنية كخطوة أولى لاستخدام الجمع الفيلمى خاصة للغات التى لا تستعمل الحروف اللاتينية ، والتى يوجد بها الإعجام (النقط والشكل) ، وعدد كبير من الاختلافات فى أشكال الحرف الواحد مما يعطى أنظمة الجمع الفيلمى

ميزة إقتصادية كبيرة . وستبقى مطابع الصحف المحلية حقل اختبار لكل هذه الأنظمة .

« وفى تلك المجتمعات الناشئة تقرؤ الصحف بأكثر مما تقرؤ الكتب» فيما تقول إحدى الدراسات التى أجرتها منظمة اليونسكو ، ذلك أنه « فى حملات محو الأمية ركزت المحاولات على تقديم صحف بسيطة على شكل صحيفة الحائط ، وكانت الخطوة التالية هى الصحيفة الأسبوعية والشهرية».

اللغات

معروف أن الطباعة هى الوسيلة التى تجسد الكلمات وترتبها فى نظام سهل الفهم . وتعتبر اللغات الموجودة فى العالم وأشكالها المختلفة هىالتحدى الحقيقى لصناعة الطباعة .

ولقد كشفت التقديرات عن أن هناك إثنى عشرة لغة رئيسية يتكلمها ثلاثة أرباع سكان العالم ، ومشكلةالطباعةليست بالضرورة مع هذه اللغات الرئيسية ، فوجود جماعات كبيرة من قراء هذه اللغات قد أدى إلى خلق الحروف الطباعية التي تسد احتياجاتها ، على الرغم من أن بعض الألفبائيات واللغات الرمزية (التى تستخدم الرموز بدلا من الحروف) تتسبب فى بعض مشكلات خاصة . ولكن الموقف يتعقد عندما يتعامل الطابع والناشر مع لغات محدودة الإنتشار ، وهى ظاهرة موجودة بكثرة فى كثير من الدول الافريقية حيث نصادف عدداً من اللغات داخل الدولة الواحدة .

ففى نيجيريا مثلا يوجد أكثر من مائتى لغة ولهجة محلية ، وفى غانا ست وخمسون ، وفى سيراليون ذات المليون نسمة يوجد ثمانى عشرة لغة . ومثل هذه الدول ذات اللغات المحلية الكثيرة ، سوف توجد صعوبة بالغة فى طبع ونشر الكتب بكل هذه اللغات .

ونجد فى أحد تقارير اليونسكو أن سيراليون لا تنشر كتب المطالعة والموضوعات الأخرى للمدارس إلا بخمس لغات فقط من الثمانى عشر . ويرى وزير التربية فى سيراليون ويشاطره الرأى زملاؤه فى الدول النامية أنه لا بد من تعميم لغة واحدة حتى يمكن الإستفادة إلى أقصى حد من امكانيات الطباعة المتاحة وبذا يمكن تقديم حل عملى طويل الأجل لمكافحة أمية الجموع .

حقا قد يكون هناك أسباب قوية لتدعيم اللهجات واللغات المحلية ، ولكن من وجهة نظر صناعة الكتاب ، ومن حيث المسئولية التاريخية ، وحق الجماهير فى التعليم — تلك الإتجاهات التى دخلت إلى الدول النامية مع استخدام التقنية — لا بد من تقليل عدد اللغات إلى الحد الأدنى الممكن (وبالتالى تقليل مشكلات الطباعة بقدر الامكان) .

إن تاريخ محو الأمية فى الإتحاد السوفيتى يؤكد هذه الدعوة ، ففى السنوات الأولى للحكم السوفيتى رفع شعار بأن الأمية هى « العدو الأول » حيث كان ٨٠٪ من سكان الاتحاد السوفيتى سواء من الأصل الروسى أو غيره أميين . ورغم ذلك فلم يأت عام ١٩٤١ إلا وكانوا قد قضوا على الأمية إلى حد كبير ، وتشير إحصاءات السكان هناك عن سنة ١٩٥٩ إلى أن نسبة المتعلمين قد بلغت ٩٨٫٥٪ .

لقد وصف تعليم الكبار بأنه « عمل سهل نسبياً » فى المناطق التى تتكلم الروسية كلغة وطنية . ولكن بقية السكان وتصل نسبتهم إلى النصف كانوا يتكلمون ستين لغة أخرى وبعضها غير مكتوب . وبعد تجارب على الحروف اللاتينية استقر الرأى على كتابة كل هذه اللغات بالحروف

السيريلية Cyrillic (من السلافية) ، سواء كانت بها من قبل أو كانت بغيرها . إذ وجد أنه باستخدام تلك الحروف السلافية يسهل تعميم حملات محو الأمية على نطاق الدولة كلها ، وبذلك أيضا أمكن عبور الفجوة بين الاحتياجات التعليمية والضرورات التقنية لدى الطابع على الأقل باستخدام ألفبائية واحدة فى الطباعة .

الدراسات العربية كحالة طباعية

لقد باتت الحاجة الماسة إلى زيادة عدد الكتب المدرسية العربية واضحة. ولقد أشرنا من قبل إلى استخدام مطابع الصحف كحل قصير الأجل للحصول على كتب رخيصة بإمكانيات موجودة بالفعل . ولكن مع ذلك هناك حدود فى استخدام الكتابة العربية المبسطة التى تستطيع ما كينات صب الحروف التقليدية فى دور الصحف العمل بها .

ففى الكتب الدينية العربية وكذلك فى الكتب المدرسية حيث يلزم الإعجام (النقط والشكل) تكون الكتابة العربية المبسطة غير مقبولة .

ورغم تلك العقبات فإن المجال يتسع وخاصة فى كثير من كتب المدارس الابتدائية والثانوية أمام استخدام آلات طباعة الصحف التقليدية لطبع هذه الكتب المدرسية ، فلقد قدر :

١ — أنه من بين الـ ١٢٥ كتاباً مدرسيا التى يحتاجها التلميذ فى حياته المدرسية فى مراحل التعليم الثلاثة ، يمكن طبع ٩٨ كتابا بالكتابة العربية المبسطة بواسطة ما كينات جمع الصحف .

٢ — أن الخط العربى التقليدى يتطلب تنويعاً شديداً فى الحروف لإظهار الحروف المتحركة وكذلك لتنقيط الحروف الرئيسية من أعلى ومن

أسفل الحرف ، هذا النوع من الطباعة يمكن أن يبنى بشكل كامل وفعال على نظام الحرف الواحد . وبينما هناك أنظمة وتركيبات طباعية مختلفة وكثيرة فى الدول الناطقة بالعربية ، حيث يوجد فى كل منها ثلاثة أو أربعة تركيبات لصب السطور فى الصحف يتوفر عليها طابعون أكفاء يستطيعون جمع النصوص بالكتابة العربية المبسطة . فى هذا النظام (المبسط) صممت أشكال الحرف الأربعة بحيث يمكن إختصار العدد الإجمالى لأشكال الحروف من ١٠٤ شكلا إلى ٥٦ فقط ، وكل الحروف والأشكال المستخدمة تقريباً يمكن استيعابها فى آلات الجمع المستخدمة فى كثير من الصحف .

٣ — ومن هنا يمكن تقليل الأموال المنفقة على عملية الجمع ، وتبسيط إعداد وتدريب عمال الجمع وزيادة إنتاجهم . إذ أن معظم هؤلاء وقد اكتسبوا مهارتهم عن طريق الخبرة الذاتية يمكنهم جمع حوالى ٦٠٠٠ حرفا فى الساعة الواحدة وهذا المعدل قريب من معدل عمال الجمع الذى يجمعون الحروف اللاتينية فى الدول المتقدمة .

٤ — أن طباعة الصحف فى أى مكان فى العالم عملية يومية تتصل لعدة ساعات ، وتبلغ ذروتها قبيل وضع الصحيفة فى ما كينة الطبع ، حيث يطلب الحد الأقصى من عملية الجمع ومع استخدام آلات قديمة فى الجمع وعمال الخبرة الذاتية ، فلن يكون هناك إلا وقت وجهد ثانوى لجمع الكتب المدرسية.

ومن ناحية ثانية فإن أنظمة الجمع بالأشرطة الورقية التى تستخدم الآلات الكاتبة فى صب السطور بسرعة عالية ، يمكنها أن تزيد الإنتاج حتى على يد عمال الخبرة الذاتية هؤلاء ، مع اعترافنا بأن المستويات الفنية تتحكم فى كفاءة الآلة ؛ فالرجال هم الذين ينتجون حتى ولو بآلات عمرها أربعون سنة . إننا حين نتيح نفس الفرص والإمكانيات الفنية أمام الجامع الشاب

فى الدول النامية ، فإنه من حيث السرعة والإنتاج يقف على نفس المستوى مع زميله فى الدول المتقدمة .

الخلاصة

من كل ما تقدم يتضح لنا أن الوقت قد حان لننظر نظرة جدية إلى مسألة طبع الكتب المدرسية . ويجب ألا يغيب عن بالنا ونحن نتكلم عن استخدام مطابع الصحف ، أن الصحف نفسها تخرج من المطبعة فى صورتها النهائية على خلاف المطبوعات الأخرى ، فالدوريات والكتب بعد طبعها فى المطابع تحتاج إلى تشطيب ، هذا التشطيب يشمل عمليات طى الأفرخ وتجميع الملازم المطوية ثم حيا كتها بالخيط أو الدبوس وتجليدها أو تغليفها.

واتضح لنا أيضا أن إنتاج الكتب بالأوفست المسطح منتشر الآن فى الدول المتقدمة إنتشارا واسعاً ولكن باستثمارات عالية فى مطابع باهظة التكاليف .

وفى الدول النامية يمكن استغلال مطابع الصحف لطبع الكتب المدرسية بتكاليف أقل من المطابع العادية وخاصة حين يكون استخدام اللون مطلوبا ، وهذا الاتجاه يجد صداه باضطراد الآن فى تلك الدول .

وكشفت الدراسة على الصفحات السابقة أنه فى خلال السنوات الثلاثين الماضية دخلت تطورات تقنية هائلة على صناعة الصحافة الإقليمية فى كل أنحاء العالم ، ولقد استفادت الصحف السريعة الصدور بالذات من إدخال مطابع الأوفست المسطح واستخدام الجمع التصويرى (الفوتوغراف) وأخيرا جداً من استخدام العقول الإلكترونية فى المساعدة فى جمع الحروف .

بيد أن المشكلات الإقتصادية التى تواجه دخول التقنية الحديثة كثيرة ،

إذ أنه كى يستفاد من الأوفست المسطح وغيره فلابد من إدخال تعديلات شاملة وكلية على طرق الإنتاج ، كما أنه لا بد من رأس مال ضخم لإنشاء مطابع جديدة وأنظمة جديدة للجمع ولإدخال التعديلات الضرورية على الأجهزة الموجودة فى دور الصحف الكبيرة . إن أقل من ٥٠٪ من دور الطبع الصغيرة هى التى تستطيع اقتناء وحدات طبع أوفست مسطح إلى جانب آلات الجمع المطلوبة . ويجب أن نطمئن إلى أن هذا النوع من الميزانيات متوفر لدى صاحب الجريدة فى إفريقيا الوسطى توفره لزميله فى وسط أوربا.

إن كثيراً من الصحف الآسيوية التى أنشئت بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ تستخدم الأوفست المسطح و ٨٠ ٪ تقريباً من المطابع القائمة الآن فى آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية سوف تتجه فى المستقبل إلى استخدام الأوفست المسطح فى الطبع .

الورق

كان من السهل علينا أن نتحدث عن طبع أعمال المؤلف ، إلا أن هناك سؤالا أساسياً يجب أن يثار وهو ما هى المادة التى ستطبع عليها هذه الأعمال ؟ والاجابة الفورية — فيما عدا بعض الاستثناءات الغريبة — هى الورق ، وقد ظلت هى نفس المادة منذ اخترعت الطباعة حتى الآن .

وكما أشارت منظمة الأغذية والزراعة فإن أهم مادة خام لصناعة الورق (ألياف الخشب وألياف المخلفات الزراعية المتباينة) موجودة فى كل مكان ، وكل دولة تقريباً لديها جزء محلى صغير من اللب أو من مصانع الورق . وحتى لو كانت بدون صناعة ورق على الإطلاق يمكنها خلق هذه الصناعة باستخدام الألياف المحلية حتى تتجنب ارتفاع قيمة وارداتها وحتى لا تجد برامجها الصناعية والثقافية معاقة بسبب نقص الورق .

ولكن المنظمة تستدرك بأن « الألياف وحدها ليست كافية » فهناك مواد أخرى هامة لا بد من توافرها : كالكيماويات والماء والطاقة ورأس المال اللازم كبير ، وأن يكون النطاق الإقتصادى كبيرا ، إذ يجب الحذر من إقامة صناعات صغيرة على نطاق ضيق، فتكاليف الانتاج عالية وتتطلب صيانة دائمة وتامة، ولا ينبغى أن يقف أى شيء عائقاً أمام التوسع مستقبلا»

ولقد لعبت هذه المنظمة دوراً قيادياً فى مساعدة الدول على تقدير والتغلب على مشكلات صناعات اللب (المجينة) والورق من خلال الدراسات وتقديم المشورة الفنية والاقتصادية والمساعدة الفنية المباشرة . وفى هذا الميدان تعاونت المنظمة مع عدد من الوكالات الدولية والشعب الاقتصادية الاقليمية للأمم المتحدة وشعب اليونسكو .

ولا توجد مشكلة ورق حقيقية على نطاق العالم كله إذ ما يزال الانتاج يطغى على الاحتياجات وكل الدلائل تشير إلى أن هذا الاتجاه سوف يستمر . ولكن بالنسبة لكثير من الدول وخاصة فى المناطق النامية يلاحظ نقص حاد فى الورق .

وهذا التناقض الواضح يمكن تفسيره بسبب مشكلات توزيع المواد الخام ، فالدول النامية بالذات عليها أن تستورد الورق الذى يلزمها وحتى الدول التى تملك غابات كبيرة ليست بالضرورة فى وضع يمكنها من استغلال هذه الألياف فى صناعة الورق واللب الذى تحتاجه .

إن ٩٠٪ من إجمالى اللب (المجينة) الذى يصنع ورقاً يأتى من أشجار المخروطيات وهناك سببان لذلك : (ا) توفر هذه المخروطيات فى المناطق الصناعية ، وهى تعتبر القاسم المشترك فى استهلاك وانتاج الورق فى العالم، (ب) الميزة الصناعية الكبرى لألياف المخروطيات الطويلة بعكس الألياف

القصيرة الموجودة فى الأشجار الأخرى والمخلفات الزراعية .

ويحاول الباحثون جاهدين التغلب على عيوب الألياف القصيرة ، وقد حدث تقدم سريع على النطاق الصناعى فى هذه الناحية . ويبدو أن معظم المواد الخام الهامة ذات الألياف بما فى ذلك الغابات الاستوائية فى العالم يمكن تصنيعها ورقاً إذا وجدت الرغبة وتوفرت الأموال .

وعلى النطاق الإقليمى تقدر منظمة الأغذية والزراعة الموقف على النحو التالى = (واضعين فى الاعتبار أن أرقام المنظمة لا تغطى ورق الطباعة فحسب بل أيضا ورق اللف ، الكرتون ، ورق الصحف، وورق الأغراض الصناعية الأخرى) : فى أمريكا الشمالية يبدو أن هناك حتى عام ٢٠٠٠ مصادر ورق كافية ليس فقط لأغراض الاستهلاك المحلى ولكن أيضا للتصدير إلى الخارج . وتقترب أوربا الغربية من مرحلة التوازن بين الحاجة والمتاح .

وتملك أمريكا اللاتينية مصادر المواد الخام بوفرة والتى تلزم لصناعة اللب فإلى جانب غابات المخروطيات الطبيعية فى البرازيل وأمريكا الوسطى والمكسيك ، هناك مزارع الأناناس فى شيلى والأرجنتين وأوراجواى . ومصادر المواد الخام قصيرة الألياف فى المنطقة لا حـــدود لها وخاصة الأوكالبتوس والحور والصفصاف وأعواد قصب السكر .

ويصدق نفس الموقف على إفريقيا الوسطى والجنوبية بغاباتها الاستوائية الواسعة وأراضيها الملائمة لزراعة الأنواع عريضة الورق والمخروطيات .أما فى شمال إفريقيا فإن المصادر المحتملة للورق هى الحلفاء ومصاصة القصب ، وبعض نباتات الأوكالبتوس فقط . وهناك أيضا قش الأرز وأعواد القطن ولكنها تأتى فى مرتبة ثانوية من الأهمية .

وفى الشرق الأدنى والأوسط قد تبرز مشكلات مواجهة الإحتياجات المتزايدة إلى المواد الخام لصناعة اللب . ومن بين المصادر المتاحة فى هذه المناطق البوص (الغاب) والأوكالبتوس والحور . ولكن شأنها شأن كثير من الدول عليها أن تعتمد على الورق المستورد .

أما فى الشرق الأقصى فتتخذ خطوات عملاقة لسد الاحتياجات عن طريق الإنتاج المحلى ولا يعوقه فى هذا السبيل سوى الافتقار إلى رأس المال اللازم . ويعتبر البوص الهندى المادة الخام الرئيسية لصناعة لب الورق فى الهند حاليا ، مع محاولة إيجاد مصادر أخرى ولكنها ربما لا تكفى لتغطية الإحتياجات المحلية إلا لفترة قصيرة ، وقد تصبح مصاصة القصب مادة خام على درجة كبيرة من الأهمية .

ويبدو أن مشكلة سد الإحتياجات المتزايدة من المادة الخام فى دول الإقيانوسة (استراليشيا) ليست مشكلة عويصة فالبوص والأوكالبتوس متوفران بالدرجة التى تسد الإحتياجات .

وفى الاتحاد السوفيتى توجد أكبر مصادر بكر من غابات الخروطيات فى العالم وإنتاجها يغطى كل إحتمالات المستقبل المرئى فى المنطقة . وعندما يبدأ استغلالها فإنها تصبح مصدراً هاما للتصدير إلى المناطق الأخرى .

وفى أوربا الشرقية تتفوق احتياجاتها من الورق على إنتاجها منه ، ولابد من الاعتماد أكثر على المواد الخام غير الخشبية مثل البوص والقش ، وكذلك على الاستيراد من الخارج .

ولقد حققت الصين تقدما هائلا فى استغلال الغابات ونظرتها البعيدة المدى إلى المواد الخام الليفية نظرة سديدة . ولما كان الخشب يستخدم فى أغراض البناء والوقود فان التركيز يشتد هناك على استخدام الألياف غير الخشبية كالبوص والقش والغاب الهندى .

الفصل الثالث

إتجاهات المستقبل

تتحكم صناعة الطبع على المستوى العالمى فى الجانب الأكبر من إنتاج الناشر، سواء من الكتب المدرسية أو المطبوعات العلمية وكذلك من الكتب بطيئة التوزيع. ويتعرض جمهور القراء صغاراً وكباراً فى الدول المتقدمة لإنتاج فكرى ضخم ليس فقط من جانب وسائل الإعلام كالصحف والمجلات ولكن أيضا من جانب الكميات الضخمة من الكتب بحيث تختفى الحدود الفاصلة بين الكتب والصحف عند كتابة التاريخ المعاصر.

وبديهى أن تهتم صناعة الطباعة بتأثير الوسائل السمعية البصرية وأنظمة استرجاع المعلومات على التعليم، وأن تهتم كذلك بأثر كل وسيلة إيضاح على الأخرى وبتطورها التقنى.

وتركيب صناعة الطبع والنشر فى العالم يجعل من السهل الحصول على كتب ذات أهمية عالمية باثنتى عشرة لغة فى غضون خمسة أسابيع من النشر الأصلى. ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من الكتب المنشورة ذات طابع محلى فى فكرها وإنتاجها وتسويقها، وليس لها مجال خارج حدودها.

هذا التركيز على الإنتاج المحلى ينبع من إحتياجات عملية، فإذا كان تعليم الرياضيات يمكن أن يسير بنفس الطريقة فى أجزاء كثيرة من العالم وبالتالى يمكن قبول كتب الرياضية الأولية الجمعة فوتوغرافيا فى الأسواق العالمية أو الاقليمية فإن تدريس التاريخ أو الجغرافيا (إلى جانب

مشـكلات اللغة) تغلفه الرغبات والتفسيرات المحلية مما يتطلب وجود المدرسين الوطنيين للاشتراك مع المؤلف الذى يضع النص .

ولا يساور أحدا من الذين يعملون فى وسائل الاتصال المعقدة — كالتعليم والطباعة وغيرهما — الشك فى ضرورة أن يكون لـكل دولة صناعتها الخاصة بالنشر كلما أمكن ذلك .

لقد قال جون براون الرئيس السابق لاتحاد الناشرين فى المملـكة المتحدة مخاطباً مؤتمر الاتحاد الدولى للناشرين « إن مسئولية صناعات النشر الراسخة المستقرة تجاه صناعات النشر النامية فى الدول ذات الدخول الضعيفة مسئولية واضحة وهى المساعدة على ترسيخ الناشرين الوطنيين » .

وقد خلص مؤلفو كتاب اليونسكو « الـكتب للدول النامية » إلى أنه « فى المدى البعيد يفضيل أن تبدأ صناعة النشر فى كل دولة محلية منذ البداية بقدر المستطاع » .

إن كلا الاقتباسين السابقين يتضمن كلمة (صناعة) ، ذلك أن إنتاج الـكتاب جزء من نظام معقد جديد فى كل منطقة نامية يشمل فيما يشمل المؤلفين والمدرسين ، والنشر والتوزيع بالاضافة إلى النظام التعليمى كله . وتوجد بعض الوسائل التقنية والمهارات متاحة فى قطاعات أخرى من أدوات الاعلام كدور الصحف يمكن إستغلالها لمواجهة الحاجات قصيرة المدى فى طباعة الـكتب فى معظم الدول .

ولو أننا نظرنا إلى التعليم نظرة صناعية فإن الاستنتاج التالى يمكن أن يكون مقبولا : ضرورة الاستفادة من الظروف المحلية ونظام الصناعة القائم فى المشروعات الجديدة ، ففى كثير من الدول النامية يجب أن يستفاد من القوة البشرية العاملة وهى كثيرة محل الآلات المرتفعة الثمن ،

ذلك أن التدريب وحسن الاختيار يمكننا من خلق الحرفيين والفنيين اللازمة سواء فى العمل الإدارى أو العمل الفنى العادى .

الوسائل غير المطبوعة

كان الكتاب على الدوام أداة قراءة بيد أنه لا يمكن أن يقرأ بطريقة آلية . وبينما التليفزيون والآلات التعليمية والوسائل السمعية البصرية ، بجانب الكتب المدرسية التقليدية تمثل جميعها جزءاً من ذخائر المدرس ، فإن الكتاب كما عهدناه على مر الأجيال وبين يدى الطابع والناشر والرسام يمثل الصلة المباشرة بين المؤلف والقارىء وقد حل هو محلها .

لقد وصف أحد الناشرين الكبار فى العالم ، والذى له باع طويل فى سوق الوسائل التعليمية ، الكتاب فى أحد إعلاناته بنفس الأسلوب المشار إليه فى الفقرة السابقة . وهذا الاعلان الذى يتضمن صورة كبيرة لكتاب مدرسى مفتوح نقرأ فى ديباجته « هذه آلة قراءة ، إنها تتركب من أرق الدوائر المطبوعة ولكنها غير الكترونية على الإطلاق ، لقد ظلت تنتج بشكلها الحالى منذ ٥٠٠ سنة وماتزال أداة الإنسان الناجحة فى عبور المكان والزمان والربط بين عقل مفكر وآخر » .

ورغم كل هذا كما يشير مؤلف أحد تقارير اليونسكو عن إتصالات الفضاء فإن «سيادة الكلمة المطبوعة تواجه التحدى أولا من جانب الكلمة المنطوقة المنقولة عبر الراديو ، وثانيا من جانب الصورة المنقولة عبر التليفزيون » .

إلا أن الأفلام والوسائل التعليمية والتليفزيون وناقلات الصوت والصورة لاتشكل أدوات تعليمية جديدة فى حد ذاتها فهى مجرد طرق

تقنية فقط تسمح بتوسيع قدرة الأدوات المعتمدة التقليدية ، وهي من هذه الزاوية لا تختلف عن الطباعة من حيث هي وسيلة إتصال مجسمة بنسخ كثيرة ، وكما تطورت مطابع البخار والسلندر لتطبع الصحف ثم عدلت في غضون قرن ونصف لطبع الكتب التعليمية ، فقد طورت الاستخدامات السلمية لأقمار الإتصال الصناعية لأغراض الإتصالات البعيدة وشبكات الأخبار ، ويجب أن تستغل بسرعة وفاعلية في الأغراض التعليمية .

وفي الدول المتقدمة ، قد تعتبر طرق التدريس السائدة والمناهج التي تشبع بها المدرسون المشدودون إلى سلسلة محددة من الكتب المدرسية ، مشكلات كبرى تعوق إدخال بعض الوسائل الجديدة في التعليم ، فهل ينطبق ذلك على الدول النامية التي هي في حاجة ماسة إلى الطباعة لخدمة التعليم في المدارس وتعليم الكبار على كافة المستويات ؟ إن نصيب الفرد الواحد في آسيا من مواد القراءة يصل إلى $\frac{1}{30}$ (على الأكثر) مما يحصل عليه الأطفال أو الكبار في أي من الدول الأربعة الكبرى المنتجة للكتب وهي : فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي . وفي سنة ١٩٨٠ سيصل سكان آسيا إلى ١٣٥٠ مليون نسمة منهم ٤٠٪ في سن الدراسة . وقد يصل عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في ذلك الوقت إلى حوالي ٢٣٥ مليونا .

وفي الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ زاد عدد السكان في إفريقيا من ٨ر٥٥٪ إلى حوالي ١٠٪ من سكان العالم ، بينما بقي إنتاج الكتب ومايزال حتى الآن حوالي ٥ر١٪ من إنتاج العالم . ولقد قرر مؤتمر وزراء التعليم في المنطقة العربية في سنة ١٩٧٠ أن عدد تلاميذ المدارس قد زاد في العقد السابق بنسبة ٦٠٪ (تدل آخر الأرقام على زيادة إجمالية من ٨$\frac{1}{2}$

مليون فى سنة ١٩٦٠ إلى ١٣٣ مليون فى سنة ١٩٦٧) . كما تشير نفس الدراسة إلى زيادة إنفاقات التعليم فى الدول العربيـــــة بنسبة ٧٠٪ فى السنوات الثمانية التالية (لسنة ١٩٧٠) .

ولعل النقص فى المدرسين الأكفاء ومبانى المدارس والميزانيات المحدودة المخصصة للكتب المدرسية ، يجعل من الضرورى زيادة الاعتماد على وسائل أخرى فى التعليم ، ولكن طالما أن مستوى كفاءة المدرس مستوى منخفض ، فسيظل الكتاب المدرسى أداة رئيسية فى التدريس .

استخدام الافلام فى التدريس

لقد أقحمت السينما منذ فترة مبكرة كأداة تعليمية ، على الرغم من أن الاستخدام الحقيقى للأفلام فى حجرات الدراسة كان يجب أن ينتظر لعدة سنوات ؛ نظراً لأن تكاليف إقتناء آلات العرض والشاشة وأجهزة الصوت تعتبر عقبة أساسية فى إنتشار هذه الوسيلة فى الوقت الحاضر . وحتى قبل إمداد المدارس بهذه الأجهزة كان الأطفال يدفعون فى طوابير بواسطة المدرسين وأولياء الأمور إلى دور السينما لمشاهدة الأفلام التهذيبية.

وللفيلم فى التعليم ميزتان واضحتان : الأولى أن الفيلم الواحد يمكن مشاهدته فى وقت واحد من جانب عدد كبير من الأشخاص ، والثانية هى أن حركة الصور تخلق إحساساً بالمشاركة لايقدمه إلا أحسن الكتب المدرسية .

وللدول النامية هناك ميزة إضافية ، إذ ليس من الضرورى أن يكون مشاهدو الفيلم متعلمين فالفلاح على سبيل المثال يمكنه أن يشاهد فيلما عن تحسين إنتاجه الزراعى وإصلاح آلاته بتكاليف أقل من إرسال خبراء إلى الحقل .

وبالنسبة للسؤال عما إذا كان هذا الفلاح . يتذكر ماشاهده دون ماحاجة إلى دليل مصور يمكنه الرجوع إليه كما شاء ، فإن الإجابة كانت دائما هى أن الأمى يتمتع بذاكرة قوية . ويضاف إلى ذلك أن هناك وسيلة أخرى لاتثير جدلاً كبيراً وهى شرائح الأفلام ، التى يمكن إستخدامها شريحة بعد أخرى على قدر إستيعاب أكثر المتعلمين بطئاً ، ورغم إنعدام ميزة الحركة السريعة فإنها أرخص نسبيا بيد أنها تحتاج إلى خبير ليقرأ النصوص المصاحبة للصور .

ولكل هذه الأسباب يعتبر الفيلم الآن على إختلاف أشكاله عنصراً هاما فى عملية التعليم .

وكما يقول تقرير لليونسكو « طالما أن هدف الحكومة هو تطوير الدولة ، فإن معظم الدول النامية تستخدم الأفلام المساهمة فى بنـــاء الدولة ودفعها إلى الأمام » . ويصف هذا التقرير صانع الفيلم بأنه مهندس إجتماعى .

وبدون إنتقاص من قيمة الأفلام بالمقارنة بالكتب فى العملية التعليمية، فان لها بعض العيوب ، إذ هى أقل مرونة عند الاستعمال من صفحات الكتاب ، ولابد لاستخدامها من تهيئة مكان خاص ـ صالة أو دار عرض ـ بينما يمكن قراءة الكتاب فى أى مكان . كما أنها أيضا لاتتيح العلاقة الواجبة بين المدرس والتلميذ ، وهى الهدف من التعليم . ذلك أن دور المشاهد للفيلم دور سلبى بالضرورة ، ثم إن مجال الأفلام محدود إذا قورن بالوسائل السمعية البصرية الأخرى كالراديو والتليفزيون .

الراديو والتليفزيون

حق الإنسان فى الإعلام أكثر ضرورة من كل الحقوق الإنسانية

الأخرى . وحيث ترتفع نسبة الأمية يقدم التليفزيون والراديو أبسط وسائل الإعلام الجماهيرى. وحواجز اللغة هنا أقل صعوبة عنها فى التدريس، إلا أن التعليم عن طريق الراديو تتمثل فيه بعض المشكلات فى كل قارة.

ففى الهند تحتاج برامج التعليم إلى إستخدام إثنتى عشرة لغة رئيسية بالإضافة إلى إثنين وسبعين لغة أخرى يتكلمها أكثر من مائة ألف شعب .

وحتى مع إستخدام برامج إرسال الأقمار الصناعية فإن التكاليف ستكون فوق طاقة الإمكانيات المحلية . إذ تحتاج الهند إلى ٤٠ مليون جهاز راديو و ٩ مليون جهاز تليفزيون لتلقى الإرسال التعليمى .

ولقد لعبت اليونسكو فى السنوات الأخيرة دوراً فى تطور البرامج الريفية فى أكثر من ثلاثين محطة إرسال من « راديو عموم الهند » ، هذه الإذاعات تذيع بلغات كثيرة (تشمل ٢٥٠ لهجة) لمدة ثلاثين ساعة يومياً .

وفى الجزائر بدأت دروس تعليم الكبار فى سنة ١٩٦٩ كجزء من مشروع اليونسكو التعليمى النموذجى . حيث توجه أربعة برامج باللغة العربية كل أسبوع . كذلك ساعدت اليونسكو فى اقامة مشروع نموذجى للتعليم الوظيفى فى راديو مالى وقد بدأ القسم التعليمى فى محطة اذاعة جمهورية مصر العربية برنامجاً تعليميا قصيرا لمدة خمس عشر دقيقة فى سنة ١٩٦٨ ويتابع هذه الدروس عشرة آلاف وخمسائة تلميذ فى ٣٥٠ مركزاً .

تلك فقط بعض الاستخدامات الحديثة للراديو والتليفزيون فى الأغراض التعليمية بالدول النامية. وهناك بالاضافة اليها الطابع الالكترونى،

والنقل طبق الأصل ، وغيره مما تحقق من نظم التدريس الآلى التى توصل مباشرة بأجهزة التليفزيون فى حجرات الدراسة .

إن النقل طبق الأصل الذى ينقل الألفاظ كما تنطق أو صفحات كاملة من الصحف يفتح إحتمالات واسعة أمام عملية التعليم . وقدرصدت بعض دور الصحف والمطابع مبالغ من المال لاجراء البحوث والدراسات التى تعود بالفائدة على نشر الكتب التعليمية . فقد طورت إحدى الصحف اليومية اليابانية جهاز التليفيوز ا ب — ٣ للتغلب على مشكلات التوزيع فى مدينة طوكيو التى تزدحم بها حركة المرور، وظروف الطقس فى الدول الاسكندنافية تشجع الصحف الوطنية على أن تستخدم مثل هذهالأساليب. ويمكن التغلب على مشكلات المواصلات البرية والحديدية والجوية فى الدول النامية بنفس الأساليب .

كذلك سوف تتيح أنظمة النقل طبق الأصل وسيلة هامة لتبادل البرامج التليفزيونية الملونة بين الدول فىمجال التعليم الموجه والتعليم بصفة عامة .

ولقد حدث تطور هام نحو إستخدام أنظمة النقل « من الشريط إلى الفيلم » حيث أصبح من المتاح إنتاج أفلام تعليمية على أشرطة تليفزيونية ثم نقلها لعرضها على شاشة عريضة فى دور السينما التقليدية . وهذه العملية تجعل إنتاج الفيلم أقرب إلى العمل التليفزيونى وبذلك يصبح من السهل الارسال والتوزيع الآلى أفضل من طرق التصوير التقليدية .

« إن الاتصال الفضائى ينتشر فى وقت يحتاج فيه العالم إلى التوسع فى الاتصالات البعيدة لينقل كمية أكبر من الكلمات والصور إلى

مسافات أبعد ... والطرق المذكورة تساعد على تطوير الاتصال البعيد وتوسع من مداه ... وسوف تزيد بالتالى من قدرة وسائل الاتصال فى نشر الاعلام والتعليم والثقافة بسرعة » كما يقول تقرير لليونسكو عن (الاتصال الفضائى ووسائل الاتصال بالجماهير) .

إن إستخدام العقول الالكترونية ، وآلات الجمع التصويرى . الأفلام والراديو وغيرها من وسائل التعليم السمعية والبصرية بل وحتى الأقمار الصناعية نفسها ، تعتبر جميعا إمتداداً لأنظمة الاتصال المطبوعة .

وهى فى مجموعها أدوات قوية لتوسيع قدرة الانسان على التعليم والتعلم. والاختيار من بين هذه الوسائل التقنية ، إختيار واسع ولكن التجارب عن أيها أكثر نفعاً وأن كانت فى الدول النامية ماتزال محدودة .

لقد كانت هناك بعد حلول هذه الوسائل الجديدة ، محاولات لاعادة تقييم إستخدام الكتب فى التعليم وبالتالى إعادة لكل الانتقادات القديمة . فالكتاب — يقول نيل بوستمان — فى كتابه (التليفزيون وتعليم اللغة الانجليزية) : « يعزل القارىء وإستجاباته وينحو إلى فصله عن المؤثرات الشفوية القوية من جانب أسرته ومدرسيه » . بيد أنه ليس هناك بعد طريقة تحل محل هذه الطريقة العملية جداً والرخيصة جدا لتوصيل الأفكار مباشرة بين المدرس الأخصائى الماهر (المؤلف) والطفل ، بسرعة تناسب كل طفل فى الفصل . إن القدرة على تقليب الصفحات مرات ومرات حتى تتضح الحقائق ، ووجود النص بين يدى المرء — فى الفصل وفى المنزل ، وفى أيام العطلات — كل هذا يجعل من الكتاب الوسيلة الأقوى والوحيدة فى عملية التعليم على كافة المستويات . وبينما يقدم الطابعون وصانعو الأفلام والتليفزيون الخبرة التقنية اللازمة فان الحاجة تشتد الآن

إلى المحررين ذوى المعرفة الواسعة بكل متطلبات تلك الوسائل التقنية قبل إدخال إستعمالها سواء كان ذلك فى الدول المتقدمة أو الدول النامية.

ولم يكن دور المحرر فى إنتاج الكتاب فيما مضى دوراً سهلاً ، إذ غالبا ما كان المؤلف ينظر إليه على أنه فنى يتلاعب بتفاصيل الطباعة ، والطابع ينظر إليه على أنه مصمم شبه ماهر يرتكب الآثام فى أرضه المقدسة. أما مصمم الكتاب فكان ينظر إليه على أنه شريك لازم المؤلف والمحرر فى خلق الكتاب .

وحتى مع وجود أخصائيى الإنتاج فإن وظيفة المحرر هى إعطاء كلمات وأفكار المؤلف شكلا ملموساً وأقرب إلى الفهم مهما تكن الوسيلة إلى ذلك .

ولو أمكن نقل هذه الأفكار بطريقة أفضل بوسيلة أخرى ، فإن كلمة المحرر وقراره سيكون نهائياً وفى ثوب جديد فى العشرين سنة القادمة « فهؤلاء الذين يملكون رؤية مباشرة نسبياً للحقائق ، غالبا ما يكونون عاجزين عن ترجمة رؤيتهم هذه إلى كلمات ، فى حين أن هؤلاء الذين يملكون الكلمات عادة ما يفقدون هذه الرؤية » بهذه العبارة لخص برتراند رسل أزمة العلاقات الحادة بين المؤلف والمحرر ، تلك الأزمة التى ستزداد حدة فى مرحلة تخطيط برامج التعليم فى العقد القادم .

إن الأمر يصبح خطيراً بعض الشيء لو أنه فى غمار صناعة طبع ونشر الكتب التعليمية نظر إلى المحرر على أنه فنان أو كاتب فنى أو رجل أنظمة (على الرغم من أنه بالفعل يمزج فى تكوينه وتأهيله بين عناصر من هؤلاء الثلاثة) ؛ ولكن المهم حقا هو ماذا يفعل وكيف يمكن إعداده بطريقة أفضل لممارسة هذه الوظيفة . فالمحرر يؤدى دوره فى تصميم الكتاب أو

طباعة الـكتاب . ولقد وصف كارل جيرزتنر الطباعة بأنها « فن ليس لأنها تؤدى غرضا ولـكن لأنها فن فى ذاته . ودور المصمم ليس على هامش العمل بل فى صميم المركز » .

وإذا كان عمل المحرر — كما يجب أن يكون — هو تشـكيل الأفـكار والـكلمات والصور فى أى وسيلة إتصال فإن دوره — مع دور المؤلف وصانع الفيلم فى صميم المركز — يجب أن يعرف ويحدد وتبنى على ذلك برامج التدريب والاعداد .

التدريب على الطباعة أثناء النشر :

سيجد المسئولون عن تصميم وتحرير الـكتب فى العشرين سنة القادمة أن عملهم سيتأثر بثلاثة عوامل رئيسية . الأول : هو زيادة حجم الإنتاج بالأوفست وان تـكون هناك رسوم أو أشـكال جيدة بصفة عامة إلا فى كتب الفنون غالية السعر .

والعامل الثانى : هو آلات الجمع التصويرى العالية السرعة والتى ستواجه المحررين والمصممين بتحديات جديدة عند خلق المادة المطبوعة ، سواء كانت مرشد قراءة للأطفال من نصف مليون نسخة أو صفحة عنوان لبحث علمى من ألف نسخة .

والعامل الثالث : هو أن المحررين والمصممين على السواء سوف يتأثرون بأنظمة العرض البصرية الموجودة بالفعل فى أجهزة العقول الإلـكترونية .

هذه الأنظمة سوف تتيح للمحرر أن يصحح أو يغير نصا وأن يرى تأثير هذه التصحيحات على عارض بصرى يشبه شاشة التليفزيون المألوفة،

متصل بعقل الكترونى يختزن فيه النص الأصلى . وقد طورت بالفعل نماذج تعرض من ثمانية إلى عشرة سطور من النص ، يمكن رؤيتها على شاشة . وعلى الرغم من أن إستخدام هذه الأنظمة فى الطباعة فى الوقت الحاضر محدود إلا أن أى مطبوع من القاموس إلى الدليل يمكن تنقيحه وإعادة تخزينه وإعادة جمعه كلية بنظام صب السطور أو الجمع الفوتوغرافى مما يفتح أفاقا واسعة أمام الطباعة . إن تجميع الحروف سواء عن طريق الكمبيوتر أو العمل اليدوى جزء من وظيفة التحرير والتصميم .

ويحتاج مؤلفو الكتب المدرسية ومصمموها ومحرروها إلى صفات ومؤهلات خاصة . وكما يؤكد كتاب (ألف باء الفكر) الذى نشره اليونسكو ١٩٦٥ : « فإن تأليف وتزيين الكتب السهلة ليس عملاً بسيطاً إنه علم وفن معاً ؛ علم لأن له مجموعة من القواعد والنظم التى تحكمه . . . وفن لأن الكتب ... فكر . » .

وهناك إلى جانب التغيرات الآلية عدد كبير من التغيرات الفكرية الخلاقة . وعلى سبيل المثال فان التأليف الجماعى للكتب المدرسية يزداد الآن أكثر وأكثر حيث يشترك فيها المدرسون وعلماء النفس والرسامون ، وهذا الإتجاه فى الاحتمالات المرئية سينسحب حتما على الكتب العامة حتى الشعر والأدب .

ورغم الزيادة الهائلة فى عدد الكتب الصادرة فى النصف المنصرم من القرن فان متوسط عدد نسخ الطبعة — باستثناء أروج الكتب والمعادات وأمهات الكتب وبعض الكتب المدرسية — مايزال منخفضا . لقد استغرق الأمر حتى منتصف القرن السادس عشر كى يرتفع عدد نسخ الطبعة من الكتاب الواحد إلى ١٠٠٠ نسخة فى أوروبا . وفى القرنين

السابع عشر والثامن عشر تراوح عدد نسخ الكتاب الواحد بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ نسخة ، وإستمر هذا الرقم حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر .

إن ٧٥٪ من التطور وقع فى القرن العشرين إذ يقدر بأن ٨٠٪ من المواد المطبوعة يتقادم بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة وحوالى ٩٠٪ يتقادم بعد عشرين سنة .

وحتى وقت قريب كانت دوائر المعارف وكثير من الكتب المدرسية تبقى بدون تعديل سنين كثيرة أما الآن فإن السرعة التى تتقادم بها المعلومات أو تحتاج إلى تعديل بشكل أو بآخر قد تقل عن سنتين بالنسبة لـ ٤٠٪ أو ٥٠٪ من النص الأصلى . إن الخبرة الطويلة فى تجميع المعدن الساخن وفى الاخراج المادى للكتاب وفى التوضيب وعمل المسافات وحذف المادة الزائدة ، جعلت التنقيح عملا ميسوراً على المؤلفين والمحررين فى الدول المتقدمة .

وإن تضافر الجهود بين الطابعين والناشرين يتطلب من كل فريق درجة عالية من المهارة والتدريب والمعرفة الواسعة بعمل الفريق الآخر . يضاف إلى ذلك أن الاستثمار المتزايد فى المواد يتطلب أنظمة وكفاءة إدارية عالية . وإذا كان النشر — باعتراف الجميع صناعة — فانه يتطلب كفاءة صناعية عالية أيضا .

ولابد من مواجهة مشكلات إعادة التدريب سواء على المستوى العمالي أو المستوى الإدارى فالأنظمة الجديدة كلها تتطلب تغييراً فى طرق العمل اليومى . وفى الطباعة قد لاتكون التغييرات صعبة كما قد تبدو لأول وهلة فالجامع الذى تدرب على الطرق التقليدية فى صب السطور

بالمعدن الساخن لايحتاج إلى تكييف عقلى وجسدى كبير حين يواجه بلوحة الجمع الفوتوغرافى ، فلا يحتاج العامل المتمرن على آلة صب الحروف عالية السرعة إلا إلى أسابيع قليلة أو شهر أو شهرين ليتعلم أنظمة الجمع البرقى teletypesetting أو الجمع الفيلمى . كما أن التغييرات الأساسية تكن فقط فى إجراءات الإنتاج : موازنة اللوحات مع مثبتات الأفلام ، طرق إنتاج الفيلم ، وتدريب عمال الجمع اليدوى (الذين لهم خبرة لسنوات فى تشغيل المعدن) على تناول الفيلم بالملقاط وكيف يدرج التصحيحات بالصف الضوئى .

ثمة عامل واحد يبرز الآن فى تقنية الطباعة وسوف يكون له الإعتبار الأول فى تخطيط برامج التدريب فى مرحلة التغييرات فى العشرين سنة القادمة ، وهو أن إنتاج الكتاب سواء فى الدول المتقدمة أو النامية سيتم أكثر عن طريق شبكات من الأجهزة وليس عن طريق الماكينات الفردية كما كان يحدث فى الماضى .

وهذا هو المعمول به فعلا فى كبرى الدول المنتجة للكتاب فى مجال أنظمة الجمع الفيلمى بالعقل الإلكترونى والأوفست المسطح والتجليد نصف الآلى للكتب .

إن التعليم فى الدول النامية ليس فقط مجرد فكرة فى حد ذاته ولكنه أيضا صناعة فنية عالية لابد من تخطيط إستراتيجيتها .

ففى سنة ١٩٨٠ ستزداد القوى العاملة فى العالم بحوالى ٢٨٠ مليون ، والغالبية العظمى فى هذه الزيادة تأتى من الدول النامية ، وليس الضرورة هى إعداد الكتب المدرسية وحدها ، ولكن الضرورة أيضا أمام كل الدول هى منع إنفجار البطالة فى الدول النامية .

إن الـ ٢٢٦ مليون عاطل الزيادة التى تتنبأ بها منظمة العمل الدولية فى سنة ١٩٨٠ ، ليس مجرد إحصاء : ولـكنهم شباب هذا اليوم .

وحتى لو تيسرت السبل لتقديم الـكتب المدرسية اللازمة للتعليم فالحاجة إلى تدريب القوى العاملة على أعمال أفضل تظل قائمة . وهذا يعنى أن على صناعات النشر والطبع فى الدول النامية أن تعتبر أنظمتها والتدريب عليها جزء من سياسة العمالة فى الدولة ، ولا بد لهذه الصناعات من أن تستفيد بأقصى ما يمكن من الوسائل التقنية الحالية .

إن إستخدام أنظمة الجمع المستقرة ومطابع الأوفست المسطح البسيطة والأدوات المساعدة فى المناطق النامية يجب أن يضع فى اعتباره مستويات العمالة الزائدة ، وأن يضع الإنتاج والتدريب والصيانة كجزء من إستراتيجية الصراع ضد : أولا — البطالة التى وصفت بأنها كارثة العالم غير الطبيعية ، وثانيا — الأمية .

الفصل الرابع

التوزيع

متاجر الكتب

فى مرحلة التغير والحديث عن التغير ما يزال بائع الكتب الذى يقتنى رصيداً من الكتب هو عماد تجارة الكتب — وليس من الضرورى أن يكون ممثلاً لكل الناشرين — ولسوف يستمر كذلك ردحاً طويلاً من الزمن . ورغم المنافسة من جانب مكتبات الإعارة « الحرة » والارسال المباشر من الناشر إلى الجمهور ، وإتاحة الكتب فى نقط توزيع غير تقليدية ، فإن بقاء واستمرار بائع الكتب يعتبر سرا خفيا . وحقيقة فان هذا البقاء ، بل والنمو والازدهار لهو دليل أكيد على أن متاجر الكتب عنصر هام فى المجتمع . ولا يعنى هذا أن المجتمع يقظ ويمنح متاجر الكتب التأييد والعون الذى تحتاجه ، فان أجزاء كثيرة من العالم وليس فقط المناطق النامية تفتقر إلى متاجر الكتب الكافية ، وكثير جداً من المتاجر تواجه تكاليف متزايدة تقلل حد الربح الذى تحصل عليه إلى ٣٪ أو ٤٪ من العائد .

ويعتبر متجر الكتب بالنسبة لغالبية الناشرين همزة وصل أساسية فى سلسلة تسويق الكتاب . وعلى الرغم من إرتفاع الأسعار فى السنوات الأخيرة فان معظم الكتب فى الدول النامية ما تزال رخيصة نسبياً . ولا يمكن للكتب — على النقيض من بعض السلع الغالية الثمن كالسيارات — أن تظل محصورة فى يد عدد قليل من العملاء . ولكن ما يزال الناشرون

كأفراد عاجزين عن عرض بضائعهم فى جميع أنحاء العالم بل وحتى فى جميع أسواقهم المحلية ، ومن هنا يصبح متجر الكتب منفذ الناشر إلى العرض وأكثر من هذا فإن تاجر الكتب الجيد يمكن أن يكون «مجسا» له فى أذواق الجماهير وحاجاتهم إذ عن طريق الإحتكاك مع بائع الكتب (كوكيل مبيعات) يستطيع الناشر التماس حاجات الجماهير المحتملة أكثر من أى طريق آخر . فالعوامل المحلية قد يكون لها تأثيرها الفعال على بيع كتاب بالذات ومن هنا تكون لنصيحة تاجر الكتب الذى يعرف زبائنه ومنطقته قيمتها التى لا تقدر ، وهذا مما يساعد الجمهور والناشر على تحقيق الاستفادة من الأسعار المنخفضة التى تجىء نتيجة لتقدير التكاليف بدقة أكثر .

إن الحاجة إلى أنواع معينة من الكتب ـ كالكتب المدرسية والكتب التعليمية بمستوياتها الثلاث والكتب الخاصة بمهن معينة مثل الطب والقانون — يمكن التنبؤ بها بدقة من جانب الناشر ولا بد له من أن يعتمد على تاجر الكتب فى إقتناء هذه الكتب « المأمونة » وأيضا فى «استضافة» كتب أخرى لا يقبل القراء على شرائها إلا إذا وجدوها أمامهم وبأقل المتاعب فى الحصول عليها . وعلى أقل الفروض فإن متجر الكتب يقدم خدمة للمشترى العابر الذى يبحث فقط عن هدية يقدمها ، كما يتيح مكانا للقارىء والمشترى الذى يريد استعراض الكتب وتصفحها ، وفى أحسن الحالات فإن المتجر والمتخصص بالذات فى المدن ذات الجامعات يقدم إلى جانب هذا كله النصح للقارىء فى مجال تخصصه وميوله ، ويعتبر متجر الكتب فى الدول النامية المصدر الأوحد لتقديم الكتب وهى الدول التى تشتد فيها الحاجة إلى الكتب وتقل فرص الحصول عليها .

إن الحاجة إلى الكتب — ليس فقط الكتب المتخصصة بل والكتب

المدرسية على اختلاف مستوياتها والتي لابد من استيراد جانب كبير منها — تضع عبئا ثقيلا على جهاز التوزيع . وقد يستطيع تاجر الكتب أن يطلبها من الوكلاء المحليين الممثلين للناشرين الأجانب ولكن من الأفضل أن يطلبها من الخارج مباشرة . ولابد له أن يتعرف على السوق جيداً وبدقة وإلا فانه يتعرض لخسارة جسيمة إذا أساء تقدير الطلب بالزيادة أو بالنقصان أو بسبب تكاليف التأخير . إن طلب الكتب من الخارج قد يتضمن أيضاً جمارك التخليص عند دخولها ومصاريف إضافية لاستخدام وكيل إذا كانت البضاعة فى مكان بعيد ، وأكثر من هذا فليس فى الدول النامية شبكة توزيع متاحة لتاجر الكتب ومن هنا يتحتم عليه أن يرتب أموره مع إحدى شركات النقل .

ومتجر الكتب فى أى نظام للتسويق يكون بمثابة ملحق لمخزن الناشر ، يأخذ البضاعة بكميات معينة ويوصلها إلى الزبون ، وهو يفعل أكثر من هذا ، إذ هو يشحذ الحاجة عند القارىء بمجرد عرض الكتب للبيع . ويعتبر متجر الكتب والمكتبة العامة (إذا وجدت) المصدر الرئيسى لسد الحاجة المحلية إلى الكتب .

لقد اتضح فى السنوات الأخيرة أن حب الكتب وحده لا يضمن النجاح لتاجر الكتب ، ولأن بيع الكتب أصبح مهنة ، بل وتجارة فان التاجر المتمهن المتدرب هو وحده الذى يستطيع النجاح .

ومن هنا قامت كثير من الدول المتقدمة منذ سنوات بوضع برامج ممتازة جدا للتدريب على هذه التجارة ، وقد جرى التنافس عليها فى كل مكان . وفى الدول النامية حيث الحاجة ماسة ، قامت دول مثل الهند والباكستان بتنظيم دورات تدريبية لتجار الكتب بمساعدة وتوجيه

اليونسكو يضاف إلى ذلك أن الدول المتقدمة تنظم من وقت إلى آخر دورات تدريبية لباعة الكتب فيما وراء البحار . ولبعض الهيئات مثل المجلس البريطانى لتنمية الكتاب خبراء فى بيع الكتب مهمتهم زيارة الدول الأجنبية وتدريب باعة الكتب المحليين وخاصة باعة الكتب الجامعيين . وإن أهمية التدريب فى هذه التجارة لتزداد باستمرار نظراً لأن العدد المتزايد من الكتب المنشورة ينمو أكثر وأكثر بطريقة معقدة ويتطلب مهارات مهنية ، ربما أعلى من أى تجارة تجزئة أخرى .

ولسوء الحظ لاتقوم كل متاجر الكتب باقتناء الكتب وخدمتها بالمستوى العالى الذى يطلبه الجمهور وينشده الناشرون . وفى محاولة للبقاء والاستمرار يقوم كثير من متاجر الكتب إلى جانب الإتجار فى الكتب ببيع أدوات أخرى مثل : الأدوات الكتابية ، لعب الأطفال ،المصنوعات الجلدية وهلم جرا .. وتجارة الكتب ليست كلها مكاسب. وعلى الجانب الآخر قد تقوم محلات لاعلاقة لها ببيع الكتب بالاتجارة فى الكتب كمهمة جانبية لعملها الأصلى ومن بينها محلات الأدوات الرياضية ومحلات أدوات البستنة على سبيل المثال ؛ وهى جميعا حلقات هامة فى سلسلة توزيع الكتب بدرجات متفاوتة كثرت أو قلت .

المكتبات :

تهتم متاجر الكتب بالدرجة الأولى بمشترى الكتب ، بيد أن هناك قطاعاً كبيرا من المجتمع يجب أن نتنبه له وهو — مستعيرو الكتب . فإنه نظراً للوفرة الهائلة فى الكتب المنشورة ،لايستطيع إلا نفر قليل أن يشترى كل الكتب التى يرغبون فى قراءتها فضلاً عن أنهم لايملكون المكان

الذى يخزنونها فيه . وبالاضافة إلى ذلك هناك كتب المراجع التى يرجع إليها فقط من حين إلى حين وليست ثمة مايبرر إقتناءها من جانب الفرد . ولهذا السبب ومن أجل المستعير والباحث عن المادة المرجعية ، بل واسترجاع المعلومات عموماً أنشئت شبكة واسعة من المكتبات فى جميع أنحاء العالم . وكما هو الحال فى متاجر الكتب فإن المكتبات فى الدول النامية قليلة وتزويدها بالمال والكتب ضعيف ، بينما فى كثير من الدول المتقدمة تعطى الأولوية لإقامة شبكة مكتبات قوية ذات إدارة متخصصة على المستويين التعليمى والإجتماعى .

هناك أنواع كثيرة من المكتبات : منها المكتبات القومية والمكتبات العامة ، وتمول مبانيها ومجموعات (الكتب — الدوريات — الصحف — الميكروفيش — الميكروفيلم — التسجيلات الصوتية) من الأموال العامة وكذلك مرتبات الموظفين الذين عادة مايكونون مؤهلين مهنياً ؛ وإستخدام هذه المكتبات متاح للجمهور العام . ومن هذه المكتبات أيضا المكتبات الجامعية التى تخدم أعضاء هيئة التدريس والطلبة ـ وغالبا ماتقتنى نسخا عدة من بعض الكتب لأغراض الاستعارة طويلة الأجل . ومنها المكتبات المدرسية وهى تساند الكتب المدرسية المقررة ، ومنها كذلك المكتبات المتخصصة وتعتبر جزءاً من مؤسسة مهنية أو مصلحة حكومية ، ومنها المكتبات الصناعية التى توجد فى الشركات وتقدم كتب المراجع وربما الكتب الدراسية للعاملين بها .

وهناك المكتبات التجارية التى تعير كتبها نظير مبلغ من المال كاشتراك سنوى أو مجرد إيجار بسيط مقابل كل كتاب . وهذا النوع من المكتبات يتناقص عدده باستمرار بتحسن أوضاع وخدمات المكتبات

العامة. وفى كثير من الدول تقام المكتبات العامة عن طريق فرض الضرائب على النطاق القومى أو النطاق المحلى، بحيث يكون إستخدام المكتبات التجارية معناه الدفع مرتين لخدمة واحدة. لقد كانت المكتبات التجارية فى وقت من الأوقات تتمتع بميزة إقتناء الكتب الأحدث والرصيد المتجدد، إلا أنه فى نحو العشرين سنة الماضية تضاءلت هذه الميزة نظر لتخصيص أموال أكثر للمكتبات العامة التى تستطيع الآن وفى كثير من الدول أن تقدم للمستعير أحدث الكتب بما فى ذلك الكتب الترفيهية، كما تقدم له خدمات حجز الكتب المستعارة خارج المكتبة، وخدمات طلب الكتب سواء عن طريق نظام الإستعارة بين المكتبات أو عن طريق الشراء. ولكننا نلاحظ للأسف أن الخدمات المكتبية بكافة أنواعها ومستوياتها فى الدول النامية ماتزال دون الكفاية على وجه العموم، وهذا يحدث حيث توجد المجاعة، ومن المعروف أن التعليم يذبل إذا لم يغذ باستمرار.

وتعتبر المكتبات حلقة هامة فى سلسلة التوزيع التى تقصد أساساً إلى نقل الكتاب من مخازن الناشر إلى القارىء. ولا يقتصر دور المكتبات على إتاحة الكتب لغير القادرين على قراءتها بسبب إفتقارهم إلى المال أو بسبب عدم وجود متاجر كتب محلية، بل يمتد دور المكتبات ومكتبات الأطفال بالذات إلى تشجيع وتنمية عادات القراءة والتمرس عليها.

ولقد يقال أحيانا بأن وجود مثل هذه المكتبات يقلل من فرص بيع الكتب، بيد أنه ليس هناك دليل قوى يؤكد ذلك فبينما النسخة الواحدة من الكتاب فى المكتبة العامة تستعار ثمانين مرة أو أكثر فمن غير المحتمل أن هؤلاء الثمانين شخصاً الذين استعاروها كانوا سوف يشترون نسخة

لولم يقدروا على إستمارتها . ربما كان واحد منهم أو إثنين فقط يفعل ذلك. ولقد اتضح أن كثيراً من الناس الذين لا يرتادون متاجر الكتب بصفة عامة يستخدمون المكتبة ، وبمرور الوقت قد يرغبون فى إقتناء الكتب رغبتهم فى قراءتها . وفى الدول النامية حيث تندر الكتب فإنه يكون المكتبات بطبيعة الحال أهمية إجتماعية خاصة .

إن مشتريات المكتبات من الكتب يمكن أن تساعد الناشر على تخفيض تكاليف إنتاج الكتاب ذلك أن متطلبات المكتبات يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة من الدقة مما يساعد على تحديد عدد النسخ التى تطبع ، كما أن المكتبات فى كثير من الدول تدر على الأقل عائداً أساسياً على باعة الكتب المحليين . وهذا بدوره يؤدى إلى توسيع دائرة التوزيع لدى البائع حيث أنه بما لديه من طلبات المكتبات الثابتة سيغامر بشراء الكتب التى تسد إحتياجات الجمهور العام .

وفى أمريكا الشمالية تستمد المكتبات حاجاتها مباشرة من الناشرين أو تجار الجملة ، بينما فى أوروبا واستراكيشيا وغالبا فى معظم انحاء العالم تستمد المكتبات حاجاتها من متاجر الكتب ، وهذه قد تكون متاجر متخصصة أو « متعهدى لوازم المكتبات » الذين يهتمون بالدرجة الأولى بخدمة المكتبات أكثر من إهتمامهم بخدمة الجمهور العام . هؤلاء المتعهدون يمدون المكتبات أساساً بمواد التجليد ، وأغلفة البلاستيك وغيرها مما تحتاجه المكتبات ، ولكن المبدأ يبقى ثابتا فى أن شراء الكتب يأتى عن طريق تاجر الكتب أساساً . إن قلة قليلة من الدول النامية باستثناء الهند هى التى لديها صناعات نشر متطورة تغطى مجالات واسعة ، أما بالنسبة للهند فتجدر الإشارة إلى أنها

اعتادت إعارة خبرائها فى النشر وتجارة الكتب إلى شقيقاتها فى جنوب شرق آسيا .

ولأن المكتبات ـ كمتاجر الكتب ـ وجدت لخدمة الجمهور العام ، وهى على خلاف متاجر الكتب تمول عن طريق الضرائب المحلية أو الحكومية فقد ثار جدل كبير حول مسئولية المكتبات فى مساندة متاجر الكتب المحلية بإناطة توريد الكتب لها بهذه المتاجر . وعلى أساس من هذا « التأكيد » تستطيع متاجر الكتب طلب نسخ أخرى من الكتب للعرض أو للبيع للجمهور .

الاعارة بين المكتبات :

إن إحدى طرق توزيع — وللدقة ، تداول — الكتب والمطبوعات الأخرى والتى لاتسترعى إهتمام الجانب الأكبر من الجمهور تكمن فى نظام الإعيارة بين المكتبات . إن هذا النظام يضمن تداول الكتب على أوسع نطاق .

والحال بالنسبة للمكتبات كالحال بالنسبة لباعة الكتب فإن قلة منها فقط تستطيع لوجود الحيز والمال أن تقتنى نسخة من كل كتاب يحتاجه القارىء . والمكتبات القومية فى كثير من الدول بما يقدمه إليها الناشرون من نسخ الإيداع القانونى من كل مطبوع تحاول شمول الاقتناء ، ومع ذلك فإنها تجد صعوبة فيه . بيد أن المشكلة تتفاقم حيث تعتبر المكتبة القومية مستودعاً للمطبوعات العالمية . وبسبب الإفتقار إلى الحيز — حتى فى المكتبات القومية — فقد ازداد الاتجاه نحو نقل المطبوعات على ميكروفيلم أو وسائط مشابهة ، وليس هناك أفضل من ذلك الحل .

وبالنسبة لمكتبة — سواء كانت مكتبة عامة ، أو جامعية ، أو

متخصصة أو أيا كان نوعها — فالحل الوحيد لهذه المشكلة هو الاعارة بين المكتبات . ففي معظم الدول التي أسعدها الحظ بإقامة مكتبات ممتازة تدار مركزيا على شكل شبكة مكتبية ، تستطيع كل مكتبة تتلقى طلب بكتاب ليس موجوداً لديها ومتيسر لدى مكتبة أخرى أن تأخذه منها على سبيل الاستعارة . وتتضح أهمية هذا النظام بصفة خاصة في حالة المكتبات المحلية ذات الإمكانيات المحدودة ، التي يرتادها قارىء أو إثنان من ذوى الاهتمامات التخصصية العميقة . ولا تستطيع المكتبة المحلية أن تركز عملها على إهتمامات قارئين أو ثلاثة من هذا النوع لأن المخصصات المالية يجب أن تنفق لمنفعة الجميع ، وباتباع نظام الاعارة بين المكتبات يمكن أن تتاح لهؤلاء القراء مصادر أحسن المكتبات التي تخدم ميولهم الخاصة على نطاق الدولة كلها . وبازدياد كمية المطبوعات التي تنشر كل سنة ، فإن المكتبات يمكنها الاستفادة إلى أبعد حد من هذا النظام ، إلى حد أن العقول الإلكترونية تستخدم في إدارة عمليات الإعارة بين هذه المكتبات .

وفي كثير من الدول توجد أيضا أنظمة إقليمية للاستعارة بين المكتبات ، تشترك فيها المكتبات المتخصصة في موضوعات مختلفة . وبهذه الطريقة تستطيع المكتبات في الإقليم تغطية عدة تخصصات دون ما حاجة إلى مركز قومي .

ومبدأ الإعارة بين المكتبات لا يقتصر على المستوى القطرى فقط . فمنذ سنوات عديدة تقوم المكتبات القومية الكبرى في العالم بعمل ترتيبات لتبادل المطبوعات وخاصة الوثائق الحكومية مع نظيراتها عبر البحار وأحيانا مع الحكومات مباشرة . ويضاف إلى هذا ما تقدم به كثير من

المكتبات المتخصصة من تنظم الهدايا من الكتب والدوريات للتغلب على مشكلات العملة الصعبة . لقد جعل التطور التكنولوجى الحديث من الضرورى جداً توسيع نطاق هذه الترتيبات لتشمل المكتبات خارج القطر تبعا لأهدافها .

ففى الدرجة الأولى أسفرت التطورات العظيمة فى العلم والتكنولوجيا فى السنوات القليلة الماضية عن فيض هائل من المطبوعات . وربما جاءت الزيادة المثيرة فى عدد الدوريات العلمية . ففى بداية هذا القرن كان عدد الدوريات العلمية حوالى ١٠٫٠٠٠ دورية فى جميع أنحاء العالم ثم إرتفع الرقم فى سنة ١٩٦٠ إلى ١٠٠٫٠٠٠ دورية . وإذا إستمرت الزيادة بهذا المعدل فقد يصل عدد الدوريات المنشورة فى سنة ٢٠٠٠ إلى ما يربو عن مليون دورية . ومن ناحية ثانية تطورت تكنولوجيا الكتاب والدورية نفسها ، ومما ييسر إصدار المزيد من المطبوعات . ولعل خير دليل على هذا إزدياد عدد الكتب المغلفة التى أشرنا إليها كثيراً فيما سبق .

إن إعارة وتبادل المطبوعات والوثائق على المستوى الدولى ضرورية للانسياب الحر للأفكار والمعرفة فى كل أنحاء العالم . وكما أنه على المستوى القطرى تحتاج المكتبات والمؤسسات أن تساعد بعضها بعضا فإنه على المستوى العالمى ليس من المعقول أن تستطيع مكتبة فى دولة ما مهما كبرت إقتناء كل المطبوعات العالمية .

لقد استوعبت اليونسكو أهمية الاعارة والتبادل بين المكتبات على النطاق الدولى وقد قامت إتفاقيتين فى سنة ١٩٥٨ هما : الاتفاق الخاص بالتبادل الدولى للمطبوعات ، والاتفاق الخاص بتبادل المطبوعات الرسمية والوثائق الحكومية بين الدول . وقد أصبحتا ساريتى المفعول فى سنة

١٩٦١ . وفى بعض الدول التى لاتقوم مكتباتها القومية بعمليات الاعارة والتبادل الدولى للمطبوعات تناط هذه العملية لمراكز خاصة بالتبادل أقيمت خصيصاً لهذا الغرض .

والتبادل الدولى للمطبوعات ليس قاصراً على الدول المتقدمة كما أنه لايتأثر بالاعتبارات السياسية . إذ أن عمليات التبادل تتم بين دول تختلف إتجاهاتها السياسية اختلافا بينــــاً . بل وتشمل حكومات فى المنفى لها مطبوعات رسمية تنشرها .

وإلى جانب هذه الترتيبات الرسمية فان هناك قدراً كبير من عمليات التبادل يجرى بين الجمعيات العلمية والأكاديميات والجامعات والمكتبات على نطاق العالم وبصفة غير رسمية على الإطلاق .

ولقد كان من ثمرات هذا النمو فى الإعارة والتبادل بين المكتبات التوحيد القياسى فى المراجع الببليوجرافية ، وتعديل قواعد الفهرسة ،وتوحيد إختصارات العنوان ، مما يجعل عمليات الاعارة والتبادل أكثر سهولة .

وكان إدخال نظام — الرقم الموحد للكتاب S.B.N. — فى سنة ١٩٦٧ الذى عدل الآن إلى — الرقم العالمى الموحد للكتاب I.S.B.N. الذى وضعته المنظمة الدولية للتوحيد القياس I.S.O. ، من العوامل التى ستيسر هذا التبادل وخاصة مع إستخدام العقول الاليكترونية . كما صمم نظام مماثل لترقيم الدوريات على اساس دولى .

وطالما بقى إنتاج الكتب والدوريات والمطبوعات الأخرى فى إزدياد مستمر — ولا يوجد حاليا أى بادرة للتحول عن هذا الاتجاه — فسوف يكون من المستحيل على أى مكتبة أو مؤسسة أن تسد مطالب

كل قارىء . وفى مثل هذه الظروف لابد أن تزداد عمليات الاعارة والتبادل على النطاقين القطرى والدولى ، فى النطاق والأهمية ، وهى وسيلة هامة لسد مجاعة الكتب .

وتعتبر متاجر الكتب والمكتبات أهم وسيلتين راسختين لتوصيل الكتب إلى القراء . ومع ذلك ومع استمرار الزيادة الهائلة فى عدد الكتب التى تنشر سنوياً — وليس هناك إتجاه إلى إنخفاضها — فلابد للناشرين أن يبحثوا عن طرق جديدة للتوزيع . ومن أهم هذه الطرق وقد مورست فى تجارات أخرى ، البيع مباشرة إلى الجمهور .

لقد كان هناك باعة المطبوعات الخفيفة والسريعة الذين مارسوا عملهم قبل أن تنشأ متاجر الكتب ، إلا أن طرق البيع المباشر الحالية تثير الجدال حد ما .

نوادى الكتب :

ربما كانت نوادى الكتب أهم المنافذ لتوزيع الكتاب خارج نطاق متاجر الكتب والمكتبات . وكما أن هناك أشخاصاً يعزفون عن إرتياد متاجر الكتب مفضلين المكتبات عليها فإن هناك أيضاً أشخاصاً — لأسباب عديدة منها رضاؤهم الكامل عن الكتب التى تقدم لهم عن طريق الآخرين ومنها عدم توفر متاجر للكتب فى منطقتهم — يفضلون أن يتركوا للاخرين أن يختاروا لهم الكتب . ونادى الكتاب بمعناه الحديث ، والذى نشأ أساساً فى ألمانيا ، حيث يتمتع بتقدير عظيم وعضوية كبيرة ، وكما هو الحال فى أمريكا الشمالية ، يؤثر تأثيراً ملحوظاً على مبيعات الكتب إذا جاء اختيارها عن طريق نادى كبير . ونفس القول يصدق ولو بدرجة

أقل على أوربا بصفة عامة . ففى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وأماكن أخرى ، تحقق طبعة نادى الكتاب المقدمة إلى جمهور متخصص (فى الهندسة مثلا) أعلى درجات التوزيع . كذلك حققت الهند تجربة ناجحة عن طريق مشروع مكتبات المنازل ، وهذا المثل تحاول دول أخرى نامية إحتذاءه .

إن فكرة نادى الكتاب فى جوهرها فكرة بسيطة . ولما كان ناشر نادى الكتاب يعرف عدد الأعضاء فيمكنه التنبؤ بالحاجة بدقة أكثر مما يفعل الناشر الأصلى (الذى لا يعرف جمهوره بنفس الطريقة) . بالإقتصار على عدد محدود من الكتب فى السنة (أثنى عشر إذا كان ينشر كتابا كل شهر) فإنه يستطيع خفض السعر أكثر مما لو كان يجهل جمهوره .

وطبيعى أن الأعضاء الملتحقين بالنادى يتعهدون بشراء حد أدنى من الكتب وتقدم الإختيارات وعدد الأعضاء المشتركين كل شهر . وغالبية نوادى الكتب ،هى نوادى طبعات معادة تقدم كتبا منشورة بالفعل وعليها إقبال عام . ومع ذلك فانه فى السنوات الأخيرة ـ فى الدول المتقدمة على الأقل ـ إتخذت بعض النوادى إجراءات تتيح نشر طبعتها فى نفس الوقت مع الطبعة الأصلية مع أن طبعات نادى الكتاب تختلف تماماً عن الطبعة التجارية وسعرها عادة منخفض مع تحمل الأعضاء رسوم البريد وتكاليف الشحن علاوة على أسعار النادى .

ومعظم النوادى تعلن عن أعمالها عن طريق الصحف أو الاعلان بالبريد المباشر والاشتراك فى النادى قد يكون مباشرة مع النادى أو عن طريق أحد متاجر الكتب . ويجادل البعض فى أن نوادى الكتب ـ مثل

المكتبات — لا يمكن أن تكون بديلاً عن متاجر الكتب التقليدية ، ولكن الأدلة تشير إلى أن النوادى تجتذب قراء جدداً : هؤلاء الذين لسبب أو آخر يفضلون أن تصل الكتب إليهم فى بيوتهم وتضيق دائرة إختيارهم إلى عدد محدود من الكتب تتفق مع أذواقهم الأدبية أو مع ميولهم المهنية أو هواياتهم (مثل الهندسة ، الطهى ، البستنة ...) .

البيع المباشر :

لمدة سنوات خلت كانت دوائر المعارف تباع بالبريد المباشر ومن الباب للباب . ومعظم دوائر المعارف غالى السعر لأنها تضم كميات أوسع من المعلومات والمعارف والتعليقات والرسوم والصور وتحتاج إلى تجديد مستمر لمعلوماتها . ويصبح أن نطلق على أحسنها — مكتبات معرفة على شكل كبسولات . وقد يعزف كثير من تجار الكتب عن إقتناء مثل هذه الأعمال بسبب أسعارها المرتفعة كما أن المشترى يحتاج إلى وقت ليفحص نسخة عينة منها . ولذلك فان العطاء المباشر هو الحل المنطقى لذلك . كما أن دوائر المعارف تحتاج إلى إجراءات خاصة فى شرائها يقوم بها ممثل الناشر .

ومنذ سنوات قليلة تجاوز البيع المباشر فى الدول المتقدمة سوق دوائر المعارف إلى غيرها على الرغم من أنه ما يزال مقصوراً على الكتب غالية الثمن . وتكاليف الإرسال المباشر نفسها مرتفعة عادة وتحتاج إلى وقت طويل فى البريد وإجراءاته . ومن أمثلة الكتب التى تقدم بهذه الطريقة بصرف النظر عن إرتفاع أسعارها كتب الفن ، كتب الطهى ، كتب البستنة ، كتب الموجزات الإرشادية (التعليم الذاتى) . وعادة ما تكون

أسعار الحجز قبل النشر أقل من أسعار البيع بعد النشر . وبعض المجلات العالمية المشهورة تباع بهذه الطريقة ، التى تعتبر بالنسبة لكثير من الناشرين منفذاً هاما من منافذ التوزيع ، حتى فى الدول التى إستقرت بها متاجر الكتب التقليدية . وفى بعض الدول النامية قد يعتبر الإرسال المباشر إلى العميل الطريقة الوحيدة للتسويق ، على الرغم من أن نوع الكتب فى هذه الحالات يختلف تماما — وهو عادة كتب دراسية رخيصة الثمن أو كتب مرجعية — إذ على تاجر الكتب فى الدول النامية أن يقوم بخدمة القراء على النطاقين المحلى والقطرى سواء من متجره أو بالبريد كما أنه بالتالى فى حاجة إلى دعم محلى وقطرى من جانب المؤسسات التى يتعامل معها كالمكتبات .

وثمة طريقة أخرى من طرق الإرسال المباشر أخذت فى الظهور فى السنوات الأخيرة فى بعض الدول وهى (طريقة الجائزة) وهى عبارة عن كتاب يقدم كجائزة لمن يشترى بضائع مختلفة تماماً عن الكتب ، كعلبة القهوة مثلا . والمشترى عليه أن يجمع مجموعة من الكوبونات ويرسلها إلى المصنع فى مقابل كتاب هدية . وهى طريقة أخرى من طرق تقديم الكتب إلى هؤلاء الذين لا يجشمون أنفسهم عناء إرتياد متاجر الكتب .

وسواء كانت الوسيلة هى متجر الكتب أو المكتبة أو الإرسال المباشر فإن الهدف النهائى واحد وهو : الجمع بين الكتاب والقارىء . ومع وجود ملايين القراء الفعليين والقراء المحتملين لآلاف الكتب فإن مشكلة التوزيع ستبقى تحديا دائماً .

وفى الدول النامية حيث يرتفع عدد السكان (بالمقاييس الأوربية) بالنسبة لرقعة الأرض فان بائع الكتب يواجه مسئولية أضخم . إذ عليه أن يسد

إحتياجات مجتمعة التى قد تشمل الطلاب فى جميع مراحل التعليم ، ورجال المهن المختلفة كالأطباء والمحامين بالإضافة إلى كتب الثقافة العامة فى المجتمع . وعليــــه أن يشترى الكتب التى يحتاجها (بناء على توقعاته لاحتياجات عملائه) قبل طلبها فعلا بعدة شهور . كما أن عليه أن يطلب طلبيات خاصة قد يمر شهر أو شهران قبل أن يحصل عليها لزبائنه وإذا تصادف أن غير الزبون رأيه أو حصل على الكتاب من مصدر آخر فان هذا يعنى أن يترك ذلك الكتاب الذى كلفه غاليا على رفوفه دون تحريك. فان سد مجاعة الكتاب المتخصص يتكلف غاليا .

وللتقليل من أثار مثل هذه المخاطر ضمنت الحكومات فى كثير من الدول النامية لتجار الكتب الإتجار فى الجانب الأعظم من الكتب المدرسية، وشجعتهم عن طريق الإعفاء الضريبى لمهنة تجارة الكتب (كالنظام الضريبى المعمول به فى أوربا ، وقدمت التسهيلات لتدريب تجار الكتب ، بالاستعانة بخبراء من الخارج فى بعض الأحيان .

النشر ليس تسويقا :

يبدو أن التوزيع فى السنوات الأخيرة فقط قد دخل كعامل رئيسى فى الحلقة بين المؤلف — الناشر — القارىء . ولأسباب خاصة هنا يدخل الطابع ، والمجلد ومورد الورق مع الناشر . ومع هذا فان الغالبية العظمى من الناشرين ، تميل بطبيعتها إلى أن تعتبر ذات عقلية علمية تتفق مع المؤلف ومحتويات الكتب التى تنشرها . وعلى الرغم من أن بعضهم على دراية بالإنتاج والنواحى الجمالية فى الطباعة والتجليد والورق . وعلى الرغم من أن كثيراً منهم ماهر فى التجارة ومعروف لدى تجار الكتب فى العالم كله ،

إلا أن القلة القليلة فقط هى التى تحترف النشر بسبب إهتمامها بمشكلات تسويق الكتب . فإن الرغبة المتأججة لنشر المعرفة شىء وتسويق هذه المعرفة شىء آخر مختلف تماما .

ومع ذلك فإن أقسام التحرير والإنتاج تخلق مشكلات تسويقية وتساعد فى إرتفاع التكاليف ، إن الدول الناشرة الكبرى مثل فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليابان ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، تنشر بانتظام ٣٠٫٠٠٠ عنوان أو أكثر فى السنة فى طبعات جديدة أو معاده ، ولكل منها باستمرار حوالى ٢٠٠٫٠٠٠ كتاب فى السوق وعلى رأس القائمة تأتى المملكة المتحدة . هذا التنوع فى الكتب يقابله تنوع شديد فى أحجام الكتب لأسباب مختلفة مما يجعل من الصعب توحيد عمليات التغليف .

مثل هذا الإنتاج الضخم محتاج إلى عدد كبير من نقط التوزيع يتيح للناشرين أقصى فرصة ممكنة لعرض كتبهم ، من جهة أخرى فإن هذا العدد الكبير من نقط التوزيع يخلق المشكلات ويزيد من أعباء التوزيع وبالتالى من تكاليف الكتاب . وقد كشف إستبيان عن التوزيع أجرى فى إحدى الدول سنة ١٩٦٨ عن أنه فى كثير من دور النشر الكبرى يستأثر ما بين ٦ ، ١٠ ٪ فقط من الزبائن بحوالى ٩٠ ٪ من العمل فيها . وهذه النسب تنطبق مع قليل من الأختلاف على دول أخرى . وهذا يعنى أن جانبا من الوقت والمال والجهد ينفق على زبائن قيمتها محدودة ، ولكن كم دار نشر تستطيع أن تتحمل طرح ١٠ ٪ من عائداتها مهما كانت الصعوبة فى مواجهتها ؟ وثمة حقيقة أخرى هى أن الكتب ليست كالبضائع التجارية الأخرى . فالقارىء يتوقع تيسر الكتب فى ظروف تعتبر غير إقتصادية

بالنسبة لبضائع أخرى ، وأكثر من هذا تتوقع تجارة الكتب ذلك وتحاول أن تقدم تلك الخدمة وخاصة فى الدول النامية حيث تشتد الحاجة ويقل الجزاء المادى .

ومن هنا تزداد أهمية خبير التسويق لدى الناشر . وهو عادة عضو فى مجلس الدار على نفس درجة خبراء التحرير والإنتاج ، وغالبا مايجند من خارج تجارة الكتب . وهذه علامة مشجعة إلا أن مدير التوزيع لا يمكنه صنع المعجزات بين يوم وليلة ، إذ يصطدم بأن تاجر الكتب لا يستطيع أن يقتنى ولو حتى نسخة واحدة من كل كتاب من مئات الآلاف الموجودة بالسوق . وهذا يعنى فيضا مستمراً من طلبات النسخة الواحدة التى لا تعنى فقط زيادة التكاليف فى حد ذاتها ولكن أيضا تأخير تنفيذ طلبيات أكبر .

وفى الدول الإسكندنافية وهولندا يوجد مخزن عام لتجارة الكتب وخدمات التسليم . وقد نظم لتقليل التكاليف عن طريق تجميع كل الطلبات الواردة من عدد من الناشرين لزبون واحد ولكن ثمة شك فى أن ينجح مثل هذا النظام فى دول مساحتها الجغرافية وصناعة النشر بها أكبر . كما بذلت مجهودات رائعة فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى الدول الإشتراكية حيث عامل الربح ليس هو العامل الوحيد .

تكاليف التسويق :

تنعكس تكاليف التسويق على أسعار النشر . وسواء كانت عمليات التخزين والفواتير والحزم والتخليص تتم اليكترونيا (بالكمبيوتر) أو آليا أو يدوياً فانها تتكلف مالاً يقدر بحوالى ١٠ — ١٢½٪ من العائد

فى المتوسط (يضاف إليها تكاليف المحاسبة ومجموعة موظفى الحسابات) أى حوالى ٧٪ أو أكثر من السعر المنشور .

هذه النسب المئوية بنيت فقط على حساب تكاليف التوزيع التى يقتصر على عمليات التخزين والفواتير ، إلا أن الخصم الذى يعطى لتاجر الكتب يمثل أيضاً جانبا من تكاليف التوزيع إذ بدونه لا يمكن الوصول إلى القارىء النهائى للكتاب . والاتجاه اليوم هو إعطاء تجار الكتب خصما أكبر يساعدهم على سد النفقات المتزايدة التى يواجهونها بدورهم مع تجار التجزئة . ذلك مما يساعد الناشر على زيادة مبيعاته ويغرى القارىء على الإقبال على مزيد من الكتب المنشورة . وهى معادلة يدخل فيها ليس فقط حجم الطلبية ولكن أيضا نوع متجر الكتب .

وبيع الكتب - كالنشر — قد أصبح مهنة ، ولكى يظل متجر الكتب الناجح — وهو جانب ضرورى من جوانب التوزيع — فى سوق التوزيع فعليه : أن يجذب الزبائن ، وأن يكون فى موقع مركزى (مما يعنى إيجاراً عاليا) ، وبه كتب قيمة وموظفون مدربون ، وكثير منهم متخصصون فى موضوعات معنية . إن جماعات تجار الكتب ذات الاهتمام الواحد فى مجال بيع الكتب — مثل جماعة تجار الكتب العلمية والتكنولوجية الأوربية[1] ، جماعة الكتب الجامعية الاسكندنافية[2] — أو ذات الإهتمام الواحد فى رفع المستويات بصفة عامة — مثل جماعة الميثاق المنبثقة عن إتحاد تجار الكتب فى بريطانيا العظمى وإيرلندا[3] —

---

(1) European Group of Scientific and Technical Book Sellers.

(2) Scandinavian University Book Sellers Group.

(3) Charter Group of the Book Sellers Association of Great Britain and Ireland .

هذه الجماعات تتطلع إلى المساندة من جانب الناشرين ، وكذلك الحال بالنسبة لباعة الكتب العامة والمتخصصة فى الدول النامية .

وبصفة عامة جنحت نسب الخصم فى السنين الخمس الأخيرة نحـــو الارتفاع ، فالكتاب الذى كان يحمل خصما قدره ٣٥٪ إرتفع الخصم عليه الآن إلى ٣٧½٪ أو ٤٠٪ . والكتاب الذى كان الخصم عليه ٣٠٪ إرتفع إلى ٣٥٪ ؛ والكتاب الذى كان خصمه ٢٥٪ أصبح ٣٠٪ . ومن سوء الحظ فإننا لا نستطيع تعميم هذا الاستنتاج لأن شروط الخصم تختلف تبعا لاختلاف أمزجة الناشرين . وهذا الاتجاه فى حد ذاته لا يقلل من تكاليف التوزيع فالخصم الموحد المتئد يوفر الوقت والمال بيد أن هناك عقبات تحول دونه .

وشروط الخصم تخضع لنوع الكتاب وحجم الطلبية فتاجر الكتب يتلقى بطبيعة الحال خصما أصغر على كتاب الطب مما يتلقاه على رواية مثلا ، لأن سوق الكتاب الأول مضمون مما يقلل مخاطر البائع بينما بيع الرواية مجرد إحتمال . وهو يتلقى خصما أكبر على الرواية نظير عرضها فترة طويلة ولتعويضه إلى حد ما إذا فشل فى بيعها . ومن ناحية أخرى قد يعجز عن رد النسخ غير المباعة بنفس السهولة التى يرد بها الكتاب المتخصص .

والكتب المدرسية هى الأخرى عرضة لخصم أقل نسبياً لأنها عادة تشترى بكميات كبيرة وأسعار مثل هذه الكتب يجب أن تبقى منخفضة بقدر الإمكان . وهذه الكتب المدرسية فى الدول النامية تمثل جانباً كبيراً من عمل باعة الكتب . إن الحاجة إلى إرضاء رغبة السوق فى أسعار منخفضة يجب أن توازنها حاجة أخرى إلى إرباح باعة الكتب كى

يستمروا فى عملهم ، ولا بد للدولة نفسها أن تساعدهم فى أحوال كثير لأن وجود متاجر كتب صالحة يعد مكسباً كبيراً .

وكبقية تكاليف التوزيع الأخرى فإن الخصم الممنوح لتاجر الكتب يجب أن ينعكس على السعر المنشور . ولأن حصة المؤلف تكون عادة عن طريق نسبة من السعر المنشور ، ولأن الناشر يحتاج إلى ربح إذا كان له أن يستمر فى النشر فإن زيادة ٥٪ فى الخصم المتاح للبائع تعنى رفع السعر المنشور بين ١٥٪ ، ٢٠٪ . إن ثمة حاجة ملحة إلى الكتب فى جميع أنحاء العالم ولكن هذه الحاجة تشتد بصفة خاصة بين هؤلاء الذين لا يستطيعون الوفاء بالأسعار العالية ، وعلى سبيل المثال بين الطلبة وخاصة فى الدول النامية .

إن السعر المنشور على الكتاب والذى يحكم إلى حد كبير الخصم الممنوح للبائع محكوم هو بعدد من العوامل هى : تكاليف الإنتاج ، الورق ، جمع الحروف ، الطبع والتجليد ، حصة المؤلف ، نفقات الناشر ، أجور الموظفين ، التخزين ، نفقات المكتب والاعلان ... الخ ، وعدد النسخ المطبوعة . وكلما كبر عدد النسخ المطبوعة كلما قلت تكلفة (النسخة) الواحدة إلى الحد المقبول وكلما انخفض سعر الغلاف .

الكتب المستوردة :

من المعروف أن سعر البيع المحلى للكتاب المستورد أكثر إرتفاعاً من سعره فى بلده الأصلى . وهذا طبيعى ، لأنه بالاضافة إلى تكاليف الكتاب هناك تكاليف الشحن والتأمين وفروق العملة — إذ أن الدفع لدولة أخرى يكلف مالاً — وتاجر الكتب الذى يشترى كتباً مستوردة

يقوم بمخاطرة كبيرة فى العادة ، لأنه يشترى الكتب بكميات كبيرة لأن إعادة الطلب تستغرق وقتا طويلاً حتى تصل الطلبيات الجديدة ،وهو محتاج إلى ربح إضافى لتغطية خسارة الكتب غير المباعة فليست لديه فرصة بائع الكتب المحلية الذى يفحص الكتب مقدماً .

وفى كثير من الدول تعـــد قوائم بأسعار لبيع القطاعى للكتب المستوردة . وهى ترتبط سعر البيع محليا بالأسعار الواردة فى الفواتير إلى البائع وبالخصم الممنوح له من الناشر . وفى أوربا يشيع إقامة سعر البيع المحلى بمعدل أعلى قليلاً من سعر التحويل الرسمى للعملة المعنية . وفى الدول النامية فى بأفريقيا وآسيا قد تقوم السلطات بتحديد سعر البيع المحلى للكتب المستورة ، وهى تحرص غالباً على أن تظل أسعار الكتب التعليمية فى أدنى مستوى ممكن لها . وحتى فى هذه الدول يسمح لبائع الكتب بأن يضيف قليلا إلى السعر الأصلى المنشور لتغطية التكاليف الإضافية الناتجة عن العوامل التى ذكرناها سابقاً .

تكاليف النقل بالبريد والبحر والجو :

إن التكاليف المرئية والمباشرة للتوزيع هى تلك التى تحمل على نقل الكتاب من مخزن الناشر إلى تاجر الكتب ثم إلى القارىء النهائى .

والتصرف المثالى والاقتصادى يفرض على الناشر نقل كميات كبيرة من الكتب فى وقت واحد إلى جهة واحدة . ونفس التصرف يصدق على كل التجارات ولكنه وليس ممكنا فى كل الأحوال . فالكتب غالبا ماتتداول بكميات صغيرة ، وهذا بالاضافة إلى حقيقة إنخفاض أسعار كثير من الكتب وإرتفاع رسوم شحنها مما يجعل من عملية النقل عملية باهظة التكاليف بالنسبة لقيمتها .

وعندما تكون الطلبيات كبيرة الحجم فان الكتب تنقل بالسيارات أو بالسكك الحديدية إلى تاجر الكتب المحلى وبالشحن بحراً للعملاء فى الخارج .

وسوف نتناول التوزيع فى الداخل أولاً . فالنقل بالسيارات وبالسكك الحديدية ترتفع تكاليفه سنة بعد أخرى وهو غير مناسب للكتب بصفة عامة . وعندما تستخدم هذه الوسائل فإن ذلك يزيد من تكاليف الكتاب نسبياً ، لأن تكاليف النقل تتراوح عادة بين ٣٪ ، ٥٪ من السعر المنشور. يضاف إلى مشكلة إرتفاع أسعار النقل مشكلة أن البضاعة قبل أن تنقل بالسكك الحديدية لابد من حملها إلى محطة القيام ومن محطة الوصول إلى تاجر الكتب بالسيارات ولاينطوى هذا التناول المتعدد للبضاعة على إحتمال إتلاف بعضها فحسب بل أيضا على التأخير فى وصولها . وإذا كان النقل بالسكك الحديدية عملية إقتصادية إلا أن الناشر يضطر إلى تغطية تكاليف التوصيل إلى المحطة . وفى محطة الوصول فان التسليم يتأخر حتى تتجمع بضائع تكفى لتخصيص عربة للتوصيل محليا .

والنقل بالسيارات يفضل نظريا النقل بالسكك الحديدية من حيث أن خدمة من الباب للباب تعنى تناول البضاعة مرة واحدة . ومن ناحية التطبيق العملى فإن التوصيل من الباب للباب نادر . وغالبا ماتنقل البضاعة فى الجزء الأكبر من الرحلة على عربات كبيرة ثم تنقل بعد ذلك إلى المحطات المحلية بسيارات أصغر توصلها إلى جهات التسليم المجاورة . وكما هو الحال فى السكة الحديد هناك إحتمال تأخير البضاعة فى مثل هـــــذه المستودعات حتى تتجمع بضائع تكفى لنقلها إلى هذه الجهة أو تلك ، وقد يصل التأخير إلى عدة أيام .

مثل هذا التأخير فى تسليم الكتب قد يكون خطيراً للغاية بالنسبة لبائع الكتب ، إذ أن القارىء يتوقع مستوى عال من الخدمة فى تجارة الكتب أكثر مما فى التجارات الأخرى وخاصة فى الدول المتقدمة ذات النظام المستقر المستتب فى النشر والتسويق . وسواء كان الكتاب مطلوبا للترفيه أو الدراسة أو العمل فإنه يطلب على وجه السرعة . فالقصة الجارية قد تتقادم ، والكتاب الدراسى يطلب فى بداية الدراسة وكتاب العمل قد يطلب فى بداية فترة التدريب أو عند الابتداء فى مشروع ما .

خدمات التوصيل فى تجارة الكتب :

وللتغلب على هذه المشكلات فى تجارة الكتب ، يقوم تجار الكتب بتنظيم خدمة توصيل خاصة بهم كما يحدث فى هولندا ودول اسكندناوة والمملكة المتحدة حيث توجد خدمة توصيل بضائع الناشرين وتجار الكتب . والمملكة المتحدة تستخدم مجموعة من قطارات الشحن التى تقطع مسافات طويلة خلال الليل وتفرغ البضاعة فى محطات محددة ثم تنقلها أساطيل من السيارات لتوصيلها إلى محطات التسليم المحلية .

وبسبب الفيض الهائل من الكتب التى تنشر كل سنة فلا يمكن لأى بائع كتب أن يقتنيها كلها ، وبالتالى فالناشر يتوقع أن يتلقى سيلاً مستمراً من الطلبات وإعادة الطلبات بنسخة أو نسختين . وأسهل طريقة — ولكنها ليست أكثرها إقتصاداً للأسف — هى إرسالها بالبريد ، والتسليم من الباب للباب مضمون وبسرعة معقولة ولكن كل شىء بثمنه .

ولقد توقفت مكاتب البريد فى بعض الدول عن أن تكون خدمة عامة تساندها الدولة وتحولت إلى مؤسسة تجارية تكسب دخلها بل وتسعى نحو تحقيق الربح .

وتعترف بعض الإدارات البريدية بوضع خاص للكتب والمطبوعات حيث تخصها بتخفيض خاص « تخفيض المطبوعات » أو مايشابهها ، ومع هذا قد يكون الأجر المدفوع مرتفعاً . فى المملكة المتحدة على سبيل المثال بعد إلغاء هذا الإمتياز الخاص فى الارسال الداخلى للمطبوعات قد تصل رسوم البريد إلى ٧½٪ من السعر المنشور .

اجور النقل الدولية :

تواجه حركة نقل الكتب على النطاق الدولى مشاكل من نوع خاص . ويمكن إرسال الطلبيات الكبيرة عن طريق البحر ، وعلى الرغم من أنه طريق إقتصادى نسبياً — لأن أجور الشحن ترتفع باستمرار — إلا أن له مساوئه ، وأهمها الوقت المستغرق فى النقل . وعلى سبيل المثال فان الكتب المرسلة بالبحر من أوربا إلى آسيا تستغرق حوالى خمسة أسابيع فى البحر وحده ، يضاف إليها الوقت الضائع من المخزن إلى السفينة ومن السفينة إلى التاجر . وتبلغ التكاليف حوالى ١٨ سنتاً عن كل كيلو بحرى يضاف إليها تكاليف النقل من المخزن إلى الميناء ومن ميناء الوصول إلى المخازن ثم إلى تاجر الكتب .

ويمكن إختصار الوقت فى هذه العملية باستخدام (خدمات الأوانى)[1] ولكنها تتطلب بضائع كثيرة . (الأوانى عبارة عن « صناديق » يمكن نقلها من وسيلة نقل إلى أخرى أى : من السيارة إلى القطار أو الباخرة دون حاجة إلى تفريغ البضاعة) . ولكن أجور النقل هنا أكثر إرتفاعاً : حوالى ٢٦ سنت عن كل كيلو متر ، ولكن التكاليف الكلية فى النهاية

---

(1) Cantainer Seruices

واحدة طالما أن أجور نقل الآنية تكون من المخزن إلى المخزن . وأجور النقل مثل أجور البريد تخضع للاتفاقات الدولية .

وإلى جانب أجور الشحن نفسها هناك تكاليف التغليف ، وهى عامل هام عند الشحن بالبحر فالكتب عادة ماتشحن مع بضائع أخرى أثقل منها ولا بد إذن من حزمها حزماً قوياً حتى تتحمل .

الارسال بالبريد :

كثير من الكتب ترسل بالبريد للعملاء فى الدول الأجنبية . وربما كان ٥٠٪ من الكتب المرسلة للخارج يتم عن هذا الطريق . وأجور الإرسال الدولية بالبريد يحددها إتحاد البريد الدولى[1] الذى تنتظم فى عضويته أكثر من ١٤٠ دولة تتقابل فى مؤتمر كل خمس سنوات عادة للنظر فى الرسوم واللوائح الدولية .

وكما هو الحال فى البريد الداخلى ، هناك إمتيازات خاصة للكتب والمطبوعات فى الخدمات البريدية الدولية تعرف « بتعريفة المطبوعات عبر البحار » ، إحداها خاص بالمطبوعات التجارية مثل الكتالوجات ، و « تعريفة مخفضة » للكتب والمطبوعات ، والمسجلات الموسيقية وما إلى ذلك . وتسمح لوائح إتحادالبريد الدولى للدول الأعضاء باستخدام التعريفة المخفضة التى تصل إلى ٥٠٪ من التعريفة الكلية للمطبوعات ولكن قلة من الدول تفعل ذلك ، إذ تقترب التعريفة عادة من ٦٠٪ أو ٧٠٪ من التعريفة الكاملة .

وإلى جانب الكتب التى ترسل بالبريد مفردة أو فى طرود صغيرة

---

(1) Universal Post Union .

هناك خدمة خاصة «للحقيبة الكبيرة» وتسمح للطرود الأكبر التى تبلغ ٦٦ رطلا (حوالى ٣٠ كجم) بأن تشحن فى حقائب بريدية بتعريفة أقل نسبياً من تعريفة الطرود الفردية .

وبناء على الاجتماع الأخير لاتحاد البريد الدولى المنعقد فى طوكيو فى ١٩٦٩ دخل عدد من التغييرات على التعريفات واللوائح أصبح سارى المفعول منذ ١٩٧١ وقد أضاف إضافات كبيرة الى تكاليف إرسال الكتب إلى الخارج بالبريد . فقبل الزيادة الأخيرة كانت تكاليف إرسال طرد كتب من ١١ رطلا (٥ كيلو جرام) من المملكة المتحدة مثلا إلى الخارج حوالى ١ر٣٢ دولاراً وتمثل حوالى ٧½٪ من السعر الرسمى للكتب . وأصبحت التكلفة الحالية لنفس الطرود والمسافة حوالى ١ر٤٤ دولار ، أى بزيادة قدرها ٩٪ تقريباً . وتلمس الزيادة بوضوح أكثر على طرد أصغر من رطلين مثلا (حوالى كيلو جرام واحد) حيث إرتفعت من ٢٤ سنتا إلى ٣٦ سنتا — بزيادة قدرة ٥٠٪ . والتعريفات التى حددتها الدول الأخرى تقترب من هذه .

وإرتفعت تعريفة الحقائب الكبيرة هى الأخرى حوالى ٢٠٪ . وبالإضافة إلى ذلك قرر مؤتمر طوكيو حظر الحقائب الكبيرة متعددة الجهات — أى الحقيبة التى تحتوى على عدد من الطرود المرسلة إلى أشخاص متعددين فى نفس منطقة الارسال — وبذلك يقتصر إستعمال الحقيبة الكبيرة على طلبية واحدة لعمل واحد . وكل الطلبيات الأخرى يجب أن ترسل كطرود مستقلة وكما أشرنا من قبل كلما صغر حجم الطرد كلما زادت التعريفة البريدية . وهذه التطورات كلها تنعكس على سعر بيع الكتب المستوردة .

الشحن بطريق الجو :

إستخدام الشحن الجوى فى نقل الكتب وسيلة جديدة نسبيا وأقل إستعمالاً لسببين : ثقل الوزن ؛ وإنخفاض أسعار كثير من الكتب تجعلها طريقة غير إقتصادية . ولم تتوقف شركات الطيران إلا فى السنين الأخيرة فقط عن إعتبار هذه البضائع شيئاً يشغل مكانا خاليا غير مخصص للركاب.

ففى البداية قدمت شركات الطيران — مثل إدارات البريد — أجوراً تشجيعية لنقل المطبوعات ؛ ٦٦ ⅔٪ من التعريفة القياسية لـ ٤٥ كيلوجرام بين أوربا والجزر البريطانية و ٥٠٪ من هذه التعريفة خارج أوربا . وقد إرتفعت أجور الشحن بصفة عامة بحيث أصبح هذا الامتياز غير كاف . وقد قدمت تعريفات خاصة على بعض الخطوط فقط مما جعل إستخدام طريق الجو لنقل الكتب عملية سهلة على الرغم من أنها ماتزال ، أعلى من الشحن بالطرق التقليدية بطريق البحر أو البريد .

وهناك تعريفة خاصة : ٣٨ سنت عن كل كيلوجرام (بحد أدنى ١٠٠٠ كيلو جرام) بين لندن ومونتريال أو نيويورك ، وتعريفة قدرها ٨٠ سنتا للكيلو (بحد أدنى ٢٠٠ كيلو جرام) بين لندن ومدينة المكسيك . وهناك أيضا تعريفة قدرها ٨٠ سنتا للكيلو بين مدريد ومدينة المكسيك .

هذه الأجور أجور أساسية ، وفى حالة كندا فان التعريفة الداخلية — من المخزن إلى المخزن — تبلغ حوالى ٥٥ سنتا لكل كيلو جرام ، يقابلها حوالى ٣٦ سنتا لكل كيلو عن طريق البريد ويمكن اعتبار هذه الزيادة فى مقابل السرعة الأعظم والتسليم فى مواعيد محدودة بدقة .

ويتقدم الشحن الجوى وخاصة فى مسألة « خدمات الأوانى » وتعميمها فاننا نرجو إستخدام هذه الوسيلة على نطاق واسع فى توزيع الكتب .

والكتب بسبب شكلها تحزم بشكل ألطف ولاتستوعب إلا حيزاً أضيق من البضائع الأخرى وتناولها من بين حمولات الطائرة أسهل ممايغرى بتخفيض أجور شحنها بحيث يصبح الشحن الجوى عملية إقتصادية بالنسبة لها . إن الهدف الرئيس من أى وسيلة من وسائل نقل الكتب هو أن يصل الكتاب إلى قارئه فى حالة سليمة وبأسرع مايمكن وبأرخص مايمكن. ويجب تجنب إرتفاع أسعار البيع الناتج عن إرتفاع تكاليف الشحن .

إن من الضرورات الأولى للدول النامية تسهيل عملية إستيراد الكتب بأقل تكاليف ممكنة وبأرخص طرق التسويق الداخلى. وهنا تقع على عاتق الحكومات مسئولية خاصة فى سبيل سد إحتياجات شعوبها .

الفصل الخامس

حق الطبع

ماهو حق الطبع ؟

كلمة « حق الطبع » فى الواقع ليست إسماً على مسمى . لقد إستمدت هذه الكلمة من أول قانون وطنى لحق الطبع صدر فى إنجلترا فى سنة ١٧٠٩ ويعرف باسم « تشريع آن[1] » . ويعتبر هذا أول قانون يعطى المؤلفين الحق المطلق فى طبع أو السماح بطابع مؤلفاتهم . وكان قاصراً فقط على عمل (أو طبع) النسخ ، لأنه قبل ١٧٠٩ كان حق طبع النسخ منوطا أولاً بفرقة النجمة[2] ثم بشركة الوراقين[3] ، ولم يتناول التشريع أى شىء آخر غير ذلك ، إلا أنه عن طريق القوانين المتعاقبة وسعت دائرة حقوق المؤلفين ، وإستمرت كلمة « حق الطبع » فى الإستعمال .

أما عبارة (حق المؤلف) الفرنسية فهى أقرب إلى الصواب والدقة . وحق الطبع يعطى المؤلفين ، والفنانين الخلاقين مثل الموسيقيين والرسامين ، والنحاتين ، والعازفين ، وراسمى الخرائط ، والمهندسين المماريين ومن دار فى فلكهم الحق المطلق فى إستغلال أعمالهم بأى طريقة شاءوا . وحق الطبع من هذه الناحية جانب هام من جوانب مجاعة الكتاب التى يعالجها هذا الكتاب .

---

(1) Statute of Anne -

(2) Star Chamber .

(3) Stationers, Company .

وطالما أن إهتمامنا الأول ينصب على الكتب فلسنا فى حاجة إلى أن نعالج حق الطبع فيما يتعلق بأشكال الإنتاج الأخرى ، أو الأداء أو التسجيل على الرغم من إعترافنا بأن هذه الطرق الأخرى لها أهميتها الخاصة فى مجالها .

الهدف من حق الطبع :

يضمن حق الطبع للأعمال الفكرية المبتكرة (وتشمل بطبيعة الحال كل ما أنتجه العقل ، ليس فقط الإنتاج العلمى والتكنولوجى بل وأيضاً أعمال الخيال) نوعاً من الملكية التى تباع أو تؤجر . وقد إخترع المجتمع هذا الحق لسببين رئيسيين : أولهما حتى يتحكم المؤلف فى إستغلال مصنفه ومن ثم الحصول على جزاء مناسب من وراء هذا الإستغلال. وثانيهما حتى يستفيد المجتمع من هذا المصنف .

لقد أقرت المادة ٢٧ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أقرته الجمعية للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ قاعدتين أساسيتين .

(١) لكل شخص الحق فى أن يشارك بحرية فى الحياة الثقافية للمجتمع، وأن يستمتع بالفنون وأن يشارك فى التقدم العلمى وثمراته .

(٢) لكل شخص الحق أن يتمتع بالحماية الأدبية الناتجة عن أى إنتاج علمى أو أدبى أو فنى يكون هو مؤلفه .

وواجب تشريعات حق الطبع الحفاظ على التوازن الدقيق بين هذين الاعتبارين .

وحق الطبع ليس حقاً مطلقاً لأن المجتمع هو الذى يهيىء الظروف التى يعمل فيها المؤلف . ومن غير المعقول أن يقوم المجتمع بالاستفادة المحدودة

من إنتاج المؤلف دون إذن مسبق منه . ولذلك أجمعت قوانين حق الطبع في معظم الدول «على الإستغلال المعتدل » منه مثال ذلك أخذ إقتباسات من الكتب المحمية لأغراض النقد أو التعريف ، أو نسخ نسخة لأغراض الدراسة الفردية أو البحث .

ومن جهة ثانية فلأن المجتمع يرغب في تشجيع المؤلف على نشر عمله حتى يتاح للجميع، فهو يضمن — من خلال تشريع حق الطبع — للمؤلف أن ينقل إلى الناشر جانبا من هذا الحق يستطيع بمقتضاه أن يستثمر ماله ووقته في نشر الكتاب وتيسيره للجمهور . ولو لم يكن هناك ضمان للناشر على أن ناشراً آخر لن يقوم في نفس الوقت بمنافسته بنشر الكتاب فإنه سوف يتقاعس عن نشر الكتاب . ومن هنا يكون حق المؤلف أمراً ضرورياً لتأمين نشر العمل ولإعطاء الفرصة للمجتمع للاستفادة منه .

وكما ترى الدول المختلفة ضرورة حماية مؤلفيها حتى تنتشر أعمالهم لفائدة الجميع فانها في نفس الوقت ترى ضرورة حماية حق الطبع الدولي حتى تتاح أعمال المؤلفين من مختلف الدول للمجتمع الدولي بأسره وكانت هذه الفكرة من أهم أفكار نشر الحضارة .

حق الطبع العالمي :

إقتفاء لأثر تشريع آن الانجليزي لسنة ١٧٠٩ ، قامت الدنمرك بسن تشريع لحق الطبع في سنة ١٧٤١ وبالمثل أصدرت جمهورية أمريكا الشمالية المستقلة آنذاك تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية تشريعاً في ١٧٩٠ . وقامت فرنسا بعد ثورة ١٧٨٩ باصدار تشريع لحماية المؤلفين ، وخلال القرن التاسع عشر قامت دول أوربية أخرى بنفس الإجراء .

وأول اتفاق دولى لحماية حق المؤلف هو الذى عقد بين فرنسا والمملكة المتحدة والبرتغال فى ١٨٠١ . وتتابعت إتفاقيات ثنائية أخرى ، إلى أن عقد أول إتفاق جماعى (متعدد الأطراف) تحت إشراف الإتحاد الدولى للاداب[1] والفنون الذى أسسه دكتور هيجو . وقد جاءت هذه المحاولات الأوربية نحو دولية حق المؤلف نتيجة لازدياد عمليات (السطو) . وفى النهاية ، فى سنة ١٨٨٦ عقد إتفاق برن[2] لحماية الأعمال الأدبية والفنية .

وقد بلغ عدد الأعضاء المؤسسين فى هذا الاتفاق أربعة عشر عضو يمثلون إتحاد برن[3] ، على الرغم من أن المملكة المتحدة أحد الأعضاء قد وقعت نيابة عن كل من إستراليا وكندا والهند ونيوزيلاندة وجنوب إفريقيا .

وعند المراجعة السادسة لهذا الاتفاق فى بروكسل فى سنة ١٩٤٨ كان عدد الدول المشتركة قد وصل الى ٣٤ دولة واليوم يبلغ عدد الدول حوالى ستين دولة .

لقد كان اتفاق برن فى أساسه فكرة أوربية ، ولكن بمرور السنين طبقت مبادؤه فى المستعمرات السابقة للقوى الأوربية الكبرى (وهى المملكة المتحدة وفرنسا وأسبانيا أساساً) . ولكن الجمهوريات الأمريكية الجديدة رفضت الإتجاه الى أوربا وأثرت وضع قوانين لحق الطبع خاصة بها عن طريق سلسلة من الإتفاقات بين الدول الأمريكية .

---

(1) International Literary and and Artistic Association .

(2) Berne Convention for Protection of literary and Artistic works .

(3) Berne Union .

والإختلاف الرئيسى بين فكرة حق الطبع الأوربية وفكرة حق الطبع الأمريكية تكمن فى أن حق الطبع الأوربى وجد لأن الإنتاج الفكرى موجود . بينما فى الولايات المتحدة ومعظم دول أمريكا اللاتينية ، تضمن الدولة حق الطبع فى الاعمال المنشورة إذا سجلت هذه الأعمال مسبقاً . ومايزال هذا هو الخلاف الكبير .

ويرجع الفضل إلى جهود اليونسكو فى محاولة الربط بين الفكرة الأوربية والفكرة الأمريكية فى سنة ١٩٥٢ عن طريق الاتفاق الدولى لحق الطبع[1] . وقد أصبح هذا الإتفاق سارى المفعول إبتداء من سبتمبر ١٩٥٥ حيث صدقت عليه فى ذلك الوقت الدول الإثنا عشر اللازمة لتنفيذه . وقد بلغ أعضاء هذا الإتفاق أكثر من خمسين عضواً منهم حوالى خمسة وثلاثون أعضاء فى كل من إتفاق برن والاتفاق الدولى .

الجسر :

كان للدول الأوربية والأمريكية قبل إقرار الإتفاق الدولى لحق الطبع بفترة طويلة ، تقاليد عريقة فى التأليف وصناعات النشر المستقرة والمزدهرة . ولهذا لم يكن من الضرورى ، لربط ثقافتين متشابهتين ، أن يتضمن الاتفاق الدولى سوى الحـــد الأدنى من القواعد لحماية حق المؤلف . ولذا فإن الصورة الأولى من الاتفاق لم تطلب من الدول الموقعة أكثر من حماية أعمال المؤلف الأجنبى بنفس الطريقة التى تحمى بها مؤلفات المؤلفين الوطنيين.

ولقد كان هناك فقط معياران محددان للحماية فى هذا الاتفاق : فترة حماية لاتقل عن خمسة وعشرين عاما من تاريخ أول نشر (إتباعا لنظام

---

(1) Universal Capyright Convention.

« التسجيل » الأمريكى ، وقد استبدلت ضرورة التسجيل لوضع رمز دولى فى الكتاب هو حرف « C » متبوعا باسم صاحب الحق وسنة النشر الأول) ، وفترة حماية بالنسبة لحق الترجمة لاتزيد عن سبع سنوات تبدأ من النشر الأول .

وبعد هذه السنوات السبع تترك للحكومات الأعضاء الحرية فى إصدار تصاريح إجبارية للترجمة إلى اللغة أو اللغات الوطنية فى حالة فشل صاحب الحق أو عجزه عن حماية الترجمة ، ولكن مع تعويض المؤلف « وتبعا للأعراف الدولية » . ومثل هذه التصاريح الاجبارية يجب ألا تكون مطلقة . حتى لا يستغل هذا التصريح . لأكثر من ترجمة على الأقل من الناحية النظرية .. وليس هناك تسجيل تصريح واحد طلبته أى دولة فى الست عشرة سنة الأولى من حياة الاتفاق .

ولقد أدرك أعضاء إتفاق برن أن غياب مستويات معينة من الحماية فى الاتفاق الأول لحق الطبع يقوض أسس برن مما حدا بالدول الموقعة على الاتفاق الدولى إلى الاتفاق على تعديل (كملحق للمادة السابعة عشرة ويعرف « بفقرة الأمان[1] ») ينص على أن أى دولة عضو فى الاتفاق الدولى تنسحب من إتفاق برن فان على بقية الدول الأعضاء فى برن أن ينكروا حماية هذه الدولة حتى ولو كانت عضوا فى الاتفاق الدولى نفسه ، وفى سنة ١٩٥٥ كان قد انقضى على إتفاق برن حوالى خمس وستون عاماً ولم يشأ أعضاؤه أن ينقحوا نظامهم الدولى لحماية حق الطبع بعد أن ثار من حوله جدل كبير وانسحب منه بعض الدول التى رأت فى الاتفاق الدولى وسيلة لتقديم قدراً أقل من الحماية .

(1) Safeguard Clause .

التحفظات :

تضطر الحكومات في الاتفاقات الدولية إلى الإحتفاظ بحقوق ذاتية (مستقلة) معينة حتى تحافظ على سيادتها الداخلية . والاتفاق الدولى الذى يعطى الدول الأخرى الحق فى المساس بسيادة الحكومة وسلطتها فى دولتها يعتبر مرفوضا كلية . والحكومات — بحق لاتقبل من الحكومات الأخرى أن تعرف أكثر مماقامت هى من أجله . وهكذا فإنه عندماتدخل الحكومه إتفاقا جديداً يقتضى منها إتخاذ إجراءات معينة لحماية المصالح الأجنبية فى الداخل فإن من حقها فى نفس الوقت الابقاء على إجراءات محلية ترغب فى الاحتفاظ بها على الرغم من أن هذه الاجراءات قد تتناقض مع الأهداف العامة للاتفاق الجديد .

والصور الأولى من إتفاق برن (الصادر فى ١٨٨٦ والمكمل فى باريس ١٨٩٦ والمنقح فى برلين ١٩٠٨) تعطى الحكومات الأعضاء الحق فى تحفظات معينة تراها ، وهذه التحفظات تشمل على سبيل المثال منذ ١٨٩٦ فصاعداً مشروعية سقوط حق ترجمة المؤلف الأجنبي فى الملك العام إذا لم يترجم العمل بموافقة المؤلف فى خلال عشر سنوات من تاريخ نشر الأصل . وبعد هذه الفترة يحق لأى دولة تبدى تحفظها أن تترجم العمل دون إذن من المؤلف ودون أن تدفع له أى مقابل عن الترجمة .

وأكدت المراجعات المتابعة للاتفاق حق الدول فى هذا التحفظ والاستمرار فيه . كما سمح للدول التى تنضم حديثا للاتفاق أن يكون لها مثل هذه التحفظات . ومن المهم أن نوضح هنا أن أيا من الدول الأربعة عشر المؤسسة للاتفاق والتى مارست تحفظ حقوق الترجمة لم تمارسها باستمرار.

فقد تركت هذا التحفظ بمرور السنين دولة إثر دولة فقد اتضح أن فتح الباب أمام كل الدول للترجمة دون إذن الناشر فان الناشرين فى النهاية هم الخاسرون. فإذا وجدت ترجمتان أو ثلاثة للعمل الواحد فى فترات متقاربة وعدد القراء محدود فإن السوق يقعد بها جميعاً . وكانت نتيجة ذلك تبرم الناشرين من إسقاط حق الترجمة فى الملك العام وحثوا حكوماتهم على هجر هذا التحفظ، وأن تعقد تصاريح نشر الترجمات مع المؤلف وبهذا يؤمن ناشر الترجمة ضد المنافسات التى يحتاجها المجتمع لنشر الأعمال الجديدة ومنها الترجمات الجديدة .

وثمة تحفظات أخرى تقتضى « بالاستغلال المعتدل » للمؤلف على هيئة تعليقات وإقتباسات فى الصحف وفى الإذاعة وفى أغراض تعليمية معينة ، وهكذا .

وقد يكون من المهم أن نقارن بسرعة تحفظ حقوق الترجمة فى كل من إتفاق برن والاتفاق الدولى وكذلك المتطلبات التعليمية فى الدول النامية التى اشتمل عليها بروتوكول استوكهلم لسنة ١٩٦٧ .

لقد أدرجت التحفظات التى لاقت قبولاً من جانب كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء فى النصوص المنقحة لاتفاق برن والاتفاق الدولى التى تمت فى باريس فى يوليو ١٩٧١ .

الدول النامية :

لم يكن تعبير « الدول النامية » قد شاع عندما وضع الاتفاق الدولى لحق الطبق فى سنة ١٩٥٢ . وكما أشرنا من قبل كان الاتفاق الدولى جسراً بين أوربا والدول الأمريكية . وكانت « الدول المتخلفة » يشار إليها

بعبارة « الأمم الصاعدة » . وكانت الفلسفة السياسية التى تهدف إلى إعطاء أولوية رفع مستوى المعيشة للدول المتخلفة مجرد فكرة .

وجاءت مسئولية الدول المتقدمة فى مساعدة الدول الأخرى بطيئة على الرغم من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان . إذ كانت الفكرة شيئا : وتنفيذها شىء آخر .

وكان الاستنزاف الأعظم لمصادر الدول المتقدمة بسبب الحرب العالمية سبباً فى جعل المساعدات الإقتصادية تخضع للأهداف السياسية . وعلى الرغم من هذا استقلت كثير من الدول الخاضعة للحكم الأوربى فى العقد التالى لسنة ١٩٤٥ ومازال تحصل على مساعدات إقتصادية .

التعهدات الدولية :

وتعتقد كثير من الدول النامية أنها إنما إنضمت إلى عضوية إتحاد برن فقط بسبب التعهدات التى قطعتها لها الدول التى كانت مستعمرة لها من قبل . وهذه الدول لم تعترض على المبادىء ولكن لأنه لم تتح لها نفس التحفظات التى احتفظت بها الدول المؤسسة لاتفاق برن لنفسها ، بل على العكس ورثت المقاييس التى وضعها سادتها السابقون ولم تكن تملك من الوسائل الإقتصادية مايمكنها من بلوغها .

وقد فضلت بعض الدول النامية المقاييس الأدنى (لأنها غير محددة) للاتفاق الدولى لحق الطبع ولم تستطع الاستفادة منها بسبب « فترة الأمان » .

ولقد تبلور تبرم الدول النامية من منعها من الانضمام إلى الاتفاق الدولى لحق الطبع وإجبارها على قبول مبادىء برن، فى مؤتمر للدول الإفريقية

عقد فى برازافيل (جمهورية الكونغو الشعبية) فى سنة ١٩٦٣ برعاية اليونسكو وإتحاد برن . وقد وضعت الدول النامية المعنية مسودة ماعرف بعد سنة باسم قانون حق الطبع الافريقى « النموذجى » والذى أصبح فيما بعد أساساً للتشريعات الوطنية فى زامبيا ، مالاوى ، أوغندا ، كينيا ودول أخرى . وقد قدم « نموذج » مشابه فى حلقة عقدت فى دلهى فى يناير ١٩٦٧ ، طبقته فيما بعد ماليزيا ودول آسيوية أخرى .

وقد أعطت هذه « النماذج » الحكومات الحق فى أن تقيد حق الطبع بطرق مختلفة وخاصة فى المناطق المهتمة بالتعليم حيث قيدت الحقوق المطلقة التى قام على أساسها حق الطبع فى أوربا ، وبذلك تصبح الحكومات حرة فى إجازة إستغلال عمل المؤلف لأغراض تعليمية أو مكتبية دون إستئذانه أو تعويضه . ومن المهم أن نشير إلى أن أيا من الدول التى طبقت قانونا بنته على هذه « النماذج » لم يغتصب حقوق المؤلفين فى الواقع على الرغم من أنها فعلت ذلك تشريعياً . وقد كشفت القوانين الجديدة عن أن الفكرة الأوربية لم تكن مقبولة ولكن ماتزال الدول النامية تعترف بأن الهدف من حق الطبع هو تشجيع التأليف لصالح المجتمع . ولهذا كانت هناك فى الواقع « هدنة مسلحة » بين ماوصفته الدول النامية بالدول « المصدرة » لحق الطبع والدول « المستوردة » لحق الطبع (أى الدول النامية نفسها) .

بروتوكول ستوكهلم :

هذا العداء السياسى وجد متنفسا فى تنقيح ستوكهلم لاتفاق برن فى يونيو ١٩٦٧ ، عندما تضمن النص المنقح البروتوكول الخاص بالدول

النامية[1] ، والذى قيد حق الطبع بالطرق الآتية :

١ — إقتصرت فترة الحماية على حياة المؤلف وخمسة وعشرين سنة بعد وفاته (وكانت سابقاً فى إتفاق برن خمسين سنة بعد الوفاة) .

٢ — إقتصرت فترة الحق المطلق للمؤلف فى السماح بترجمة عمله إلى لغة أو لغات إحدى الدول النامية على ثلاث سنوات فقط .

٣ — إقتصرت فترة الحق المطلق للمؤلف فى التصريح باعادة الطبع باللغة الأصلية للكتاب على ثلاث سنوات من تاريخ النشر الأول .

٤ — حق الطبع فى أى كتاب مطلوب « كلية للتدريس أوالدراسة والبحث فى كافة ميادين التعليم » يمكن تقييده (وقد فسره البعض على أنه يعنى تقييده كلية إذا رغبت حكومة الدولة النامية ذلك) .

٥ — يجب تيسير الطبعات المذكورة فى البنود ٢، ٣، ٤ للتصدير إلى أى من الدول النامية التى تسمح قوانينها المحلية بذلك .

وقد أردف البروتوكول أنه فى الفئات ٢ ، ٣ يجب أن يتقاضى المؤلف « تعويضا عادلا » بينما فى الفئة ٤ نص فقط على « تعويض يتمشى مع مستويات الدفع المعمول بها مع المؤلفين الوطنيين » لأن مؤلفى الكتب التعليمية (المدرسية) وخاصة فى الدول النامية هم من المدرسين عادة ويؤلفون هذه الكتب كجزء من عملهم مقابل مرتبهم مما جعل هذه الفقرة من البروتوكول غير مقبولة بالمرة من جانب الدول المتقدمة ، التى تهتم بحق المؤلف الأصلى فى الانتفاع باستغلال عمله .

ولما كان هذا البروتوكول جزءاً متمما للائحة ستوكهلم الخاصة

---

(1) Protocol Regarding Developnig Countries .

باتفاق برن ، فإن النص الجديد للاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ ، لأنه إلى جانب البروتوكول كان نص ستوكهلم أفضل نص صدر عن إتحاد برن وكان عدم رغبة الدول المتقدمة فى تطبيقه مصدر ندم لها هى أيضا . لقد كانت تريد جسم الإتفاق ولم يمكنها تطبيقة دون ترك المبادىء الأساسية لحقوق المؤلفين .

مابعد ستوكهلم :

كان من الواضح بعد ستوكهلم أن البروتوكول الخاص بالدول النامية لن يحظى بموافقة الدول المتقدمة وبالتالى سيكون عديم القيمة للدول النامية. وقد تركز الاهتمام بالتالى على « فقرة الأمان » فى الإتفاق الدولى لحق المؤلف . تلك الفقرة التى يبدو منها على السطح مع الدول النامية من « الهروب » من إتفاق برن إلى الإتفاق الدولى ، حيث ظنت أن الريح قد هدأت للحمل المجزوز الصوف .

وفى الحقيقة لم يقصد الإتفاق الدولى كما رأينا إلى تقديم مستوى أقل من الحماية : فقد وضع الإتفاق الدولى على أساس مستوى عال من من الحماية موجود عبر الأطلنطى لايحتاج إلى تبديل . وعند إعادة النظر فيه فى ستوكهلم رؤى أن تلك إمتيازات يجب أن تهمل . وكان لحقائق السخط العالمى المستمر أهميتها البالغة . مما حدا باللجان الدائمة لاتفاق برن والإتفاق الدولى إلى تشكيل جماعة بحث مشتركة لإيجاد مخرج من هذا الطريق المسدود .

توصيات واشنطن :

وقد إجتمعت جماعة البحث المشتركة لحق الطبع الدولى المشار إليها

فى واشنطن فى نهاية عام ١٩٦٩ وقد اعترف جميع الحاضرين (وكان بعضهم أشد تذمراً من البعض الآخر) أن بروتوكول استوكهولم لن يدخل أبدا حيز التنفيذ . ولهذا أوصت جماعة البحث المشتركة بإزالة « فقرة الأمان » من الاتفاق الدولى لحق الطبع فيما يتعلق فقط بالدول النامية ، وأن تستمر هذه الدول فى إتحاد برن على أن تطبق الإتفاق الدولى فى علاقاتها مع الأعضاء الآخرين فى إتفاق برن .

كذلك أوصت الجماعة بفصل البروتوكول عن لائحة ستوكهولم لاتفاق برن ، حيث وافقت كل من فرنسا ، أسبانيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة على الاذعان لمطالب الدول النامية فى الاتفاق الدولى لحق الطبع .

وقد لاقت توصيات واشنطن قبولاً من اللجنتين الرئيسيتين لإتفاق برن والاتفاق الدولى ، اللتين عقدتا عدة إجتماعات متتابعة لوضع الخطوات التنفيذية لهذه التوصيات .

وأخيراً وبعد مساومات مريرة بين ممثلى الحكومات فى الدول النامية والدول المتقدمة ، إتفقت فى سبتمبر ١٩٧٠ على صيغة جديدة دخلت حيز التنفيذ فى إجتماعات مراجعة إتفاقى برن والدولى ، ولاقت صداها بالتالى لدى المسئولين فى اليونسكو فى باريس فى يوليو ١٩٧١ .

الاتفاقات الجديدة :

كما أشرنا سابقاً لم يتضمن النص الأصلى للاتفاق الدولى لحق الطبع إلا إشارات طفيفة لحقوق المؤلفين التى يتعين على الحكومات المتعاقدة حمايتها . وقد تضمن جانب من توصيات واشنطن التى استقرت بصفة نهائية

فى لائحة باريس للاتفاق الدولى ضرورة قيام الدول المتعاقدة « بضمان الحماية المناسبة والفعالة للمؤلفين وأصحاب الحقوق الأخرى ... »، وخاصة « الحقوق الأساسية المتعلقة بالمسائل المالية للمؤلف بما فى ذلك ضرورة استئذانه فى أى صورة من صور إعادة طبع المصنف والأداء العلنى ، والإذاعة » . وهذا المطلب يعنى أيضا أن الدول التى لاتعترف بهذه الحقوق الرئيسية يمكنها أن تستمر إذا رغبت فى تحفظاتها بما يتلاءم مع ظروفها الداخلية ، على ألا تتصرف بما يتنافى مع روح وبنود الإتفاق الجديد .

وقد عطلت « فقرة الأمان » فيما يخص الدول النامية ولكنها ظلت سارية المفعول بالنسبة للدول المتقدمة الأعضاء فى إتفاقى برن والدولى . وعلينا أن ننتظر لنرى هل تبقى الدول النامية فى إتفاق برن أم أنها ستفضل الانسحاب منه والاستمرار فقط فى الاتفاق الدولى ، وليس ثمة سبب يدعو إلى هذا الخروج بعد التنازلات التى حدثت للدول النامية إبتداءً من بروتوكول ستوكهولم والتى ضمنت فى كلا الاتفاقين .

حقوق الترجمة :

من الواضح أن ترجمات الأعمال الفكرية تمثل إحدى وسائل الاتصال الرئيسية بين الدول التى لاتجمعها لغة مشتركة ، وخاصة فى مجال التعليم حيث تلح على الدول النامية حاجتها إلى ترجمات سريعة .

وتجعل إقتصاديات النشر ، إصدار كتاب جديد نوعاً من المقامرة إلى حد ما . إذ أنه مهما كان موضوع الكتاب ومهارة مؤلفة فإن الكتاب المدرسى الجديد على سبيل المثال يستغرق عدة سنوات حتى يؤكد ذاته . وهناك منافسة دائمة من جانب الكتب الأخرى فى نفس المجال ، ومثل هذه

المنافسة مفيدة للتعليم ، وهى تثبت دائما أن الغلبة للكتب الجيدة . ولو أن كتابا جديداً أخذ يكتسب الأسواق فى الدول النامية (حيث يسد حاجة فعلية لدى هذه الدول) فإن أى ترجمة مبكرة له سوف تقلل مبيعات الطبعة الأصلية مما يهز المشروع من أساسه . هذا قد يضر ليس بالدولة النامية المعنية وحدها ولكن أيضا بالدول التي نشر بها الكتاب الأصلى ، فإن الفرق فى السعر بين طبعة من ٣٠٠٠ نسخة وأخرى من ٥٠و٠٠٠ نسخة فرق كبير .

وبسبب هذه المسائل الإقتصادية كان هناك بند لايبيح التصاريح الإجبارية فى الدول النامية إلا فى كتب التعليم ، والدراسة والبحث ، وكانت هذه التصاريح تعطى بعد فترة لاتقل عن ثلاث سنوات من النشر الأول حين تكون الترجمة إلى لغة « دولية » (كالانجليزية والفرنسية والأسبانية) وفى خلال سنة واحدة من النشر الأول إذا كانت لغة الترجمة محلية .

ولما كانت الدول النامية تحتاج إلى المترجمات لتطوير التعليم بها فإنها قد قبلت شرط عدم تصدير أى نسخ من الكتاب المترجم بتصريح إجبارى إلى أى دولة أخرى .

إن التصاريح الاجبارية — كما هو الحال فى الترجمات المسموح بها سابقاً بعد فترة عشر سنوات فى الاتفاق الدولى — يجب « ألا تكون مطلقة » .

اعادة الطبع :

تمنح التصاريح الاجبارية لاعادة طبع الكتب بلغتها الأصلية « فيما يتعلق بالأغراض التعليمية المنتظمة » بعد فترة من النشر الأول ، تعتمد على نوع المطبوع نفسه :

ففى حالة العلوم الطبيعية والفيزيائية ، وأيضا الرياضيات، والتكنولوجيا تمتد هذه الفترة إلى ثلاث سنوات . وفى حالة القصص والشعر والدراما والموسيقى والفن تمتد الفترة إلى سبع سنوات . وبالنسبة لبقية المطبوعات تمتد الفترة إلى خمس سنوات من النشر الأول .

المواد السمعية البصرية :

أجازت الاتفاقات الجديدة أيضا استنساخ المواد السمعية البصرية بتصاريح إجبارية فى الدول النامية بنفس الشروط التى تنطبق على المواد المطبوعة المؤلفة أو المترجمة .

وبالمثل فإن المواد اللازمة فى البرامج التعليمية بالدول النامية يمكن التصريح بها إذا تعذر الحصول على إذن من المؤلف أو إذا رفض مثل هذا الاذن. ولكى نتذكر فإن أساس التصريح الاجبارى — كما ورد فى الاتفاق الدولى بالنسبة للترجمات — هو أن يتوجه طالب الترخيص أولا لصاحب الحق يستئذنه ، وفى حالة الرفض أو فى حالة عدم العثور على صاحب الحق فإنه يعطى « تصريحا إجباريا » . وحتى فى هذه الحالة ـ كما ينص الاتفاق الدولى الأصلى ـ فلابد من إخطار الناشر الأصلى للكتاب والسلطات أو المنظمات المنصوص عليها فى الاتفاقات ، بصور من هذا التصريح الاجبارى .

وبمعنى آخر يجب ألا يفاجأ صاحب الحق بكتبه مباحة إجبارياً بدون علم مسبق بهذه الواقعة .

الأثر العام :

لقد كان الهدف العام من المفاوضات المضنية بين الدول النامية والدول المتقدمة هو حماية حق الطبع . وكما قلنا فى بداية هذا الفصل فإن حق الطبع.

ملكية خاصة المؤلف تساعده على الاستفادة كما ينبغى من ثمرة فكره التى يقدمها المجتمع . وترغب كل الحكومات فى تشجيع إبتكار الأعمال الفكرية والفنية ، وقد أكدت الاتفاقات الجديدة هذا المعنى ، إذ أصرت حتى فى حالة التصريح الاجبارى ، على تعويض المؤلف التعويض المناسب تبعا لنسب العوائد السائدة بين دولته والدولة النامية التى أعطيت الترخيص الاجبارى .

وطالما أن أصحاب حق الطبع فى الدول المتقدمة سيكون لديهم العلم الكافى عندما يقوم ناشر من إحدى الدول النامية بطلب تصريح ترجمة أو إعادة طبع . فان مهمة الاتفات الجديدة هى التأكد من أن المفاوضة المجانية تحدث بين طالب التصريح ومالك الحق (مع العلم بأن التصريح الاجبارى يعطى فقط عندما يستحيل الاتفاق) . مما يجعل التصاريح الاجبارية فى المستقبل أقل مما كانت عليه فى الست عشرة سنة الأولى من حياة الاتفاق الدولى لحق الطبع فيما يتعلق بالمترجمات .

وبهذا سيظل حق الطبع يحمى مصالح المؤلفين ؛ ويضمن المجتمع الاستفادة من الأعمال الفكرية الجديدة التى صدرت هذه القوانين لحمايتها .

دور التخليص :

لمساعدة الناشرين فى الدول النامية ، والذين يجدون صعوبة فى الاتصال بأصحاب حق الطبع فى الدول المتقدمة عندما يريدون الحصول على إذن بالترجمة أو إعادة الطبع ، قامت منظمة اليونسكو تنفيذا لتوصيات واشنطن ١٩٧١ ، فى مقرها بباريس بانشاء مركز إستعلامات حق الطبع

الدولى[١] . والوظائف الرئيسية لهذا المركز هى :

١ — جمع المعلومات المتعلقة بحق الطبع عن كتب يمكن تيسيرها للدول النامية بشروط تناسبها بقدر الإمكان .

٢ — ترتيب عملية نقل الحقوق من أصحابها إلى الدول النامية .

٣ — المساعدة فى تصميم عقود نموذجية مبسطة للترجمة وإعادة الطبع والحقوق الأخرى التى تسعى إليها الدول النامية .

٤ — دراسة الطرق والوسائل الخاصة بتأمين حقوق الطبع والحقوق الأخرى حيث لاتتوفر العملات الصعبة .

٥ — تسهيل الترتيبات الخاصة باقتباس ونشر المؤلفات وخاصة المؤلفات التكنولوجية والتعليمية .

وكخطوة أولى دعت اليونسكو فى مايو ١٩٧١ الدول الأعضاء إلى مدها بما تشاء من تفصيلات عن حقوق الإستنساخ ، والترجمة والاقتباس مع إعطاء الأولوية للكتب العلمية والتكنولوجية بما فى ذلك الكتب المدرسية على ضوء أهميتها فى التنمية الاقتصادية . وفى نفس الوقت طلب من الدول الأعضاء المستعدة لتقديم تنازلات أو تسهيلات تتعلق بحق الطبع أن تقدم تفصيلاتها بهذا الشأن .

ولقد قامت إتحادات الناشرين فى فرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، واليابان والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة بانشاء دور تخليص قومية لمساعدة الناشرين فى الدول النامية فى تأمين حقوق الترجمة وإعادة الطبع حين تجد صعوبة فى ذلك . وتعمل دور التخليص هذه أيضا كوكلاء لمركز

---

(1) International Copyright Information Centre .

إستعلامات حق الطبع الدولى التابع لليونسكو حين يستدعى الأمر ذلك .

انصبة المؤلفين :

على الرغم من أن عائدات المؤلفين الأجانب على تصاريح المعادات والمترجمات فى الدول النامية لا يمثل إلا جزءاً صغيراً من جملة الاتفاق القومى فان العملة الصعبة تعتبر ثمينة غالياء ولذلك يهتم اليونسكو بالمساعدة فى الحالات التى تنشأ فيها مثـــل هذه الصعوبات . كما تجرى المحاولات للحصول على مساعدة الدول الأعضاء التى تشتد الطلب على كتبها . مثل هذه الدول تقدم عادة المساعدات إلى الدول النامية بصور مختلفة ، ويجب أن تـكون حصص المؤلفين من العملة الصعبة جزءاً من هذه المساعدة المالية حين تتعذر على الدول النامية .

الفصل السادس

عادات القراءة

عادات القراءة أصعب في دراستها من العادات الأخرى . والجانب الجسماني من القراءة هو وحده الذي يسهل وضعه تحت الملاحظة المباشرة ، أما الجانب العقلي الذي يشير إليها فلا يسهل فيه ذلك . والإحصائيات تبين لنا كمية المطبوعات التي تستهلك ، ومعدل استهلاكها ومن يستهلكها بيد أن هذه المطبوعات المستهلكة لا تقرؤ بالضرورة ، فقد تشترى الكتب فقط لمجرد الزينة. والدراسات لا تعطى إلا مؤشراً ذاتيا لا يخرج عن كونه مجموعة من الأوهام .

ولو أن هذه المشكلة أقتحمت من أكثر من جبهة بصفةمستمرة وبطرق متعددة ، لأمكن الحصول على فكرة ما عن مكانة القراءة في حياة هذه الجماعة أو تلك من الأفراد أو مكانتها في هذا النظام الإعلامي أو ذاك أو في هذه الناحية الإجتماعية أو الثقافية أو تلك . ولكن لا يمكن الإطمئنان إلى أن نفس الظاهرة هي الموجودة في كل حالة . فالقراءة في الواقع ليست ظاهرة بسيطة بل هي تتركب من عدد لا حصر له من الأشكال .

القراءة والمظاهر المختلفة التي تتخذها :

يمكن تعريف القراءة لأول وهلة على أنها عملية فك رموز (فهم) نص مكتوب ، بيد أنه تعريف بسيط . إذ أن عملية فك الرموز قد تحدث على مستويات مختلفة جدا وتتضمن كودا أو أكثر من الأكواد التي تشكل

النص . إننا عندما نتعرف على الحروف وقيمها المضبوطة ونضمها فى كلمات قابلة للنطق دون أن نفهم اللغة فهل نحن نقوم بعملية قراءة ؟ ومن جهة أخرى هل نرفض أن نعتبر طفلا صغيرا يقرأ لمجرد أنه يتحسس طريقه فى كتاب ما بمساعدة الصور ، ويتعرف على النقط فى قصة يحفظها عن ظهر قلب من مجرد النظرة العامة إلى الكلمات ؟ ففى الحالة الأولى لا يصل فك الرموز إلى المعنى وفى الحالة الثانية يدرك المعنى بدون فك للرموز .

وقد يكون أكثر دقة — وبدون شك — أن نعرف القراءة على أنها عملية إتصال كاملة . وهى من هذه الناحية تشبه عملية الكتابة . فالكاتب يحمل مشروعاً ما فكرا وتعبيراً معا ، ثم يبسطه فى عملية واحدة تضم مرة واحدة الأفكار والصور والمعانى والكلمات والجمل . وفى نهاية عملية البسط هذه يكون النص الذى تثبته وتدعمه الوثيقة المطبوعة . إن هذا النص هو مجرد عينة من الثروة العلمية العريضة التى تمثلها خبرات المؤلف الشخصية . إنها الجزء الذى يريد المؤلف توصيله من فكره إلى الآخرين .

والقراءة هى إعادة القارىء صياغة الإنتاج الجديد على أساس هذه العينة . وهى من هذه الناحية تجربة أخرى محكومة بالاصطدام بين القيود (العوامل) الناتجة عن قراءة النص واستعدادات القارىء الخاصة . وكلما كانت هذه القيود أقوى وأكثر فاعلية كلما كان النص أكثر فائدة ، وكلما قل القدر المتروك لخيال القارىء : كما هو الحال على سبيل المثال فى الكتب التعليمية والتكنولوجية والعلمية . وكلما كان المدى الممنوح للقارىء ليمارس استعداداته كلما كان النص (أدبيا) أكثر .

والقراءة — لأغراض المناقشة فى هذا الكتاب — هى القراءة بالمعنى

الـكامل لهذه الـكلمة : القراءة الصامتة التى تحرك كل قدرات القـارىء ، إنها نشاط خلاق بنفس معنى الـكتابة .

وعلى الرغم من أن دراسة عادات القراءة لا يمـكن أن تقتصر على القراءة الصامتة . لأن هذا يعنى إغفال جزء متمم من أجزاء ظاهرة القراءة ويقلل من قيمتها الإجتماعية . والقارىء الصامت من الناحية النظرية يكون منفرداً أثناء عملية القراءة ، ولـكنه فى الحقيقة واقع فى شبكة الاتصـالات الواسعة التى نسجها المجتمع من حوله . ويصدق هذا أكثر على أيامنا هذه حيث تخللت الوسائل السمعيـة البصرية كل شىء فى حياتنا . وكان هذا يصدق أيضا عندما كانت الـكلمة المـكتوبة تشكل وسيلة إتصال موقوفة على نخبة مصطفاة على الرغم من أن الاتصال كان يتم بوسائل أخرى كالـكلام والاشارة (التمثيل) .

وكانت للاتصال عن طريق الـكلمة المنطوقة أو الاشارة خصائص مختلفة تماماً عن الإتصال عن طريق الـكتابة. فإن نوايا المتحدث أو الممثل تـكون أكثر تحـديداً وتأثيرا من نوايا الـكاتب . ففى النوع الأول من الإتصالات والذى لا يمر عبر أى وسائل آلية يستطيع المستقبل - المستمع أو المشاهد — على عكس القـارىء ، أن يستجيب وأن يظهر ردود الفعل لديه فى الحال . وأكثر من هذا فإن إعادة تـكوين ما يسمع أو يرى نادراً ما يكون عملا إنفراديا ، فإنه غالبا ما يتم وسط مجتمع ورد الفعل معقـد ومتعدد الجوانب .

ولهـذا فإن الإتصال بالـكلمة المنطوقة وعن طريق الحركة يستخـدم حيث لا يصلح الاتصال عن طريق الـكتابة . نرى صدق ما نقول فى القراءة بصوت عال فى المسارح الرومانية ، وبصورة أكبر فى أيامنا هذه عند «قراءة»

نص ما على شاشة التليفزيون . وهذه ليست خاصية من خصائص القراءة ولكنها جانب من جوانب الظاهرة من حيث هو امتداد للقراءة تعطيها أبعاداً اجتماعية حقيقية . فإذا كانت الكلمة المكتوبة فى مجتمع ما قاصرة على فئة معينة فانه يمكن حملها إلى الجماهير عن طريق الصوت والحركة ، وإذا كان كل فرد قارئا وفى نفس الوقت مستمعاً ومشاهداً فان القراءة فى هذه الحالة لا يمكن اعتبارها جزءاً مستقلا عن جهاز الإتصال .

إن معظم دراسات القراءة تحاول تحديد كمية وطبيعة الكتب التى يقرؤها الشعب وكمية الوقت والمال التى ينفقها عليها . وعلى الرغم من أن النتائج الإحصائية التى يمكن الحصول عليها بهذه الطريقة نتائج ممتعة إلا أنه من الصعب استعمالها ، لأننا سرعان ما نكتشف أنها لا تصلح للتعميم .

لقد قام ويلبور شرام فى كتابه : وسائل الإتصال الجماعى والإعلام الجماهيرى والتنمية القومية [1] بوصف أسرتين فى دول نامية . إحدى الأسرتين إفريقية ، وتحيط وسائل الاتصال والاعلام بجميع أفرادها ومع ذلك فلا تدرى شيئا على الاطلاق عن الأحداث التى تقع على بعد أميال قليلة منها . وكان أحد أطفال هذه الأسرة فى المدرسة ولكنه نسى القراءة والكتابة بسبب عدم ممارستها لأنه لم يكن هناك صحف ولا كتب فى البيئة المحيطة به . والأسرة الثانية آسيوية وكانت وسائل إتصالها بالعالم الخارجى أكثر عدداً وأكثر دواما ولكن البناء الاجتماعى والمزاج التقليدى للكبار حالا دون أى تبادل حقيقى للأفكار والمعارف التى تتفاعل فى العالم الخارجى بل وتدرى بها الأسرة وتفهمها فى نفس الوقت . إن التجربة تنتشر هناك تبعا

---

(1) Wilbur Schramm : Mass media and national development Paris, Uresce, 1964.

لحكمة قديمة تقول بأن استخدام الكتابة ليس لنشر الفكر وإنما المحافظة عليه .

فأى معنى تكتسبه القراءة فى هاتين الأسرتين ؟ فى الأسرة الأولى قد يقود التعليم والتدريس إلى طرق مسدودة . « فمن السهل أن تعلم أفراداً من هذه الأسرة على فك رموز نص ما ولكنهم لن يقرءوا فعلا إلا إذا شعروا بحاجتهم إلى الاتصال وهذا لن يحدث إلا إذا وجدت رغبة فى التغيير . وطالما أن القراءة تمثل محاولة للاقتراب من الآخرين ، ومحاولة إعادة خلق المادة المقدمة من الآخرين فانها تمثل محاولة السؤال عن شىء جديد . ولو كان لها أن تكتسب معنى فلابد من وجود رغبة تحركها . وفى حالة الأسرة الافريقية ، ربما يتأتى ذلك نتيجة للتعليم العملى فى مجالات الزراعة وربما تكون الخطوات الأولى فى الاستماع إلى فرقة آلات لاسلكية قديمة بدلا من إجلاسهم إلى كتاب أو جريدة .

وفى حالة الأسرة الآسيوية أيضا لا بد من وجود إرادة تحرك الرغبة إلى القراءة . ولكن هذا سيؤدى إلى صدام بين الأجيال وتدخل السياسة فى الصورة . وسوف يتوقف الإتصال والاعلام المكتوب أو غيره إلى حد كبير على اتجاهات الرأى السائدة والخطوات التى تتخذها السلطات والعروض التى يقدمها المنتجون والموزعون على المستويات المحلية والقومية .

وفى كلتا الحالتين ستكون للقراءة طبيعتها الخاصة ، لأن القراءة تجعل من السهل الحصول على المعلومات عند الرغبة فيها ومن هنا نخلق وجهات نظر وتوجد طرقا جديداً للتفكير والسلوك . إلا أن الوسائل التى تتخذها الطرق الجديدة من التفكير والسلوك تختلف إختلافا كبيراً من موقف إلى آخر وكذلك الطرق التى تصبح القراءة بها جزءا من الحياة الاجتماعية .

وبذلك فان « عادة القراءة » التي لا تعنى نفس الشيء في الحالتين المشروحتين سابقا سيكون لها معنى مختلفاً تماما بالنسبة لساكن المدينة في إحدى الدول التي قطعت شوطا كبيرا من التقدم، واجتازت مرحلة الطفولة في وسائل الكلمة المطبوعة ، وتعودت على الرجوع إليهـا في الاعلام ، وبطريقة لا شعورية في بعض الأحيان . ولما كانت القراءة قد أصبحت منذ فترة طويلة جزءا حيا من التقدم ، وتدفعها حاجة نفسية أو اجتماعية ، فانها تصبح في المجتمع القـارىء — كما يقول ريتشارد هوجارت في كتابه : استخدامات التعليم (لندن ، ١٩٥٧) — نشاطاً جانبيا ، تصبح وسيلة أكثر منها غاية في حد ذاتها .

وبمعنى آخر فان قرار القراءة من عدمه ، له مغزى مختلف بالنسبة لرجل يعيش في عالم لا مكان للقراءة فيه ، ولا هدف ، ولا دعم دائم ، عن رجل يعيش رغما عنه وسط تنوع ضخم من مواد القراءة — صحف ، وسائل إعلان ، مطبوعات : وسائل سمعية بصرية — لا تعتبر الكتب إلا أحد مفرداتها .

هؤلاء القادرون على القراءة ولا يفعلون

في دراسة أجريت بايطاليا في سنة ١٩٦٢ بين ٤٠٠ شخص من مختلف قطاعات المجتمع ، إتضح أن ٣١ منهم لم يقرءوا كتابا أبدا ، وأن ١٤٩ منهم لم يقرءوا كتبا منـذ فترة طويلة ، أي ان ٤٠٪ منهم ليسوا بقراء . وفي دراسة أخرى أجريت بين ٢٢٧٧ شخصا في المجر في سنة ١٩٦٤ يتضح أن ٣٩٫٤٪ منهم ليسوا بقراء . كما كشفت دراسة أخرى أجريت في فرنسا سنة ١٩٦٧ قام بها المعهد الفرنسي للرأي العام عن أن ٥٣٪ ليسو بقراء من

بين مجموعة من السكان البالغين بلغت ٦٨٦٥ شخصا . وحتى إذا وضعنا في إعتبارنا أن المعايير المستخدمة لم تكن واحدة فإن هذه النتائج التي هزت الرأى العام الفرنسي لاتختلف عنها في مناطق أخرى . فان جانبا كبيراً من السكان القادرين على القراءة حتى في الدول المتقدمة جداً لايقرءون الكتب أبداً أو يقرءونها أحيانا نادرة . هذه النسبة في الدول المتقدمة حيث جعل التعليم الإجبارى القراءة عملا محتما ، أكبر منها في الدول النامية حيث يقاس التقدم بالتعليم والمتعلمون يدفعون إلى القراءة . ففى هولندا حيث تنتشر القراءة ، كشفت دراسة أجريت في سنة ١٩٦٠ عن أن ٤٠٪ ممن أجريت عليهم لايحبون القراءة . وعلى العكس من ذلك كشفت دراسة أجريت في باكستان الشرقية في ١٩٦٣ — ١٩٦٤ بين ١٤٥ من أسر موظفى الحكومة من كل المستويات ، عن ٥٣ فقط من بين ٤٨٨ شخصا يزيد سنهم عن ١٢ سنة لايقرءون أى بنسبة ١٠٫٩٪ فقط .

وربما ترتفع نسبة غير القراء عن ذلك لوأن البحث إقتصر على الكبار في مرحلة مابعد الدراسة . إن انتفاء الرغبة في القراءة ليست شائعة في سن الشباب . لقد أجريت دراستان عن إتجاهات القراءة بين الشباب إحداهما في سويسرا وثانيتهما في فرنسا في ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ، وقد كشفتا عن أن نسبة العازفين عن القراءة فيهما نسبة منخفضة أيضا فهى : ٧٪ في سويسرا ، ٨٫٩٪ في فرنسا . وأكثر من هذا كشفت دراسة المعهد الفرنسي للرأى العام المشار إليها سابقاً عن أن نسبة العازفين عن القراءة بين ١٥ ـ ١٩ سنة كانت ١٨٪ فقط .

ونفس هذا الإتجاه أكدته الدراسة الايطالية المذكورة سابقاً فمن بين ٤٠٠ شخص قد اجريت عليهم الدراسة بلغ عدد العازفين عن القراءة

١٦٠ شخصاً ، ذكر ٣١ منهم أنهم غير راغبين بالمرة فى القراءة وذكر كثير منهم أنهم فقدوا هذه العادة . والباقون ذكروا أنهم كانوا يقرءون فى شبابهم . وأن الـ ٣١ الذين لم يقرءوا أبداً حتى فى شبابهم لا يمثلون سوى ٧٫٧٥٪ من مجموع العينة .

والمشكلة إذن هى مشكلة الكبار ، وخاصة الشباب البالغ الأكثر عرضة لأن يفقدوا مهارات القراءة بسبب عدم الممارسة ، وهذه ظاهرة عامة . فان النشاط الثقافى فى مرحلة الطفولة والمراهقة الذى يدعمه النظام التعليمى بالمدرسة يتعطل فجأة عندما تنتهى مرحلة الدراسة ويتوقف غالبا لعدم وجود شكل آخر من أشكال الدعم . إن فكرة التعليم مدى الحياة ماتزال فى طفولتها وبالتالى لاتقدم إلا بعض الحلول . ومشكلة العزوف عن القراءة مجرد صعوبة واحدة من الصعوبات التى يصادفها الشباب فى تلمس مكانهم فى المجتمع . حقا إنها مشكلة خطيرة ولكن يجب أن ينظر إليها على أنها جزء من مركب الظروف الاجتماعية .

إن السن التى تفقد عندها مهارات القراءة تختلف ، وكلما قصرت فترة الدراسة كلما كانت هذه السن مبكرة . ففى الدراسة الخاصة باتجاهات القراءة لدى الشباب الفرنسى كانت نسبة العازفين عن القراءة ١٢٫٩٪ بين هؤلاء الذين تركوا الدراسة منذ أكثر من سبع سنوات ، بينما لم يكن هناك عازفون عن القراءة بين هؤلاء الذين تركوا الدراسة منذ سنتين فقط أو الذين مازالوا يدرسون . ولذلك كان الطلبة أكثر القراء إستمراراً فى القراءة فى كل مكان ، ولكن ثمة خطر عزوفهم عن القراءة بمجرد إنتهاء دراستهم . بل أن هناك مؤشرات تشير إلى أن الأشخاص فى الوظائف العليا من خريجى الجامعة يقرءون أقل من هؤلاء الموظفين فى الوظائف المتوسطة . وربما كان ذلك بسبب تعرض الموظفين فى الوظائف العليا

لضغوط الحياة الحديثة باستمرار ، بينما الموظفون المتوسطون لديهم وقت فراغ أطول .

ومع كل هذا فإن لطبيعة عادات القراءة أسباباً بعيدة تماماً ، ترجع إلى سنوات ماقبل المدرسة من حياة الطفل . وقد تتكون النظرة الأساسية نحو الكتب فى هذه الفترة . فان الطفل الذى يصادف الكتب لأول مرة فى حياته عندما يذهب إلى المدرسة سوف يربط القراءة بالمواقف الدراسية وخاصة إذا لم تكن ثمة قراءات تتم فى المنزل . فاذا كان العمل المدرسى صعبا أو غير مجز فقد يكره الطفل القراءة ويعزف عنها كلية عندما يترك المدرسة . والموقف المثالى هو أن تصبح الكتب جزء من حياة الطفل ، ومن ألعابه ، ومن نشاطه اليومى حتى قبل أن يدخل المدرسة .

إن العقبات أمام القراءة تزداد بمجرد إنتهاء فترة الدراسة . وعلى الرغم من تنوع هذه العقبات فيمكن حصرها تحت فئات : (ا) عقبات جسمانية ، ونفسية أو إجتماعية تنبع من القارىء نفسه . (ب) عدم كفاية جهاز إنتاج الكتب وتوزيعها (حـ) هؤلاء المنغمسون فى القراءة فعلا وهدفهم من ورائها .

ومن بين العقبات فى الفئة الأولى ، يبرز عدم وجود الوقت كعذر رئيسى عن عدم القراءة على الرغم من أنه غالبا مايخفى نفوراً عاما وعميقاً . ومع ذلك فأن دراسة أجريت فى جمهورية ألمانيا الاتحادية فى سنة ١٩٦٤ قد كشفت عن إرتباط مباشر بين الوقت المتاح وإتجاهات القراءة .

كذلك من الأسباب التى تتردد كثيراً للعزوف عن القراءة ، الارهاق من جراء العمل . وهنا أيضا يجب أن نكون حذرين ، فعلى الرغم من أن التعب الجسمانى الناتج عن العمل اليدوى ، والارهاق الذهنى الناتج

عن العمل الإدارى تعتبر عقبات فعلية أمام أبسط أنواع القراءة فقد وجد أن كثيراً من الناس (وخاصة العاملين بالفكر) يدعون أنهم لايقرءون كثيراً لأنهم متعبون ، وأنهم يقرءون أيضا للاسترخاء .

ويبدو أنه لابد من وجود قدر من « الامكانيات » حتى تتيسر القراءة ، لايعتمد فقط على ساعات العمل وظروف العمل ولكن أيضا على ظروف القارىء بصفة عامة : ظروف المسكن ، ظروف الأسرة ، المستوى الاقتصادى ، ظروف العمل ... الخ وحتى هذا القدر من الامكانيات لاتكفى .

فان المساوىء النابعة من ربط الكتب بالعمل المدرسى هى مجرد مثال واحد لكثير من الظروف الاجتماعية التى قد تمنع الناس من القراءة . أن الشك ومن ثم الترفع الذى يستشعره المرء تجاه عمل مالايروقه وينظر إليه على أنه أقل من قدراته هو نتيجة مباشرة لهذا الاتجاه فى جل الدوائر. وهناك مؤثرات ثقافية أخرى أكثر حداثة لها قيمتها على القراءة ولكنها لاتنجح دائما فى أحداث تغيرات عيقة فى الاتجاهات القديمة . والأشخاص موضوع دراسات القراءة يعترفون بصفة عامة بأن القراءة شىء ممتاز ، وأن القراءة لها فوائدها ، وأن القراءة ضرورية ، ولكن يبدو أنهم يعتبرون أنفسهم إستثناءات — على الدغم من أنهم يلومون أنفسهم أحيانا — بحجة أنهم لايملكون الوقت وأن لديهم مشاغل أخرى أو أنهم ببساطة يعطون الأولوية لمناشط أخرى . ومن الصعب أن يقول أى شخص الآن أن القراءة مفيدة للنساء . ولكن الإدعاء بان القراءة مفيدة للاخرين مع لمسة عداء — من جانب الذين لايملكون غير ذلك — ينتشر على نطاق واسع الآن .

اليوم تعتبر القراءة عملية نشيطة بطريقة أو بأخرى ، لأنه مامن أحد يقرأ إلا وهو يريد ذلك . وعلى الرغم من التقدم وإنتشار التعليم فى الدول المتقدمة فإن الكتب ماتزال غريبة عن الغالبية العظمى من السكان . وبمعنى آخر فإن التطور التكنولوجى ، عبر حوالى خمسة قرون منذ إختراع وتطور الطباعة ، حيث أدى إلى زيادة كبيرة فى الكتب ، لم يتبعه تقدم مماثل فى الاتجاهات العقلية . ففى مجتمعاتنا « المتعلمة » تسود إتجاهات « غير متعلمة » . إن إنتشار المواد السمعية البصرية لايرجع إلى أنها وسائل « عصرية » بقدر مايرجع إلى أنها وسائل لاتنسى على الاطلاق . وقد يؤدى هذا إلى إتساع نطاق المعرفة وتعاظمها ، بشرط تنمية عادات القراءة بالطرق التقليدية كى يسيرا جنباً إلى جنب . وإذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للدول ذات الثقافات المكتوبة فهو صحيح أيضا بالنسبة للدول التى أخذت طريقها مباشرة إلى الوسائل السمعية البصرية .

إن تغيير الاتجاهات (العادات) يتطلب عملا سياسيا وإجتماعيا يخرج عن نطاق إهتمام هذا الكتاب . ويجب أن نشير إلى أن مكانة القراءة فى المجتمع والدور الذى يمكن بل ويجب أن تلعبه يعتمد أولاً وفى الأعم الأغلب على قطاعات المجتمع والمؤسسات التى تشملها . فإن الكتب تكون غريبة فقط بقدر غرابة الناس وبعدهم عن بعضهم البعض .

وعلى الرغم من ذلك فلو أريد لهذا التطور أن يحدث — وهناك من المؤشرات القوية فى كل ناحية مايؤكد أنه سيحدث — فلابد أن نستعد له وأن نطوع وسائلنا التكنولوجية للتغلب على عقبات القراءة . وعلى ضوء العقبات الناجمة من إنتاج الكتاب وجهاز التوزيع والعقبات

الكامنة فى محتويات وأغراض الكتب يبرز سؤالان لابد من البحث عن إجابة لهما : كيف يمكن إحضار الكتاب إلى القارىء ؟ وكيف يمكن إحضار القارىء إلى الكتاب ؟ .

كيف يمكن احضار الكتاب الى القارىء ؟

إلى وقت قريب نسبياً كانت الكتب تعتبر من الكماليات أو على الأقل سلعاً إستهلاكية مقصورة على أقلية مرفهة .

فكثيراً ماأشار الأشخاص الذين أجريت عليهم دراسات القراءة إلى انهم لايشترون الكتب بسبب المال . وكان يمكن أن نعتبره مثل عدم توفر الوقت مجرد إدعاء ولكنه فى كثير من الأحوال سبب رئيسى وكثيرا مايوضع هذا السبب فى مقـــــدمة الأسباب ومازال يتردد بكثرة حتى أيامنا هذه .

وعلى الرغم من أن متوسط ثمن الرواية كان يفوق أجر ساعة عمل واحدة أربعين أو خمسين مرة فى أوربا الغربية فى بداية القرن التاسع عشر فان ثمن الكتاب المجلد الآن يبلغ أربعة أو خمسة أمثال أجر ساعة العمل الواحد لعامل نصف ماهر . ولقد أخذ ظهور الطبعات الرخيصة فى القرن الثامن عشر أولا فى إنجلترا وبعد ذلك فى بقية أنحاء أوربا فى وقت متأخر، وقد تطورت بتطور المطبعة ثم تفوقت على الطبعات التى كانت تسوق عن طريق المرور بها على البيوت من بيت إلى آخر (وكانت الطبعات الرخيصة توزع بنفس الطريقة) . ولا ينبغى أن نحط من قدر هذا الإنتاج الفكرى الشعبى : فقد لعب دوراً أساسياً فى عملية التقدم الإجتماعى فى أوربا القرن التاسع عشر على الرغم من أنه بقى خارج الحلبة الرئيسية ، فلم يكن جذابا فى

شكله وبالتالى لم يشجع على القراءة إلا قليلا وكانت المحتويات — باستثناءات قليلة شهيرة — جافة جامدة ، تمثل فى أحسن الأحوال النصوص الكلاسيكية التى تطبع أكثر من مائة مرة . هذه الكتب الرخيصة الثمن ، ذات النسخ الكثيرة لم تدخل الدائرة الإقتصادية لصناعة النشر ، والتى كانت تستهدف الجمهور الراقى الذى يقدر على البحث والإبتكار .

وبتطور المجتمع الصناعى ، جرت محاولات عديدة فى فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لجعل الكتب جزءاً من المتطلبات الإقتصادية والجمالية الجديدة . وإن نجاح كتب الجيب فى الثلاثينات من القرن العشرين يجب أن ينظر إليه على أنه أول وأهم نجاح فى هذا الميدان ، فقد كانت : كتبا من نوع جيد ، ذات تصميم وإنتاج طيب وأرخص عشرين مرة من نفس الكتب فى طبعتها الرئيسية .

وهذه النماذج الأولى التى انتشرت فى المملكة المتحدة وألمانيا أخذت طريقها إلى الولايات المتحدة التى كان لقوتها الصناعية الضخمة أثرها فى تحويل هذه الحركة إلى ثورة حقيقية سرعان ما انتقلت إلى الدول الناشرة الأخرى . ففى غضون عشرين سنة عمت جميع أرجاء العالم كتب سهلة القراءة وفى موضوعات غاية فى التنوع وبسعر يقل كثيراً عن أجر ساعة العمل الواحدة فى معظم الأحوال . وقد حذت الدول الاشتراكية نفس هذا المسلك فوصلت إلى نفس النتائج حيث تنتج الكتب فيها بأعداد ضخمة وبأسعار زهيدة . ولقد تأثرت الدول النامية بنفس هذا الاتجاه ، على الرغم من أنها — بسبب قلة القراء فى كل لغة — لاتملك الظروف المناسبة لتطوير الطبعات المغلفة الرخيصة التى تستدعى الطباعة بنسخ كثيرة . ومع ذلك فقد أمكن فى الهند

على سبيل المثال نشر سلسلة كتب مغلفة يباع العدد منها بروبية واحدة وقد وصل ماطبع من إحدى الطبعات حديثا إلى ٥٠٠٫٠٠٠ نسخة .

إن مشكلة السعر ترتبط إرتباطا وثيقاً بمشكلة التوزيع ، وهنا تكمن الصعوبة الحقيقة إذ لا يمكن إنتاج كتب رخيصة السعر بدون التوزيع بأعداد ضخمة تصل فى نطاقها وتأثيرها إلى ماتصل إليه وسائل الإتصال والإعلام الجماهيرى الأخرى وتحطم الحواجز الإجتماعية والاقتصادية .

والطبعات الرئيسية ، من جهة ثانية ، توزع عن طريق شبكة توزيع معروفة منذ زمن بعيد وتتناسب مع الإطار الاجتماعى والثقافى المجتمع . ومتاجر الكتب الكبيرة التى قامت من أجل وبسند من القلة المثقفة تتخذ مكانها عادة فى المناطق التجارية بالمدن ولا يرتادها العمال أو الفلاحون إلا نادراً جداً . هذه الفئات كان تخدم سابقاً بواسطة « الكتبى الجوال » ، وحديثا جداً توفرت على خدمتها المتاجر الأخرى التى بدأت تبيع المطبوعات وبالذات الصحف والكتب سريعة التداول . لقد كانت هناك أيضا مشكلة الحاجز النفسى . ولو خير العامل بين ابتياع الكتب من متجر مخصوص للكتب ومن متجر يبيع الكتب إلى جانب بضائع أخرى لاختار هذا الأخير لألفته به . ومرة أخرى حتى فى مجال التوزيع فإن دنيا الكتاب تبدو دخيلة غريبة .

وقد نغرق فى التفاؤل إذا قلنا أن الأمور قد تغيرت تماماً ، ولكن ثورة الكتاب واضحة كل الوضوح فى ظهور نقط البيع بطريقة مختلفة عن شبكة متاجر الكتب القديمة . ولقد تأثرت متاجر الكتب فى الواقع إلى حد ما بهذا التوسع المفاجىء فى السوق ، لأن دخول الكتب فى حياتنا اليومية

قد هيأ الفرصة لمتاجر الكتب أن تخرج عن عزلتها الإجتماعية وتصل إلى جمهور جديد .

لقد تمثلت هذه الظاهرة على أحسن مايكون فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أتقلت الآلاف القليلة من متاجر الكتب هناك بسلسلة مستفيضة من نقط البيع تربو على ١٠٠٠ر١٠٠ نقطة . وانتقلت من هناك فى فترة تقل عن خمسة عشر عاما إلى معظم الدول الناشرة فى أوربا حيث ترتفع نسبتها إلى عدد السكان عن نسبتها فى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . وفى الدول ذات الأسواق الكبيرة تمثلت هذه الظاهرة فى ظهور الكتاب فى منشآت تجارية جديدة وخاصة فى متاجر السلع الاستهلاكية ففى سنة ١٩٦٧، ولم تكن الظاهرة قد وصلت قمتها بعد ، كشفت إحدى الدراسات الفرنسية عن أن مبيعات هذه المنشآت بلغت ١٢٪ من الروايات المباعة ، ١٥٪ من الكتب المغلفة ، ١٣٪ من كتب الأطفال ، ٨٪ من كل الكتب الجديدة . وكشفت الدراسة أيضا عن أن متجر الكتب التقليدى مايزال يقوم بالدور الأعظم فى تسويق الكتاب .

وفى الدول الاشتراكية يوجد نظام شبيه بهذا النظام فى تسويق الكتب ، ففى كل الدول بدأ بيع الكتب فى مناطق العمل ، ومراكز الدراسة ، ومراكز النشاطات الإجتماعية المختلفة . وعلى سبيل المثال كان يوجد فى رومانيا فى سنة ١٩٦٦ بالإضافة إلى ١٢٠٠ متجر كتب ، سلسلة من محطات الكتب فى مناطق العمل تبلغ ١٥٦٠٠ محطة منها ١٠٠٠٠ محطة فى الأرياف . وتتوفر على إدارتها إدارة مركزية ويعمل بها عمال بيع نصفهم متطوعون ، وقد وصلت مبيعاتها إلى ٤٠٪ من جملة مبيعات الكتب فى رومانيا .

هذا التوسع فى شبكة توزيع الكتاب ما يزال الطريق أمامه طويلا قبل أن يقتحم كل الأراضى الثقافية الضائعة التى لم تمسسها الكتب بعد . وعلى سبيل المثال لا يباع فى المناطق الريفية إلا القليل نسبياً من الكتب ، وأنه كلما كانت المنطقة مزدهرة إقتصاديا كلما كانت خدمتها أفضل ، إنها إقتصاديات التوزيع !! . بل وأكثر من هذا فان طرق التوزيع سالفة الذكر ترتبط ارتباطا وثيقا بالإقتصاد المزدهر ، وتشكل جزءا مما يسمى بالمجتمع المستهلك أو مجتمع ما بعد الصناعة ، والذى لا يوجد بطبيعة الحال فى الغالبية الساحقة من الدول النامية .

ومع ذلك فليس ثمة سبب يدعو هذه الدول ـ ومعظمها قد دخل عصر المواد السمعية البصرية من أوسع أبوابه ـ أن تتخذ نفس الأنماط التى اتخذتها الدول العريقة فى صناعة وتجارة الكتاب . وللوصول إلى توزيع الكتاب جماهيريا لسد الاحتياجات الناتجة عن تعليم الكبار والتعليم الرسمى بالمدارس ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان هذه الدول تستطيع استخدام المسارب التقليدية فى الإعلام أو تقيم منافذ جديدة تتمشى مع نموها الإجتماعى والإقتصادى . ففى غرب إفريقيا مثلا تصل الكتب إلى أماكن نائية عن طريق الأسواق الدورية . وفى باكستان تباع الكتب فى الأسواق العامة المنتشرة من قديم الزمان . وتعتبر لاهور أحد هذه المراكز وفى كوبا ، من جهة ثانية ، كان لاستغلال المنظمات العمالية والمشروعات الجماعية أحسن النتائج فى هذا المضمار .

وبالنسبة للدول النامية بوضعها التنموى الحالى ، فمن المرغوب فيه الخروج من نظام التوزيع المتجمد الراهن إلى نظام نقط البيع . ونظام البيع عن طريق البريد فى توسع مستمر . وهو موجود فى الإتحاد السوفيتى منذ

فترة طويلة ، ويتميز النظام بكفاءة الأداء ويعد هذا البلد المترامى الأطراف بشبكة توزيع متوازنة ومتقدمة كأحسن ما تكون الشبكات فى العالم .

وتمثل نوادى الكتب نمطاً آخر من أنماط التوزيع ، كما ذكرنا فى موضع آخر فى هذا الكتاب . وقد كشفت دراسة أجريت فى ألمانيا فى سنة ١٩٦٤ عن أن ٣٥٪ من الكتب المباعة كان عن طريق هذه النوادى . كما تعتمد المملكة المتحدة والولايات المتحدة كثيراً على نوادى الكتب والتوزيع بالبريد .

إن لنوادى الكتب ميزة أنها تمثل بدايات عمل جماعى ، وتمد القارىء بوسيلة إتصال كانت متاجر الكتب تقدمها لعملائها « المثقفين » . وثمة ميزة أخرى تنبع من تجمع العملاء على هذا النحو وهى معرفة حجم المبيعات مقدماً مما يؤدى إلى عدد أكبر من النسخ وأسعار بالتالى أقل . ونوادى الكتب فى الوقت الحاضر متخصصة إلى حد ما بالنظر إلى أعضائها وأنواع الكتب التى توزعها . أما فى متاجر الكتب التقليدية ، فإن الكتب السائدة هى الكتب الدراسية ، والكتب العلمية والكتب التربوية وكتب الفنون .

وطرق التوزيع بنوادى الكتب والبريد تتطور بسرعة . ودوائر المعارف التى تصدر على « أقسام » أو أعداد (المطبوعات المجزأة) تنتشر بسرعة كبيرة بحيث تمثل نقطة بارزة فى التاريخ المعاصر للكتاب . وتجرى محاولات أيضاً لإقامة شبكات توزيع على نطاق دولى مستخدمة كافة الدوائر الموجودة بالفعل بما فى ذلك متاجر الكتب التقليدية . والبيع عن طريق البريد نظام معمول به الآن فى الدول النامية . كما نجحت إلى حد كبير مشروعات مكتبات المنازل فى آسيا فى الوصول إلى أعداد أكبر من القراء عن طريق برامج نشر مخططة تخطيطا جيداً .

ومع ذلك فان مشكلات الوصول إلى مواد القراءة لا يمكن أن تقتصر على مشكلات البيع فقط . وإمتلاك الكتب لا يفرض بالضرورة قراءتها ، كما أن قراءة الكتب قبل كل شيء لا تعتمد بالضرورة على شراء الشخص لها . ففى دراسة أجريت فى هولندا ، اتضح أن من بين ١٣٧٠ شخصاً لا يشترون الكتب لأنفسهم أبداً كان هناك ٣٠٠ يستعيرون الكتب بانتظام من مختلف المكتبات و ٢٥٠ يستعيرونها من الأصدقاء والأقارب.

ويجمع كل الخبراء على أنه لن يكون هناك توسع فى القراءة بدون شبكة مكتبات عامة مناسبة .

وهذه الحاجة إلى المكتبات العامة معترف بها منذ وقت طويل. وثمة دليل على أن مكتبة عامة كانت توجد فى انجلترا فى أوائل القرن الخامس عشر . ولقد أقيمت واحدة من أولى المكتبات العامة فى فيلادلفيا فى سنة ١٧٣١ بواسطة بنيامين فرانكلين . ومع ذلك فلم يكن هناك اتجاه ملموس نحو إقامة المكتبات العامة حتى أوائل القرن التاسع عشر ، ذلك الإتجاه ذو الدوافع الإنسانية الخيرة جاء نتيجة للحركة المنهجية [1] ، والثورة الأمريكية والثورة الفرنسية .

ولقد أقيمت المكتبات العامة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر فى كل المدن الكبرى فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه المكتبات عادة مكتبات اشتراك خاصة تقتصر عضويتها على الطبقة المتوسطة الدنيا. أما الطبقة فوق المتوسطة والراقية فكانت تشترى كتبها.

ولقد أدى انخفاض تكلفة إنتاج الكتاب ـ بفضل التصنيع وتطور

---

(1) Methodial movement.

الطباعة الرخيصة ـ إلى انحلال هذا النوع من المكتبات . وفى نفس الوقت رسخ فى أذهان الناس أن القراءة يجب أن تقدم كخدمة عامة . وكان لفرض الضرائب المحلية فى نيو هامبشير بالولايات المتحدة فى سنة ١٨٤٩ أثره فى إقامة مكتبات عامة . وفى السنة التى تلت كانت المملكة المتحدة أول دولة تسن تشريعا برلمانيا لتمويل المكتبات من الأموال العامة . ولقد افتتحت مكتبة مانشستر العامة فى سنة ١٨٥٢ فى المملكة المتحدة . وفى سنة ١٨٥٤ أفتتحت مكتبة بوسطن العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية تلك المكتبة التى احتلت بعد ٣١ سنة من افتتاحها أول مبنى فى العالم ينشأ خصيصاً لأغراض القراءة العامة . وفى سنة ١٨٦٢ حذت الحكومة الفرنسية حذو أمريكا فقررت إنشاء مكتبة مدرسية فى كل مدرسة ، وفى نفس الوقت أقامت الحركات الديمقراطية مكتبات عامة فى جميع أنحاء الدولة إيمانا منها بأهميتها فى نشر المبادىء والأفكار .

ومع ذلك فاستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حيث انتشرت مكتبات البلديات بفضل اندرو كارينجى ، لم تأت هذه الحركات التجديدية بالثمار السريعة التى توقعها الخبراء . لقد كان التقدم بطيئا وكانت هناك سقطات كثيرة واضمحلال فى كثير من الحالات ، فتقادمت المجموعات وتناقص عدد القراء بسبب فتور الحماس لدى القائمين على الدعوة وافتقارهم إلى التأييد بين الجماهير . لقد واجهوا أزمة بسبب نزعاتهم العملية : إما أن يعيروا فقط الكتب التى تعبر عن مبادئهم ومثلهم أو أن يطردوا القراء الذين يبحثون أساساً عن الترفيه .

إن القراءة لا يمكن أن « تسدى » كمعروف . إنها لا يمكن أن تزرع بالعنف فى مجتمع يفتقر إلى المناخ الملائم وإلى سياسة ثقافية إجتماعية

شاملة تهيىء الظروف اللازمة لتقدمها . لقد كتب أحد الخبراء : « لقد تقدمت المكتبات العامة في الدول الناطقة بالانجليزية . . . في بيئة محابية مزدهرة . والقوانين التي صدرت عن مستوى أعلى جاءت عن طيب خاطر ولم تأت قسراً . إنها فقط تسمح للسلطات المحلية بانشاء أو تمويل المكتبات. أما إجراءات الإدارة فتتم على المستوى المحلى . إنها ككل الإنجازات الموجودة بالفعل تسعى إلى إيقاظ الرأى العام وتسعى إلى تأييد من السطات».

وفي معظم الدول لم تبدأ هذه الإتجاهات إلا مع بداية سنة ١٩٣٥ في الوقت المناسب (وليس مجرد اتفاق) عندما وصل المجتمع الصناعى إلى مرحلة إنتاج الكتب بأعداد مهولة. وهكذا بدأ تنظيم القراءة العامة في كل أنحاء الدنيا في منتصف الأربعينات على نفس النظام المعمول به في الدول الناطقة بالانجليزية أو بطرق أخرى كما هو الحال في الدول الاشتراكية على وجه الخصوص .

لقد كانت المكتبة في الواقع ساكنة : لقد كانت مستودعاً ، وأصبح التركيز الجديد على الحركة : حركة المجموعات ، أى تجديدها باستمرار لتواكب الإنتاج الفكرى الغزير والمتنوع ، حركة الكتب ليس في أن تبقى داخل حجرات القراءة ولكن في إعارتها وتداولها بين السكان ؛حركة مركز التوزيع الذى يتفرع ويخرج ليقابل القارىء في مجرى حياته اليومية ؛ حركة الجهاز الذى يستخدم كل وسائل الإتصال الأخرى ليصاحب ويسهل ويطيل أمد الصلة بين الكتب والقراء ، وأخيرا حركة العملاء الذين يمثلون فئة إجتماعية معينة أو يجمعهم حب الكتب ولكنهم جميعا يعكسون إختلافات المجتمع التى لا نهاية لها في مخاض التغيير .

إن « ثورة المكتبات » ما يزال أمامها طريق طويل قبل أن تصل

فى تأثيرها ونطاقها إلى « ثورة الكتاب ». ففى دراسة نشرها مركز التوثيق الفرنسى [1] فى سنة ١٩٦٨ كان عدد الإستعارات السنوية للشخص الواحد من المكتبة العامة ٩ر٤ فى المملكة المتحدة و ٧ فى الدنمرك و ٥ر٤ فى الولايات المتحدة و ٥ر٤ فى الاتحاد السوفيتى و ٨ر١ فقط فى جمهورية ألمانيا الاتحادية و ٢ر١ فى أسبانيا و ١ر١ فى سويسرا و ٩٤ر. فى اليابان و ٧٤ر. فى فرنسا

إن علاج هذه الحالة يمكن أن يتخذ عدة أشكال، بعضها رسمى بطبيعته ففى المقام الأول لا بد من وجود خدمة مكتبية على النطاق القومى ، مكتبة أو مكتبات قومية ثم ببليوجرافية قومية . ذلك أن المكتبة كمشروع تمثل أساس مكتبة القراءة العامة ، إلى الحد الذى تستطيع فيه تطويع خدماتها المقتضيات الجديدة لحركة الكتاب . والقضية فى معظم الدول المتقدمة هى أساساً قضية تعديل للأوضاع . أما فى الدول النامية فإن إقامة خدمة مكتبية على النطاق القومى أو النطاق المحلى ، واجب يجب أن يعطى الأولوية . لقد وضع إجتماع خبراء إنتاج الكتاب وتسويقه فى آسيا الذى نظمه اليونسكو فى طوكيو فى سنة ١٩٦٦ التوصية التالية على رأس قائمة التوصيات : « لا بد أن تضع كل دولة خطة متكاملة لتنمية المكتبات كجزء من برنامجها فى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية » .

إن الخطوة الرسمية الثانية هى احتضان كل المبادرات التى تقوم بها الجماعات الخاصة أو السلطات العامة لاقامة مراكز التوزيع الكتب لسد احتياجات الأفراد فى البيئة المحيطة بها . ففى المدن الكبيرة تقوم مكتبة البلدية بفروعها التى تخدم الأحياء ، والتجمعات السكانية ويساندها عدد من

(1) Documentation Francaise.

المكتبات السيارة كأفضل الوسائل وأكثرها إنتشاراً فى الخدمة المكتبية. بيد أن المشكلة قد تتعقد بالنسبة للمناطق الريفية ولعل أحسن الحلول يكمن فى استخدام المكتبات المتنقلة (السيارة) أو محطات الكتب التى تمول بالكتب من مستودع مركزى ولكنها لن تكون فعالة جدا إلا إذا تلقت المساعدة عن طريق شبكة من المراكز الثقافية ، وأندية الشباب والمراكز الاجتماعية التربوية أو الدينية أو السياسية أو الاتحادات المهنية أو على الأقل من المدارس المحلية وأيا كان النظام الذى يطبق فلابد له من أن يتكامل بقدر الإمكان مع حياة الشعب . وهكذا فإن استغلال المكتبات المدرسية لتنمية عادات القراءة العامة لهو أمر فعال وخاصة فى الدول النامية كما أشار إلى ذلك إجتماع خبراء تنمية الكتاب فى إفريقيا الذى نظمه اليونسكو فى أكرا ١٩٦٨ ، وهذه المبادىء عولجت فيما سبق فى الفصل الخاص بالتوزيع .

وثمة سبب آخر لربط المكتبات العامة بالمكتبات المدرسية هو أن شباب المدارس هم من أخلص وأفضل رواد المكتبات العامة. ففى المكتبات التى بها أقسام خاصة بالشباب يمثل الشباب من ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من مجموع القراء . وفى الواقع يزداد عدد مكتبات الأطفال فى كل يوم ويزداد عدد روادها عن عدد رواد مكتبات الكبار. إن الأطفال فى سن ما قبل المدرسة من بين القراء المواظبين .

وتندرج مكتبات المصانع أيضاً فى قائمة التوسع المكتبى ، وهى مكتبات متطورة فى الدول الإشتراكية خاصة ، كما انتشرت أيضاً فى كل الدول الصناعية فى العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة . وهذه المكتبات تختلف اختلافا بينا فى تكوينها ومعاييرها تبعا للاتحاد التجارى أو الإدارة التى تتبعها . ومن المكتبات التى تستحق الذكر فى هذا الصدد مكتبة مصنع

رينولت[1] فى بيلانكور (فرنسا) والتى تديرها إدارة المصنع ويربو رصيدها على ٥٠٫٠٠٠ مجلد ، وقامت فى سنة ١٩٦٦ بـ ١٠٣٫٠٠٠ إعارة لما يزيد عن ٣١٢٠٠ عامل . ومع ذلك فان وضع هذه المكتبات غير مرض وكثير منها لا تصل خدماته لأكثر من ١٠٪ من الأفراد . والصعوبات التى تصادفها عديدة : قصور المخصصات المالية ، والشك أو اللامبالاه من جانب أصحاب العمل ، ومشاكل مادية أو خلقية من جانب العمال أنفسهم . وهناك مشكلات خطيرة تتعلق بموظفى المكتبة أنفسهم فقد أثبتت التجارب أن مكتبة المصنع لا يمكن أن تؤدى وظيفتها على خير وجه إلا إذا كان العاملون بها من بين مستخدميها ويعرفون عن قرب كل جانب فى حياة العمال . وهكذا فانه بالإضافة إلى القدرة المهنية ينبغى أن ينتمى الموظفون بالمكتبة إلى الوسط العمالى الذى لا يلمس بوضوح إلا فى الشركات الكبرى وهناك حل بديل هو تشكيل لجنة من العمال تتوفر على إختيار الكتب التى تضاف إلى رصيد المكتبة .

ويجرنا هذا إلى مسألة إعداد أمناء المكتبات ، وهى الخطوة الرسمية الثالثة : يوجد فى الوقت الحاضر فى أنحاء العالم كثير من مدارس أمناء المكتبات على كافة المستويات وتتخذ الخطوات لتوسيع نطاقها . ومع هذا، فمن الواضح أنه بالاضافة إلى أمين المكتبة المتخصص فى علوم المكتبات لا بد من وجود فريق من المساعدين لهم اهتماماتهم بالوسط الذى يقدمون الخدمة المكتبية له. ونحن نرى اليوم خطوط الأمين ـ ؟؟ المصلح[2] تتكون إنه أساساً مصلح إجتماعى ومربى ، مهتم بالتكنولوجيا أو عضو إتحاد

---

(1) Renault Factory.
(2) The Librarian - Promoler.

تجارى نشيط وقد تلقى تدريباً مكتبياً متخصصاً، وتعلم كيفية إستخدام كل وسائل الإعلام بما فى ذلك المواد السمعية البصرية ، ونتيجة لهذا التدريب المختلط يكون قادراً ، بلباقته فى الوسط الذى يعمل به، على أن يمنع الكتب من أن ينظر إليها كشىء غريب دخيل وأن يمنع القراءة من أن ينظر إليها على أنها معروف « يسدى » .

كيف يمكن احضار القارىء للكتاب ؟

يركز كثير من الدراسات على إكتشاف مايقرأ الناس بالفعل بقصد إستقراء مايحبون قراءته مستقبلا باختصار ، بقصد التعرف على أذواقهم . وقد جاءت النتائج بصفة عامة مخيبة للآمال . ففى إحدى هذه الدراسات يتضح أن بعض الناس يبحثون عن المعلومات وآخرون يقرءون بقصد الهروب وآخرون للتثقيف الذاتى . وعلى سبيل المثال فان بعض الأطفال فى إحدى الفئات سيقرءون موبى دك[1] لمعرفة صيد الحوت . وآخرون سيقرءونها للمتعة التى يحصلون عليها من المغامرات المثيرة التى يتضمنها الكتاب بينما البالغ قد يسقط على نفسه دراما الكابتن اهاب .

ويستتبع هذا فى محاولة التعرف على الأذواق ، التعرف على عملية القراءة إلى جانب التعرف على النص المقروء . بمعنى آخر : بالإضافة إلى أن نسأل الناس عما يقرءون ، من الضرورى أن نسألهم عن كيف ولماذا يقرءون .

إن الإجابات التى يقدمها القراء فى هذا الصدد يصعب تفسيرها . فعندما سئلوا عن دوافعهم للقراءة أجاب عدد كبير منهم أنهم يقرءون « للتسلية » أو « للاسترخاء أو للترويح » أو « للهروب من كل شىء » .

---

(1) Moby Dick.

ومن غير المعقول أن نستخلص أن القراء الذين يحاولون الهروب من الواقع إلى دنيا الكتب يمثلون فئة متجانسة فى مقابل فئة الأشخاص الذين يقرءون بقصد الحصول على المعلومات أو ازيادة معارفهم العامة أو للتثقيف الذاتى . فإن فكرة الهروب فى حد ذاتها فكرة غامضة مبهمة . وعلى الرغم من أن هذا المسلك قد يعتبر معيبا إلى حد ما فى الوقت الحاضر ، فإن المعنى الحقيقى للهروب قد يعنى المدخل إلى الحرية وبالتالى يؤدى إلى إتساع الآفاق فى التفكير .

إنها الرغبة فى اكتشاف طرق جديدة تساعدنا على رصد مبدئى لسلوك القراء . ولأن القراءة لدى بعض الناس هى مجرد نشاط واحد من أنشطتهم اليومية . ولدى البعض الآخر عمل إختيارى له قيمته وإعتباره . وبمعنى آخر تعتبر القراءة العرضية والقراءة ذات الدافع ظاهرتين منفصلتين، فالظاهرة الأولى تضع الكتب فى قائمة السلع الإستهلاكية . وكلمة « تمضية الوقت » هى أحسن الألفاظ ملاءمة فى هذا المقام ، إنها تشير إلى نشاط يؤدى لشغل الوقت مثل تناول مشروب أو حل الكلمات المتقاطعة أو مشاهدة أول برنامج يجده المرء فى التليفزيون بطريقة غير واعية . نفس هذا التمييز بين ذلك النوع والقراءة ذات الدافع يشبه التمييز بين الحادثة القصيرة أو تبادل ملاحظات روتينية فى مكان عام وبين المناقشة الطويلة فالأولى دائما توضع بين قوسين . إن أستاذ الجامعة عندما يقرأ قصة بوليسية فى القطار لا ينغمس فى الكتاب الذى يقرؤه ولكنه فقط يبحث عن الاسترخاء .

والبحث فى القراءة عن طريق الأسئلة المباشرة مستحيل من الناحية العملية . وتقسيم طرق القراءة إلى نوعين لا يفترض بالضرورة وجود نوعين من القراء . فالشخص الواحد الذى قد يقرأ أحيانا للتسلية قد يقرأ أحيانا

أخرى لغرض معين . وقد ينتقل القارىء من هدف إلى هدف آخر أثناء قراءته للكتاب الواحد . ولا بد أن كلاً منا قد إستيقظت رغبته فى القراءة عندما إسترعى ، إنتباهه نص مانجأة ، أو أثار عقله أو حرك عواطفه . وقد تتغير طريقة قراءة الفرد كلية بحيث يجد نفسه مضطراً إلى العودة للخلف و إعادة القراءة بالطريقة الجديدة .

إن القراءة العرضية تنتشر بطبيعة الحال إنتشاراً واسعاً فى الدول المتقدمة صناعياً . وكثير ممن يذكرون بأنهم لايقرءون ابدأهم فى الواقع يقرءون بأكثر مما يعتقدون على الأقل فيما يتعلق بالصحف اليومية رغم أن ذلك لايعد قراءة حقيقية . إن الصحف والكتب معاً قد تقرؤ بطريقة عرضية أو لغرض معين ولكن قراءة الصحف بالذات يمكن إعتبارها فى منطقة وسط بين العرضية والغرضية .

ويجب ألا ندهش إذا عرفنا أن القراءة ذات الدافع تنتشر أكثر بين رواد المكتبات العامة ، ذلك أن إرتياد المكتبة فى حد ذاته يعكس رغبة أكيدة فى الوصول إلى الكتب ، وعلى سبيل المثال فإن ١٠٪ من القراء فى المكتبات العامة أو المدرسية فى تشاد كشفوا عن أنهم يقرءون « حتى لايبغضوا » ، « حتى ينسوا » أو « لكى يسلموا أنفسهم للنوم » . بينما أشار ٥١٪ من القراء فى إحدى المدن الفرنسية — وربعهم فقط يستخدمون المكتبة — إلى أنهم يقرءون « للتسلية » « وللاسترخاء » ، « لينغلق على نفسه » أو « ليهرب من كل شىء » .

ولكن حتى فى هذه الحالة يصعب أن نكتشف الدافع الأصيل للقراءة من غيره . فالقراءة « للنسيان » أو « للتسلية » قد تكون متعمدة تماماً نتيجة إختيار واعى ، وإن عملية الإختيار هى التى تميز القراءة الغرضية .

فالقارىء لايقرأ ببساطة أى شىء يقع تحت يده ، ولـكنه يقرأ نوعاً معيناً من الـكتب أو أنواعا معينة من الـكتب بصرف النظر عن قيمتها فى أعين خبراء الثقافة . أما فى القراءة العرضية فعلى العـكس من ذلك ليس هناك سوى معايير قليلة متماسكة فى إختيار مادة القراءة وهى على قلتها معايير سلبية أو على سبيل المثال فإن أى شىء يتطلب مجهوداً أو يتعارض تعارضاً بيناً مع العادات المقبولة يرفض من جانبهم .

إننا نستطيع أن نميز بين أنماط القراءة الغرضية (ذات الدافع) بناء على طريقة إختيار الـكتب ، فبعض القراء يختارون الـكتب بناء على موضوعاتها وبالتالى يعلقون أهمية كبيرة على عنوان الـكتاب ، بينما آخرون يختارون الـكتب بسبب مؤلفيها أو لأنها جزء من سلسلة يعجبون بها . وبصفة عامة ينتمى إلى الفئة الأولى هؤلاء الأشخاص الذين يبحثون عن الحقائق سواء كانت حقائق عملية أو نظرية مجردة . والفئة الثانية تنتظم قراء القصص بصفة خاصة . وهذه بطبيعة الحال فروق عامة جدا لأنه كما أشرنا من قبل ، يعتمد إستخدام الـكتاب أكثر مايعتمد على إستعدادات القارىء النفسية وكذلك على قصد المؤلف . ومن الممكن أن يبحث المرء عن الحقائق فى رواية ، كما قد يطلق لخياله العنان فى قراءة كتاب تاريخى أو كتاب عن الأنساب أو حتى كتاب علمى .

وتـكشف بعض الدراسات التى تجرى الآن عن أن طرق الإختيار هذه تتوافق مع نمطين أساسيين من أنماط السلوك ، يمكن أن يسمى أحدهما بالسلوك الفرضى والثانى يسمى المشاركة . فى النمط الأول يظل القارىء مستقلا بذاته ، وعلى مسافة مما يقرؤه وبوجه بإقتدار طريقته فى القراءة على ضوء إحتياجاته . وفى النمط الثانى يدخل القارىء فى العالم الذى يصفه

الكتاب ويسقط على نفسه البطولة إذا كان ثمة بطل ويتخيل نفسه فى العالم الذى يقرأ عنه كما لو كان عالما حقيقياً .

ويتوافق السلوك الغرضى مع القراءة لأغراض إستعلامية أو تربوية لأسباب مثل : « أنا أقرأ لاوسع أفقى ، لأجمع الحقائق ، لأتعلم ، لأزيد معلوماتى العامة ، لرفع مستواى التعليمى ، لتنمية ميولى لزيادة معلوماتى عن موضوع معين ... » . أما سلوك المشاركة ، الذى هو سلوك أدبى على وجه التحديد ، فهو أعقد وأصعب من أن يشخص . والأسباب التى ذكرت فى تفسيره غامضة ومخيبة للامال : مثل « أنا استمتع بذلك ؛ أنا أحب ذلك ، أنا مشدود إليه ؛ أنا أجده ممتعا ومثيراً ، إنه يجعلنى أحلم ، وأهرب من الواقع . » وطريقة المشاركة نفسها ليست واحدة دائما : فالمرء لا ينغمس فى رواية بنفس الطريقة التى ينغمس بها فى قصيدة .

ولأغراض الدراسة فى هذا الكتاب قد تقتصر على التمييز بين هؤلاء الذين يخرجون بشىء من قراءتهم وهؤلاء الذين يلقون بأنفسهم فيها . فالسن والوضع الاجتماعى والمستوى التعليمى كلها تلعب دوراً ما على الرغم من أنه دور غير مباشر . وأقصى ما يمكن القول به هو أن الأشخاص ذوى المسئوليات والذين يحسون بها عادة ما يلجأون إلى القراءة الغرضية ، بينما الأشخاص الذين يحسون بوطأة الحياة يميلون إلى نمط المشاركة . إن طريقة الفرد فى فى القراءة يعتمد إلى حد كبير على طريقته فى الحياة وعلى علاقته الواضحة بالعالم الذى يعيش فيه .

إن الاعتبارات السابقة تفترض أن التحول من عدم القراءة إلى القراءة هى بالدرجة الأولى مسألة تنظيم رسمى ولكن مشا كل التحول من القراءة

المرضية إلى القراء الغرضية يصعب حلها لأن هذه المشاكل متنوعة إلى حد كبير .

وأول هذه المشاكل وربما كانت أكثرها خطورة يتصل بمادة القراءة نفسها . فتشجيع الناس على القراءة لا فائدة منه إذا لم تتيسر الكتب التى تروقهم وتجذبهم . وليست المشكلة مجرد مشكلة إختيار . فان أكثر من نصف القراء فى العالم كما رأينا لا يجد مواد القراءة التى يحتاجها لسد متطلباته الأساسية .

وذلك على خلاف كثير من الصعوبات الموجودة فى الدول الناشرة الكبرى . فان إنتاج الكتاب بها من الغزارة بمكان بحيث يصعب على القارىء « الغرضى » (ذى الهدف) أن يكتشف الكتب ذات المحتوى الفكرى الذى ينشده ، ومن أين يحصل عليها . وأكثر من هذا فان القارىء « المشارك » يشعر بأن الكتب المتيسرة لا تقدم له نقطة التقاء إذ أنها تقدم خبرات غريبة عنه بلغة محدودة .

والطريقة الوحيدة للتغلب على الصعوبة الأولى هى إقامة وتطوير خدمات توثيق وإعلام على النطاقين القومى والدولى تكون فى متناول كل فرد . ولكن حتى هذا الحل لن يكون مجديا إلا إذا جاء انسياب المعلومات فى طريقين ، وأن يتعرف ناشرو الكتب على حاجات القراء وكيف يعبرون عنها . وهذا مما يتطلب اتصالا مباشراً ومنتظماً ، لعله موجود بالفعل ولكنه غير كاف . فقد يكون من اليسير إرضاء القارىء باقتباس يتم داخل بلده أفضل من ترجمة بلغة واسعة الانتشار أو إعادة طبع مبسطة .

إذن لا يمكن إحضار القارىء إلى الكتاب إلا إذا يسرنا الكتاب

بالفعل للقراءة . وفى قليل من الدول وبخاصة الدول الاشتراكية يبذل جهد لتنمية الاتصال المباشر بين المؤلفين والقراء ، ولكن ما يزال الطريق طويلا نحو هذه الغاية .

ففى المقام الأول يجب أن يكون القارىء فى وضع يمكنه من التعبير عن نفسه . لقد كانت التقاليد الأدبية تقصر وسائل التعبير هذه على قلة من المثقفين مزودة بالأسلحة الضرورية لذلك وبوسائل تبادل الأفكار . وكان هذا هو الهدف الرئيسى من نظام التعليم التقليدى وما يزال هذا هو الطريق فى تكوين الرأى عن طريق المقالات النقدية ، والمحادثات والمناقشات التى للقارىء مع المؤلفين والفنانين والأكاديميين والمهنيين فى تجارة الكتب — كباعة الكتب وأمناء المكتبات — وأحيانا مع القراء الآخرين فى نفس مستواه الفكرى . وبرغم كل المظاهر فان القارىء المثقف لا يكون منعزلا أبداً أثناء القراءة .

بيد أن القارىء العادى ليس فى نفس الوضع ، فان الافتقار إلى خطة عامة ولغة ، تعبر عن آماله وردود الفعل لديه يجعله فى منأى عن البرج العاجى الذى يقبع فيه الآخرون . وإن إمداده أو على الأقل مساعدته على بناء هذه الخطة وتطوير تلك اللغة يجب أن يكونا من الأهداف الأولى لتنمية القراءة .

لقد كتب أحد الخبراء عن ظروف القراءة فى بعض الدول الافريقية يقول : « إن محاولة سحب أحد الأفراد فى إفريقيا خارج مجتمعه ينظر إليها بريبة وشك وينظر إليها على أنها تهديد للجماعة ، ومن ثم فان الوقت الذى ينفقه الفرد فى القراءة ، إذا لم يكن استثماراً يعود بالفائدة على الجماعة كلها ، سيجعل المجتمع الافريقى بدين عملية « القراءة الفردية » . ويجب ألا نقلل من

أهمية هذه العقبة على الرغم من امكانية التغلب عليها بادخال نظام نوادى الـكتب وتوسيع نطاقها مثلا .

وبالمثل يمكن أن يقال عن التغييرات الضرورية فى تنمية القراءة فى كل البيئات . فان الطرق العديدة التى اختبرت أو التى تطبق لوضع خطة إجتماعية تدور حول الـكتاب وإيقاظ دوافع القراءة عند القارىء وإعطائه الفرصة للتعبير عنها ، يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات واسعة : (١) طرق جماعية مثل نادى القراءة المنظم أو إجتماع يعقد كملحق لنشاط آخر (٢) طرق تصويرية تبدأ بمعرض بسيط وتصل إلى مشاهد تمثيلية (مثل مونتاجات الـكتب) باستخدام المسرح والسينما والفوانيس السحرية والتسجيلات الصوتية أو التليفزيون المحلى (٣) أو خليط من هذه الطرق حيث تسخر كل إمكانيات المجتمع فى فترة محدودة للحديث عن موضوع كتاب معين أو سلسلة كتب.

وتعتبر شبكة متاجر الـكتب والمـكتبات بؤرة لهذه المناشط ، إذا أخذت متاجر الـكتب ترتبط أكثر بحياة المجتمع إلا أن المتاجر فى الدول النامية لم تهيىء نفسها بعد للقيام بهذا الواجب . وإن من بين الأهداف الرئيسية لخبراء الإعلان وتنمية مبيعات الـكتاب كيفية إستغلال كل نقطة توزيع (وخاصة فى المناطق الريفية) لتصبح مركزا للاعلام عن الـكتاب ، وكيفية إستغلال عملية البيع بالبريد لتكوين جماعات نشاط ، يكون لـكل قارىء فيها رأيه . إننا يجب أن نـكتشف كيف يعطى الـكتاب مكان مركزياً فى حياة المجتمع الحديث ليس فقط كسلعة إستهلاكية ولـكن كوسائل للاعلام والإتصال والتعبير .

ولنفس الأسباب يجب أن تصل الـكتبة — ليس فقط كمستودع للـكتب بل كمركز توزيع أيضا — إلى الجماهير وتجذب الناس إلى دنيا الـكتب .

وهذا ممكن لو أن المكتبة تواجدت حيث يتجمع الناس لتدعوهم إلى القراءة — للقراءة والمناقشة . إن المكتبة لا ينبغى لها أن تغفل أيا من اللغات التى يستخدمها المجتمع الإنسانى : اللغات التقليدية للكلمة المنطوقة، وللحركة والصورة ، أو اللغات الحديثة للمواد السمعية البصرية. إن المكتبة يجب أن تهيىء الفرصة لتتفاعل الكتب مع كل المواد الأخرى — الرقص، المسرح ، الصحف، التليفزيون — تلك المواد التى تعبر عن الأفراح والأتراح والاهتمامات فى الحياة اليومية سواء كانت فى الرياضية أو السياسة ، أو التكنولوجية أو الحب أو المشاكل الاجتماعية أو الدينية .

ومع ذلك فإن أهم واجب فى هذا الشأن يقع على عاتق المدرسة . ولقد أشرنا من قبل إلى أن مرحلة ماقبل المدرسة مرحلة حاسمة فى تكوين عادات القراءة وهنا تكون لرياض الأطفال فضل البدء فى إدخال الكتب فى حياة الأطفال ليس كأدوات تعليمية ولكن كتجربة مستمرة ليكتشف الطفل نفسه ويكتشف العالم حوله . إن التعبير الفردى عن الذات فى هذه السن المبكرة ، والذى يمارس فى إطار جماعى ، هو أفضل شكل من أشكال ممارسة القراءة الأولية . وفى المرحلة التالية لممارسة القراءة بلغة مكتوبة يكون الطفل قد سيطر على وسائل التعبير ومن ثم يكون قادراً على الرجوع إلى الكتب للحصول على إجابات لتساؤلاته ورغباته يشعر بها ويستطيع التعبير عنها بوضوح . إن تدريس الأدب يجب أن يقدم نوعا من رحلات الإكتشاف تقود الطفل إلى أن يتعرف بنفسه على الأدب القديم والحديث الذى يتوافق مع رغبة تتأجج فى داخله ، ويمكن إذا أمسك بها أن تؤدى طول حياته إلى أحسن الثمرات .

ويمكن لجماعات أو جمعيات كتب الأطفال التي يديرها أولياء الأمور أن تقـــــدم حوافز قيمة للقراءة « الترويحية » من جانب الأطفال .

القراءة والنشاطات الاخرى المتصلة بها :

لا ينبغي لنا أن نفكر في القراءة فقط كنشاط يبدأ وينتهي بالنص المطبوع داخل الكتاب ، بل على العكس فإن كل الدلائل تشير إلا أنه كلما كان دافع القارىء إلى القراءة كبيرا كلما قل إقتصاره على الكتب . فقراءته تسبقها وتلحقها قراءات أكثر بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، وتسبقها وتلحقها أشكال أخرى من الاتصال .

ولا نحتاج في هذا الصدد إلى أن نشير بايجاز إلى الصحف اليومية والسينما والراديو والتليفزيون ، حسب الترتيب الزمني لظهورها . فوسائل الإعلام هذه تسود عصرنا ولكنها لا تمثل إلا جانبا واحداً حديث الظهور نسبياً من الاطار الكامل الذي توجد فيه الكتب .

وفي كل من هذه الوسائل تكون نسبة الاستعمال « العرضي » أكبر إذا قورنت بالكتب . وأكثر من هذا فإن هذه النسبة تتفاوت : فقد يترك أحد الأشخاص الراديو دائرا طول اليوم خلفه ولكنه لا يستمع إليه إلا في أوقات معينة وبالمثل قد يقوم بالذهاب الى السينما عدداً من المرات أو يشاهد التليفزيون .

ولقد أثبتت الدراسات أن وسائل الإتصال الجماعي بصفة عامة لم تؤثر تأثيراً ذا بال على عادات القراءة . ومعنى هذا احصائيا أن الأشخاص الذين يقرءون الكتب لا يستخدمون هذه الوسائل بأكثر أو أقل من القراءة.

وعلى الرغم من أن هذه النتيجة مخيبة للامال الا أنها على الأقل تجعل من الممكن وقف التحامل السائد فى الأوساط الفكرية بأن وسائل الاتصال الجماعى تمثل تهديداً خطيراً للكتب . ومع هذا فإن إدخال التليفزيون فى دولة ما يؤدى إلى تنمية القراءة ولو أن هذه التنمية أقل من أن تلاحظ . وتلك حقيقة ثبتت فى الدول المتقدمة .

وإذا ماتجاوزنا الملاحظات الإحصائية البسيطة فلقد يؤدى ذلك بنا إلا وضع بعض الفروض وأكثر هذه الفروض سهولة فى تحقيقها تلك التى تتعلق بالصحف . فإن جانبا كبيرا مما ذكرناه عن قراءة الكتب ينسحب على بعض أنماط قراءة الصحف . والعلاقة الوثيقة بين الكتاب والصحيفة تكمن فى أن الصحيفة فى هذه الأيام — بعد أن حلت محلها الوسائل السمعية البصرية فى إعطاء الأخبار أولا بأول — تسعى إلى التعليق على الحدث ، وتصوره وتضعه فى مكانه بين الأحداث الأخرى أى تترجمه إلى لغة الأحداث المحلية اليومية .

وهذا هو السبب فى أن قراءة الصحف تعتبر دائما دليلاً ممتازاً نحو قراءة أنقى وأسهل . ولكن العلاقة بين الكتب والدوريات تختلف إختلافا بينا من دولة الى أخرى ، وتزداد هذه الاختلافات فى الدول ذات التقاليد الفكرية العميقة الراسخة . أما فى حالة الدول النامية فلانستطيع اثبات وجود علاقة دائمة ومتينة بين التقدم فى توزيع الكتب والتقدم فى توزيع الصحف ويجب أن ينظر الى الكتب على أنها تمثل جزءا من شبكة الإتصال المطبوعة يماثل فى الحجم ، على النطاق العالمى ، شبكة اتصال المواد السمعية البصرية . وأى سياسة للقراءة يجب أن تضع هذه الحقيقة فى

اعتبارها: ان الصحافة ودور النشر لهما هدف واحد مشترك هو سد الحاجة الى المعرفة ، والى الفهم وأن يتحدا معاً لتنمية المعرفة وتوضيح الأفكار وتحديد الآراء تلك الأمور التى تعتبر من بين أقوى الدوافع الى القراءة .

وثمة أمور أخرى : فعندما يسأل القراء المتمرسون بعد مشاهدة فيلم يجيبونه عما إذا كانوا يريدون قراءة الكتاب الذى بنى عليه الفيلم أو على العكس ما إذا كانوا بعد قراءة الكتاب يحبون أن يشاهدوا الفيلم الذى يصوره الكتاب ، فإن جانباً كبيراً من القراء — أكثر من النصف — سوف يجيب على السؤالين بالإيجاب — ويبدو أن هؤلاء الذين أجابوا على هذا النحو يمثلون سلوك « المشاركة » فى عاداتهم القرائية . ويكشف هذا عن أن نمط قراءة « المشاركة » يمثل مظاهرة فكرة على مستوى الإتصال المطبوع . إن القراءة بالنسبة لهذا النمط من القراء معناها أن يعيش القارىء فى مغامرة فكرية أو عاطفية تمثل جزءاً متكاملاً من حياته . فالإرتباط بمؤلف أو بطل أو فكرة ماهو رباط شخصى يفسر لماذا يختار كتبا لمؤلف معين أو فى سلسلة معينة : إنه يريد أن يدخل مرة أخرى إلى عالم مألوف له ينتمى إليه فى الخيال على الأقل . والسينما تدخل إليه مباشرة وكذلك تفعل الإذاعة بطريقتها الودية وإنسيابها الحر حيث تسمح لخياله أن يبنى وأن يرسم تجربة ثم تأتى القراءة ، التى تجعله يسيطر على ملكاته الداخلية ، لتتوج هذا كله .

أما التليفزيون، جهاز الإتصال المتعدد فمايزال غير مفهوم ولا يمكن السيطرة الكاملة عليه وله تأثيره الذى يشبه الى حد كبير تأثير الصحافة والسينما والإذاعة معا وله ميزة نقل الحدث فى نفس وقت وقوعـــه . والتليفزيون أيضا يستخدم القصص : انه يستهلك المادة الأدبية بسرعة لا تترك

وقتا للتفكير الفردى الذى يشكل جزءا من عملية القراءة ، أو فى عملية الكتابة ، على الأقل فى مجال القصة .

ولهذا السبب كانت آثاره متناقضة . فالتليفزيون من جهة يخلق حاجة ملحة لقراءة المادة المطبوعة ومن هنا يعتبر من أفضل حلفاء الكتاب والصحيفة . ومن جهة ثانية فإن جهاز إنتاج وتسويق المطبوعات لا يستطيع أن يتمشى مع السرعة الجنونية للتليفزيون ، ولهذا يقتصر التليفزيون على وسائله الخاصة وينغلق فى دائرة مقفلة تلبس بها المجسمات ثوب الحقيقة مما يمثل تهديداً خطراً لحرية المشاهد . وإن حرية المشاهد فى أن « يتحول » عن التليفزيون ليست إلا حلا سلبيا لهذه المشكلة .

إن الخطر لا يمكن تجنبه إلا بالتنسيق الكامل والانسجام بين وسائل الإتصال . ففيما يتعلق بعمل الناشر يجب أن يفكر فى الكتاب وفى علاقته بما اصطلح على تسميته بالحقوق الجانبية :أى إستغلال الكتاب فى الصحافة ، والإذاعة ، والتليفزيون أو السينما . أى لا ينبغى أن يفكر فيه فقط على أنه حدث أدبى ولكن فى كل ما يمكن أن يترتب عليه . وهذه لا يعنى أن كل كتاب سوف يقيم الدنيا من حوله ولكن علينا أن نتوقع أنه يدخل فى إطار خطة شاملة وأنه عندما يدخل دائرة التوزيع لن يقيم معركة فردية وسط الجماهير التى لديها ألف شاغل يمنعها من القراءة .

إن المرء قد يتساءل « لماذا القراءة ؟ » . وليس ثمة إجابة شافية . ولكن هناك حقيقة بسيطة هى أن الوضع الحالى للمواد السمعية البصرية لا يسمح لها بأن تعمل بدون تعضيد من جانب المواد المكتوبة (المطبوعة) . ولا تستطيع كل الوسائل التكنولوجية المعاصرة الآن كما لم تستطيع

من قبل ، أن تمنع الـكلمات المنطوقة والصور من الذيوع والانتشار في وجود الـكلمة المـكتوبة . وقد لاتستطيع الـكلمة المـكتوبة أن تعيش وتستمر في حضارتنا المتغيرة كما عاشت من قبل ولـكنها لاتزال تسلح القارىء بقوة الحوادث التاريخية وتصوير المعانى وإعادة التفســـير والفهم والنقد السابق : وفي كلمة واحدة إنها تسلحه بكل وسائل حريته.

* * *

الفصل السابع

النتائج

أدى استمرار وجود مجاعة الكتاب فى أنحاء كثيرة من العالم إلى شحذ الجهود المتزايدة لتقديم الغذاء الفكرى المناسب لنا . ففى المقام الأول أخذت الحكومات زمام المبادرة فى ميدان النشر ليس فقط فى الدول النامية ولكن أيضاً فى الدول المتقدمة حيث أدرجت الكتب التعليمية فى برامج المعونة الخارجية . كما قامت مهن الكتاب نفسها بتقديم الحلول لمجاعة الكتاب المعقدة ضمن ما قدم من حلول أخرى كثيرة .

ولما اقترب العام الدولى للكتاب ١٩٧٢ تبنى الاتحاد الدولى للناشرين فكرة « ميثاق الكتاب » [1] الذى يصور فى ألفاظ واضحة الوضع الفريد الذى يحتله الكتاب فى مجال التربية والحياة الروحية وفى ممارسة الحرية والتفاهم الدولى . وقد قامت بانجازه اللجنة المساعدة للعام الدولى للكتاب [2] التى شكلتهما مهن الكتاب . كما انه فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧١ وافق الناشرون وممثلو المؤلفين والمكتبيين والموثقين وباعة الكتب فى بروكسل على نص الميثاق الذى نجده ملحقاً فى نهاية هذا الكتاب . ويجب أن نشير إلى أن هذه اللجنة لم تمثل المهن المختلفة فحسب ولكنها أيضا مثلت من جميع أنحاء المعمورة . ويشتمل ميثاق الكتاب على عشر مواد قصد بها أن تغطى العوامل الرئيسية التى تؤثر فى

---

(1) Charter of the Book.

(2) Support Commitce for International and Book year.

الكتب . وهو يصور فى صورة مركزة كل الصفحات السابقة ويلمس نفس الأهداف .

« لكل شخص الحق فى أن يقرأ » هذه العبارة تمثل الجملة الإفتتاحية فى المادة رقم ١ من الميثاق ، والتى تعكس الأفكار الأساسية فى الإعلان العالمى لحقوق الانسان . إذ يؤكد الإعلان أن كل الناس قد ولدوا أحراراً ومتساوين فى العزة وفى الحقوق . لقد منحوا العقل والشعور ويجب أن يسلكوا إزاء بعضهم البعض بروح الأخوة . ولكل واحد منهم . كل الحقوق والحريات التى نص عليها الإعلان دون تمييز بسبب الجنس أو اللون ، أو النوع أو اللغـــة أو الدين أو رأيه السياسى وغيره أو أصله القومى والاجتماعى أو ملكيته أو مولده أو أى وضع آخر . والحقوق التى كفلها الإعلان تشمل حرية الفكر والشعور والدين ، وحرية الرأى والتعبير وهذه الأخيرة تشمل حرية البحث ونقل المعلومات والأفكار بأى وسيلة بدون حواجز أو حدود .

وهكذا فإن حق الكتابة ، وحق النشر وحق القراءة هى من بين الحقوق المتاحة للانسان . ومع ذلك فان امتلاك الحقوق شىء وممارستها شىء آخر .

ويجب أن تسمح الظروف الإقتصادية والإجتماعية بجعل ممارسة هذه الحقوق أمراً ممكناً . ويعتبر تخلف صناعة النشر فى أى دولة أو عجز نظامها التعليمى عن تقديم الفرصة للمواطنين للسيطرة على لغتهم ، يعتبر هذا عائقاً يمكن التغلب عليه ــ فى سبيل ممارسة هذه الحقوق .

إن حوالى نصف الرجال والنساء والأطفال فى العالم اليوم لا يستطيعون ممارسة حقهم فى أن يقرءوا لأنهم ببساطة لم يتعلموا القراءة . وبينما تستطيع

الوسائل السمعية البصرية القوية أن تنتزع كل المواطنين من عزلتهم وتوسع آفاقهم وتعجل بتعليمهم ، فان القراءة تضع أدوات التقدم والرقى بين أيديهم . وإن مرونة استعمالها وشحذها لفكر القارىء والحرية التي تتيحها له تجعلها أكثر الأدوات فعالية في الحصول على المعلومات وتنظيمها وتطبيقها .

ونفس هذه المميزات تجعلها أداة لازمة لتزجية وقت الفراغ . فان الراحة حق من حقوق الإنسان أيضاً — والراحة تهيء أحسن الظروف للقراءة — والقراءة من أفضل الطرق لقضاء وقت الفراغ .

إن حق القراءة مرتبط ارتباطاً لا انفصام فيه بمحتويات الكتب وهذا أمر اعترفت به مهن الكتاب في ميثاقها ، حيث نصت المادة رقم ١ على : « يتعهد ناشرو وموزعو الكتاب من جانبهم بأن تستمر الأفكار والمعلومات التى تحملها كتبهم فى سد الحاجات المتغيرة للقارىء وللمجتمع بأسره » .

« الكتب ضرورية للتعليم »

ويتحول الميثاق من حق القراءة بعد ذلك إلى دور الكتب فى التعليم. وبطبيعة الحال سوف يجرنا هذا إلى علاقة الكتب بوسائل التدريس الأخرى وهى مسألة تهم الدول النامية والمتقدمة على السواء . ففي الدول المتقدمة في النشر تجرى تجارب كثيرة على المواد السمعية البصرية الأخرى مثل التليفزيون ، الراديو ، الأفلام ، الشرائح ، التسجيلات ، ماكينات التدريس . ومع هذا يبقى الكتاب المقرر عنصراً أساسياً فى العملية التعليمية. ولن تختفى الكتب عندما تستخدم الوسائل السمعية البصرية الجديدة على نطاق واسع . وما سوف يحدث غالباً فى مثل هذه الحالات هو أن المطبوعات

ستصبح أكثر إثارة للجدل وتصبح جزءا متكاملا من جهاز جديد معقد المواد التعليمية .

فإن الكلمة المطبوعة وحدها هى التى تتيح للطالب أن يسيطر تماما على سرعة تعليمه . إنها تسمح للتلميذ أو التلميذة أن يعيد بناء الرسالة الفكرية التى يتلقاها ويطوعها لجهاز تفكيره .

ولقد أجمعت كل المؤتمرات الاقليمية لتنمية الكتاب التى نظمتها هيئة اليونسكو على إعطاء الأولوية للكتب التعليمية وخاصة المستعملة فى مراحل التعليم الأولى . ولقد أكد الخبراء أنه لا جدوى فى تخطيط التعليم إذا لم يحصل التلاميذ على الكتب الضرورية . وأبعد من هذا ذكر الخبراء أن مجانية الكتب الدراسية هى الدافع الذى لا غنى عنه فى التعليم الإلزامى .

وكنتيجة لعوامل سكانية وأيضا لتطور تعميم التعليم فى كل الدول زاد الطلب على الكتب الدراسية . إن الأهداف التعليمية كما حددتها المؤتمرات الاقليمية لوزراء التعليم فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، تستخدم كمقياس تقاس به الجهود المبذولة . ففى سنة ١٩٨٠ فى نهاية العقد الثانى للتنمية [1] ، سوف تبلغ الحاجة إلى الكتاب المدرسى فى المراحل الأولى ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى سنة ١٩٦٠ أى فى مطلع العقد الأول للتنمية .

وهذا يعنى بالنسبة للدول النامية فى آسيا وإفريقيا والعالم العربى وأمريكا اللاتينية بذل جهود مكثفة جديدة ذلك أن هذه الدول قد نجحت فى سد متطلباتها التعليمية فقط عن طريق الإستيراد. وبينما لا يبدو أن ثمة انكماشا سيحدث فى هذه الواردات فى العقد القادم فلابد أيضا لهذه الدول أن تقوم

---

(1) Secord Development De Cade.

بإنتاج عدد متزايد من الكتب المقررة التى تحتاجها إذا لم تضطرب ميزانية التعليم بها عما هى عليه الآن .

إن الحاجة الملحة لإنتاج الكتب المدرسية محليا لهى إحدى المشكلات الهامة التى ركزت عليها باستمرار إجتماعات اليونسكو لتنمية الكتاب . وتقوم المنظمة بالمساعدة فى إيجاد الحلول عن طريق إرسال الخبراء إلى كثير من الدول لانشاء مطابع تعليمية والمساهمة فى تخطيط وتأليف الكتب المدرسية . ومن خلال هذه الجهود وجهود الدول الأعضاء فى اليونسكو يسود الاعتراف بأهمية تخطيط إنتاج الكتب المدرسية كجزء من برنامج تعليمى قومى منتظم . ومثل هذا التخطيط يجب أن يؤمن الحصول على امكانيات محلية كافية .

وفى نفس الوقت ساد اعتقاد متزايد بأن الروابط بين المؤلفين والناشرين ووزارة التعليم من جهة ، ومخططى الإقتصاد من جهة أخرى يجب أن تتوثق وتقوى . إن الحاجة إلى مثل هذه الجهود المتبادلة ، اعترفت بها منظمات التمويل العالمية ومن بينها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (1) ، ومجموعة البنك الدولى .

لقد وضحت العلاقة بين التعليم والتقدم الإقتصادى والاجتماعى ومن الضرورى أن يعرف رجال الخزانة فى الدولة أن التعليم يتطلب ما هو أبعد من الفصول والمدرسين . إذ يجب إدراج الكتب المدرسية وغيرها من المطبوعات والوسائل التعليمية الجديدة فى الميزانية . كما أن التغيير فى المناخ التعليمى يستتبع بالضرورة إجراء المراجعات والتنقيحات فى الكتب المدرسية

---

(1) U. N. Dovelopement Programme.

بحيث تناسب الظروف الجديدة وبكميات متزايدة . وبقدر المستطاع يجب أن تؤلف هذه الكتب محليا وتطبع محليا حتى تستفيد من الخصائص القومية، وتقوى التفاهم القومى ، الذى بدونه لا يمكن تحقيق التفاهم الدولى .

« على المجتمع التزام خاص نحو المؤلفين »

لقد وجدت مهنة التأليف حتى قبل أن تكتب أول كلمة على الورق أو ألواح الطين. فلقد كان المنشدون والشعراء مؤلفين وأكثر من هذا مترجمين أيضاً . لقد كان تناول الأثر الأدبى الشفوى وصياغته من جديد وإدخال تحسينات وتعديلات عليه حتى تلائم القصة جمهور المستمعين ضربا من ضروب التأليف حتى أكثر المجتمعات تخلفا عرف الدور الخاص الذى يقوم به الراوى مما جنبه عادة المتاعب والمداوة التى يقابل بها الأغراب . وكان الشاعر المتجول يقابل بحفاوة بالغة حيثما حل .

إن حياة المؤلف فى الأزمنة القديمة تحسد من بعض الجوانب إذا قورنت بحياة المؤلفين المناضلين فى الوقت الحاضر . فلم يكن يعتمد على أى جهاز بخلاف صوته . ولم يكن ثمة ناشر ولا محرر ولا موزع ينازعه . وكان جمهوره بطبيعة الحال محدودا بحدود طاقته . أما اليوم فإن قلة قليلة من المؤلفين هى التى تستطيع أن تعيش على التأليف . حقا أن هناك رجال ونساء فكر ناجحين ولكن الذين يعيشون طول حياتهم من الكتابة ندرة فى زماننا هذا ولا تستثنى من ذلك الدول المتقدمة إقتصادياً . فان التأليف فى حد ذاته أقوى بكثير من كل الدوافع الاقتصادية . فالشباب — والمسنون أيضا — يكتبون لأن فى داخلهم شىء يريدون إشراك العالم معهم فيه . والقصائد تزدهر حتى فى المجتمعات التى ترفض فكرة الشعر .

والمؤلفون ينتجون أكثر وأحسن عندما يكافؤون على جهودهم ، سواء بالمال أو باحترام وإعجاب مواطنيهم . ولعل أسطورة الشاعر القابع فى غرفته بأعلى المنزل يكتب للأجيال القادمة هى فى حقيقة الأمر إحدى القصص العظيمة التى أخرجها المؤلفون وهنا تكمن إحدى أزمات المؤلف المعاصر ومعه كل مجتمع الكتاب .

وليس فى العالم اليوم مؤلفون ممتازون بما فيه الكفاية ، ولم يحدث ذلك أبدا ، ولكن الحاجة تتضح إليهم اليوم أكثر وأكثر بازدياد الكتب المنشورة وإزدياد عدد القراء . ويظهر هذا بوضوح فى الدول النامية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية تلك الدول التى تعانى من نقص حاد فى المادة العلمية .

وتبرز الترجمة كحل منتظر — أو على الأقل كحل فورى — لهذه المشكلة . ولقد إتفقت لجان الخبراء التى عقدتها هيئة اليونسكو على أن هناك حاجة إلى أعداد كبيرة من الترجمات وخاصة فيما يتعلق بكتب المدارس والجامعات والكتب اللازمة لتعليم الكبار . ومع هذا فإن الدول النامية هى أقل الدول قدرة على الاستفادة من هذه الوسيلة (وسيلة الترجمة) . فهى تفتقر إلى المترجمين وإلى العملة الصعبة التى تدفعها ثمنا لحقوق الترجمة .

لقد قامت اليونسكو بمساعدة المترجمين ليس فقط فى مجال التدريب على الترجمة ولكن أيضا بمساعدتهم على اكتساب جمهور أكثر . ومن هذا المنطلق تشجع المنظمة على ترجمة الأعمال الفكرية المبتكرة من مختلف الثقافات . هذه الترجمات تتم أساساً من اللغات الأقل إنتشارا خارج حدود دولتها إلى اللغة الانجليزية والفرنسية وإلى غيرها من اللغات فى أحيان قليلة.

وقد وصل عددها الآن إلى حوالى ٣٠٠ مجلد بالإضافة إلى مائة أخرى تحت الإعداد . وبفضل هذه المترجمات فان الفكر الشفوى فى إفريقيا والأعمال الفكرية باللغات البورمية والجورجية والبالية والرومانية والسنسكريتية والأردية قد إخترقت حدود هذه المناطق. ويتوفر اليونسكو أيضا على نشر قائمة بكل المترجمات كدليل للببليوجرافيين والناشرين . ان كشاف المترجمات[1] باصداراته السنوية الثانية والعشرين يسجل ٣٨٫٠٠٠ ترجمة فى خمس وستين دولة .

وعلى الرغم من هذا وعلى أحسن الفروض لاتعتبر المترجمات كافية. فالكتب الدراسية العلمية على سبيل المثال يمكن إعدادها على أساس عريض بحيث تصلح لدول كثيرا ومع ذلك فإن هذه الأعمال المقبولة دوليا هى أقل الكتب ترجمة . إننا يمكن أن نضرب أمثلة لذلك ، بطفل فى منطقة إستوائية يجد كتابه يتحدث عن الجليد ، ومن ثم فإن شيئا غير مفهوم قد قد أضيف إلى صعوبة القراءة . وبنفس الطريقة فان من الصعب على صغير فى مجتمع زراعى قح أن يفهم كتابا يتحدث عن والد يذهب إلى المكتب، فليس ثمة مكاتب فى البيئة التى تحيط به .

هذه بعض أسباب قليلة لتفضيل التعديل فى كتب كتبت لدولة قبل إستخدامها فى دولة أخرى . وللتعديل ميزة أخرى هى تدريب المؤلفين فى الدولة التى يتم بها التعديل .

ومع كل هذا فإن الترجمة والإقتباس لا يمكن أن يحلا على المدى البعيد محل التأليف وخاصة فيما يتعلق بالكتب التعليمية ، والموقف تماما فى حالة الأعمال الفعلية ،فالقصة أو كتاب خيال الطفل محكوم بالخبرات والتجارب

---

(1) Index translatianum .

اليومية التى يصادفها فى مجتمع المدرسة . وإضافة عنصر الغرابة تدعم قيمتها إذ تقدم معلومات للطفل عن كيف يفكر ويتصرف الآخرون .

لقد قرر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أن « لكل شخص الحق فى أن يساهم بحرية فى الحياة الثقافية للمجتمع ، وأن يستمتع بالفنون وأن يشارك فى التقدم العلمى ويستفيد من ثمراته » ويضيف أن « لكل شخص الحق فى حماية المصالح الأدبية والمالية الناتجة عن أى جهد أدبى أو فنى يكون هو مؤلفه » .

وهنا نصادف فكرتين أساسيتين هما : الحق فى الإبداع والحق فى الانتفاع مما أبدع ولما كانت هاتين الفكرتين مغلفتين بالغموض فانهما تحتاجان إلى تفصيل أدق .

فالفكرة الأولى تتصل بحق الوصول إلى الأعمال الذهنية وأيضاً بحق إنتاج مثل هذه الأعمال ، إن مجتمعات قليلة فقط هى التى تؤمن الحرية المطلقة فى الخلق الذهنى . وهناك إعتقاداً سائداً بأن ثمة التزام من المؤلف نحو المجتمع الذى ساعده على الإبداع . على الرغم من أن كثيراً من الأعمال الفكرية والكتب التى غيرت مجرى التاريخ قد كتبت رغم إرادة السلطات الروحية والسياسية الحاكمة .

والفكرة الثانية تتصل بحق المؤلف فى الإنتفاع الأدبى والمادى بما أبدع . وفيما يتعلق بالانتفاع الأدبى يريد المؤلف إعتراف المجتمع بأبوته للكتاب . يريد الحق فى كتابة إسمه على الكتاب، إنه يريد الاعتراف بوضعه كمؤلف، كمهنى له نفس الحقوق والإمتيازات التى للمهنيين الآخرين .

وتشمل الفوائد المادية حقه فى التعويض عن عمله . والدول ذات

الإقتصاد الموجه قد يعنى هذا التعويض للمؤلف من جانب الدولة عن عمل يستأهل . وقد يكون هذا التعويض عن طريق حق التأليف .

إن حق الطبع يعطى المؤلف الحق المطلق فى السماح باستغلال عمله بأى طريقة كانت . وهو من هذه الناحية يجعل العمل الذهنى كأى ملكية عادية تباع أو تؤجر . لقد إخترع هذا الحق لسببين : أن يتحكم المؤلف فى إستغلال عمله وبذا يصبح قادراً على أن يكافأ من وراء هذا الإستغلال؛ وأن يتمكن المجتمع من الاستفادة من عمله .

إن الشخص الذى يرخص له المؤلف فى ممارسة حقه هو الناشر وذلك عنصر أساسى فى عملية إنتاج الكتاب إذ أن الناشر يحتاج إلى ضمان بأن منافساً آخر لن يتمكن من نشر نفس الكتاب فى نفس الوقت .

ولما تخطى تداول الكتب الحدود الوطنية أدى حق الطبع الوطنى إلى ظهور حق الطبع العالمى . ولم تعد الحماية المحلية كافية إذ يرغب المؤلف فى حماية حقوقه حيثما تنشر كتبه .

ولما كانت الدول النامية تعتمد إعتماداً مكثفاً على المخطوطات الواردة من الخارج — لإفتقارها جزئيا إلى المناخ الملائم للانتاج المحلى — فقد تذمرت من قواعد حق المؤلف العالمية التى وضعتها الدول المتقدمة فى النشر . فقد شكت من أن القواعد الموضوعة تجعل من الصعب عليها أن تحصل على حقوق إعادة الطبع والترجمة والإقتباس التى تحتاجها لتغذية صناعة النشر الوليدة عندها .

ولقد إتخذت أولى الخطوات لتجنب سخطها فى سنة ١٩٥٢ عندما رعى اليونسكو إصدار إتفاق جديد لحق الطبع الدولى تحت إسم إتفاق حق الطبع العالمى . ومع هذا فمازال هذا الاتفاق قاصراً على التغلب على

إعتراضات الدول النامية . وقد نشأ هذا الموقف . لأنه لم يكن هناك معبر بين الإتفاقين الموجودين ٠ ولو أن الدول النامية إنضمت الى إتفاق برن لحماية الحقوق الفكرية فانها بذلك تحرم نفسها من مميزات التحرر البسيطة التى يضمنها الإتفاق العالمى لحق الطبع .

ولقد تمخض الموقف عن سلسلة من الاجتماعات الدولية توجت فى يولية ١٩٧١ بمؤتمرين سياسيين أعادا صياغة الأجزاء المختلف عليها فى كل من الإتفاقين . وكما هو الحال فى مثل هذه المؤتمرات السياسية لم يكن هناك منتصر ومهزوم . لقد تمثل فى الصيغ الجديدة للاتفاقين نوع من المراضاة فكل تنازل يقابله إمتياز على الجانب الآخر ٠ وبدون الدخول فى تفاصيل فنية (أنظر الفصل الخامس) يمكن الإكتفاء بالقول بأن احتياجات الدول النامية قد وضعت فى الإعتبار إلى حد كبير ، وأن حق الطبع الدولى يجب أن لا يقف عقبة كئود فى طريق تنمية النشر فى الدول النامية ٠

وفى الطريق إلى هذه التعديلات اتخذت الدول النامية والمتقدمة قراراً بوجود جهاز يساعد فى نقل هذه الحقوق ٠ إذ طالما جأر الناشرون فى الدول النامية من أن طلباتهم لاتلقى أذنا صاغية ٠ ولقد كان هذا الجهاز هو مركز إستعلامات اليونسكو لحق الطبع الدولى الذى أنشئ فى يناير ١٩٧١ ٠ وبمساعدة مراكز استعلامات قومية لحق الطبع الدولى يقوم جهاز اليونسكو هذا بتسهيل نقل حقوق الطبع للدول النامية فيما يتعلق بالكتب الضرورية لها وخاصة الكتب التعليمية والعلمية والتكنولوجية ٠

إن إتفاقات حق الطبع المعدلة ومراكز حق الطبع تخدم فى النهاية غرضاً واحداً هو المساعدة فى إقرار قاعدة قانونية فى ميدان كانت تهدده الفوضى باستمرار ٠

« صناعة النشر السليمة ضرورة من ضرورات التنمية القومية »

مع إعترافنا بوجود إختلافات كبيرة فى تنمية الكتاب من منطقة إلى أخرى بل ووجود إختلافات داخل الدولة الواحدة من محافظة إلى أخرى فلابد من اعادة توزيع هذه التنمية بشكل منطقى فى كل مكان . كما يلاحظ فى الدول النامية وجود نقص حاد فى انتاج وتسويق الكتب على السواء . ولقد قام اليونسكو على مدى عدة سنوات بتنظيم اجتماعات اقليمية لتنمية الكتاب : آسيا فى ١٩٦٦ ، افريقيا فى ١٩٦٨ ، أمريكا اللاتينية فى ١٩٦٩ ، الدول العربية فى ١٩٧٢ . وفى كل منها درس الخبراء الوضع القائم للكتب ووضعوا خططا اقليمية للاصلاح بناء على تحليلاتهم الموقف . والصورة مليئة بنقاط مظلمة ؛ فعدد المؤلفين والمترجمين قليل ، والإنتاج يعانى مشكلات عظمى ، وشبكة التوزيع ضعيفة ، وتنتشر الأمية وعدم القراءة ، وتعجز الكتب عن خدمة التعليم والتقدم الإقتصادى والفكرى ، ومع هذا فمن الخطأ تضخيم المشكلات الى حد استبعاد المؤشرات التى تدعو الى التفاؤل .

ان عالم الكتب فى الدول النامية عالم يزخر بالحركة . وهو يعكس بصورة مصغرة كل التحديات والصعاب والإنجازات التى تصادف عملية التنمية عموماً . وعلى الرغم من أن الطريق مازال طويلا فان ماأنجز من تقدم يعتبر كبيراً . واذا كانت الخطوة الأولى لعلاج المشاكل هى تشخيصها وتحديد مداها ، فلقد بدأت الدول النامية بهذه الخطوة ، وجانب من الفضل يعود الى الإجتماعات التى نظمتها اليونسكو لهذا الغرض . كما أخذت فى وضع أنظمة مناسبة تلائم الأوضاع السائدة فى كل منها .

وثمة أوجه تشابه أساسية فى كل المناطق النامية . فأول مانلاحظه

فى إجتماعات طوكيو واكرا وبوجوتا هو تأكيدها على الحاجة إلى التخطيط الدقيق إلى جانب بذل جهود قومية تأخذ فى إعتبارها المتطلبات العديدة للناشرين وبائعى الكتب والمكتبين ورجال التربية . ففى آسيا وإفريقيا شعر الخبراء بأن السند الأول لقيام تعاون بين مهن الكتاب هو إقامة مجالس قومية لتنمية الكتاب . وفى أمريكا اللاتينية من جهة ثانية كان هناك شعور بأن تقوية الكيانات الموجودة فى مهنة الكتاب يمكن أن تتم بصورة أفضل عن طريق إقامة مركز إقليمى لتنمية الكتاب . وهذا الاتجاه يعكس الرغبة السائدة فى أمريكا اللاتينية والتى تهدف إلى تنميـــــة التكامل الإقليمى .

وقد أبدت المنطقتان الأخريان إقتناعها بأن الجهود القومية يجب أن تساندها مؤسسة إقليمية كمركز لتنمية الكتاب . كما دعت كل هذه الدول إلى تعاون ومؤازرة الهيئات الإقليمية الموجودة كاللجان الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة . وفى هذا إعتراف بأن تنمية الكتاب هى فى حقيقة الأمر تنمية إقتصادية ومن ثم يجب إدراجها وتكاملها تماما فى أى تخطيط اقتصادى .

وهناك إعتراف عام أيضا بالحاجة الى التدريب على المستويين الإدارى والإنتاجى على السواء وقد لاقت اتجاهات اليونسكو الى تبنى برامج التدريب فى كل منطقة ترحيباً عاما . كما أعطيت مواد انتاج الكتاب المدرسى وتأثيرها على الخطط التعليمية اهتماما خاصا . والى جانب هذا كله كانت قضية اعداد الكتب اللازمة للمارقين حديثا من الأمية حتى لا يرتدوا اليها محل الاعتبار . كما نال التركيز على تنمية المكتبات اهتماما خاصاً . وأخيراً اتجه الخبراء بأنظارهم الى اليونسكو طالبين مساعدتهم فى عمليات

التخطيط وأن تتحدث نيابة عنهم فى الحصول على الأموال اللازمة فى صناعات الكتاب . ولقد حثوا المنظمة على أن تضع تقاريرهم تحت أنظار الهيئات المالية الدولية والإقليمية ، وعلى أن تقوم بمزيد من البحوث للمشكلات القائمة ، وأن تقدم النصح والارشاد فى المشكلات بحق الطبع والترجمة .

ولما كانت هناك أوجه تشابه كثيرة فى نتائج الاجتماعات المذكورة فإن هناك أيضا أوجه إختلاف ، تنبع من تفاوت التقدم الذى حققته مهنة الكتاب والخصائص الثقافية بين منطقة وأخرى . ففى آسيا كان هناك إتجاه قوى إلى المحافظة على التراث الثقافى للمنطقة ، وفى إفريقيا كانت هناك مشكلة الإنتاج باللغات الوطنية .

ومع ذلك فلا يعطى أى من هذه النتائج ، صورة حية لتلك الاجتماعات. فقد كان الخبراء المجتمعين يمثلون كل قطاعات الكتاب فى مناطقهم . ففى أغلب الأحوال كانوا من الناشرين ومن المكتبين ورجال التربية. أيضا وكانت هذه هى الفرصة الأولى للكثيرين منهم أن يلتقوا بخبراء من خارج بلدهم . وكانت النتائج مثيرة فى داخل وخارج الإجتماعات .

وأكثر من هذا كانت المناقشات تضم ليس فقط الخبراء من المناطق المعنية ولكن أيضا ممثلين عن مهنة الكتاب من جميع أنحاء العالم . وفى كل إجتماع من هذه الاجتماعات كان هناك مراقبون من الدول المتقدمة فى صناعة النشر ، يعرضون خبراتهم .

ولقد تشجع المجتمعون عندما علموا أنه ليس ثمة فارق كبير بين كثير من المشكلات التى تتعرض لها الدول النامية وتلك التى تتعرض لها الدول المتقدمة . كما أبدوا رضاءهم عن رغبة الدول المتقدمة فى المساعدة عن طيب

خاطر فى تقديم تسهيلات النشر والتوزيع للدول النامية لسد متطلباتها المتزايدة . كما اعترف مصدرو الكتب بأن تنمية الكتاب تساعد فى توسيع رقعة القراءة وأن الانتاج الوطنى يزيد الاستهلاك عامة ومن ثم زيادة حجم أسواقهم .

وبصفة عامة كان هناك إعتراف متزايد بضرورة وجود جهد منظم لإقامة وتنمية صناعات الكتاب المحلية . إذ غالبا ماتكون مسئولية برامج الكتاب مشتتة بين أكثر من جهة كما هو الحال فى اليونسكو مثلا . ولقد خلقت إجتماعات تنمية الكتاب إحساساً بضرورة تضافر الجهود القومية والاقليمية والدولية .

وانبثاقاً من هذا الاعتراف ، نشأت حركات وطنية مكثفة لتدعيم تنظيم صناعات الكتاب المحلية . وعلى سبيل المثال أنشئت مجالس وطنية لتنمية الكتاب لتجمع مختلف عناصر عالم الكتاب بما فى ذلك المؤلفون ، الناشرون ، الموزعون ، وأمناء المكتبات حتى يتدارسوا أوضاعهم ويقدموا توصياتهم للعمل فى كل دولة .

ومن الطبيعى أن تختلف أشكال وأوضاع مجالس تنمية الكتاب هذه من دولة إلى دولة ، على الرغم من وجود عناصر عامة مشتركة بينها جميعا . وعلى سبيل المثال فإن بيان أغراض المجلس القومى لتنمية الكتاب بماليزيا يسير على النحو التالى :

١ — لم شمل الجماعات المختلفة المعنية بإنتاج وتوزيع مواد القراءة وتأكيد الكفاية والتعاون المثمرين فى تيسير وإستعمال مواد القراءة .

٢ — تشجيع تكوين الاتحادات المهنية المهتمة بمواد القراءة إذا لم توجد وتدعيم مثل هذه الاتحادات إذا وجدت .

٣ - تشجيع الاحتفاظ بمعايير مهنية وتكنية عالية فى إنتاج وتوزيع الكتاب داخل القطر .

٤ - تشجيع وتدعيم تقديم خدمات مكتبية كافية داخل القطر .

٥ - خلق وعى عام بالكتب بمختلف الوسائل وتشجيع تنوع القراءة بين مختلف قطاعات السكان .

٦ - تنظيم وتيسير عقد دورات تدريبية على كل الشئون المتعلقة بمواد القراءة .

٧ - تبنى وتنسيق البحوث والدراسات المتعلقة بمشكلات مواد القراءة .

٨ - عمل مايمكن عمله لتحقيق الأهداف السابقة وكل الأهداف التى من شأنها دعم مناشط المجلس .

وثمة عنصر مشترك آخر بين معظم المجالس القومية لتنمية الكتاب ، هو أن تضم هذه المجالس موظفين حكوميين فى تأسيسها وفى إدارتها . وهى مسألة لازمة لنجاح العمليات فى الدول النامية . فالحكومات ليست فقط من بين الزبائن الأساسيين فى تجارة الكتب من خلال شرائها للكتب المدرسية ولكن لها أيضاً دورها فى دائرة إنتاج الكتاب إبتداء من المطابع الحكومية وانتهاء بشبكات التوزيع مرورا بالمكتبات التى تمولها الدولة . كما أن الحصول على العملة الصعبة لشراء الورق ومواد الطباعة والكتب نفسها يتطلب تصديقاً حكوميا فى كثير من الأحوال . وأخيراً فإن حفز المؤلفين والمترجمين مسألة تقع فى دائرة إختصاص السلطات الحكومية .

ولما كانت صناعات الكتاب تفتقر الى التمويل فى كثير من الدول

النامية فان هناك حاجة ماسة إلى مساهمة الحكومة فى عمليات مجالس تنمية الكتاب . لقد أوصى فيليب هاريس الرئيس السابق لمجلس تنمية الكتاب فى المملكة المتحدة فى تقرير رفعه إلى اليونسكو بأنه لابد للحكومات من تقديم منحة مالية تكفى لسكرتارية صغيرة . وأضاف يقول بأن المجلس « يجب أن يؤجر كوكالة وزارة التخطيط الإقتصادى عندما يقوم باعداد دراسات عن الإحتياجات الوطنية للكتاب ، ومتطلبات المعونة من الدول الأجنبية . وكذلك يجب أن يستخدم كوكالة وزارة التربية فى تدعيم جوانب تربوية معينة . كما ينبغى أن يبحث عن دعم مالى من الوزارات والاتحادات المختلفة الممثلة فى المجلس ، وبهذه الطريقة يستطيع المجلس أن يعتمد على على نفسه فى التمويل .

لقد تنبأ المستر هاريس بأن الواجب الأول لمجلس تنمية الكتاب هو تنسيق نشاطات الكتاب بين الوزارات والاتحادات المعنية وأن « يشغل جماعة ضغط تضمن ممارسة شئون الكتاب فى القطاع الخاص والعام على السواء ، على مستوى المسئولية » . وكانت هذه بالفعل تجربة عدد من المجالس القومية لتنمية الكتاب التى أنشئت .

إن الفضل فى إنشاء مثل هذه المجالس يرجع إلى حكمة الخبراء الذين إجتمعوا فى الاجتماعات الإقليمية لتنمية الكتاب ، ولقد إستمر إنشاؤها أكثر وأكثر بعد ذلك فى الدول النامية . إذ تحت دوافع تنمية الكتاب التى أتاحها العام الدولى للكتاب أعلنت تسع حكومات أعضاء أخرى عزمها على إقامة مجالس خلال سنة ١٩٧٢ . كما أدخلت حكومات أخرى فى برامجها مسألة تدعيم المجالس الموجودة بالفعل .

التسهيلات المقدمه لـ « تيسيرات صناعة الكتاب ضرورية لتنمية النشر »

تتضمن سلسلة العمليات التي تنجز من المؤلف إلى القارىء حلقتين لم تحظيا بعد بالإعتراف الكامل . هاتان الحلقتان الأساسيتان هما طابعو ومصممو الكتب الذين كانوا من بين العوامل الرئيسية في إنتشار « ثورة الكتاب » .

فالطرق الطباعية الجديدة هي السبب في تخفيض تكاليف ، وزيادة أعداد نسخ المطبوعات ، مما جعل الكتب المغلفة في متناول المواطن العادي .

ولقد برز دور مصمم الكتاب بشكل فعال مع دخول الطرق التكنولوجية الجديدة ومصمم الكتاب ليس مجرد رسام ولكنه الشخص المسئول عن تخطيط الكتاب واختيار البنط المناسب له وتصور الشكل العام له . وربما كان وضع مصمم الكتاب أكثر ظهوراً في حالة كتب الأطفال حيث يتزاوج التصميم والنص بشكل هام . ولكن غرس عادة القراءة يجيء مبكراً فإن التجربة الأولى للطفل مع الكتاب تتحدد من هنا .

وللرسومات أهمية خاصة هنا وكثير من كتب الأطفال جاء ثمرة تعاون وثيق بين الفنان والمؤلف . ويجب ألا يكثر عدد الرسوم في الكتاب فحسب بل يجب أن تتنوع ألوانها أيضاً . ويجب أن يتوافق البنط المستخدم في الطباعة مع موضوع الكتاب وميول الأطفال ونوع الرسومات .

هذا هو الدرس الذي جاء به خبراء اليونسكو في كثير من الدورات التدريبية التي نظمتها المراكز الإقليمية لتنمية الكتاب حيث ركزوا على دور مصمم الكتاب وأعطو شواهد عملية تؤيد ذلك . ولما كانت تكلفة إنتاج الكتب المصورة عالية فقد كانت إحدى النتائج التي خرجت بها الإجتماعات الإقليمية لليونسكو هي أن تتضافر كل الجهود القومية لنشر مثل

هذه الكتب وبذلك تقلل من تكاليف إنتاج النسخة الواحدة. وعلى سبيل المثال، كان من بين انجازات اليابان للعام الدولى للكتاب إنتاج كتب للأطفال تستطيع كل دولة آسيوية استخدام رسوماتها فى إنتاج كتب لها، مما أتاح هذه التصميمات بكميات كبيرة تطبع بمختلف اللغات في المنطقة، فاللغات تختلف ولكن الرسومات واحدة.

ولربما أدى الجهل النسبى بدور الطابعين والمصممين إلى استخفاف الحكومة لطلباتهم. وقد يكون لذلك نتائجه الدقيقة فى الدول النامية، إذ يحتاج الأمر إلى استيراد أدوات الطبع والتجليد وحروف الطباعة والأحبار من الخارج.

إن تصميم حروف خاصة من وقت لآخر للغات غير الشائعة والحروف غير اللاتينية يمكن إتمامه محليا لو توفرت المواهب الفنية فى الدولة ونفس القول يصدق على كتب المعوقين. إن إنتاج الحروف المعدنية أو الحروف الفيلمية أو التى تبصم على الجلود يتطلب آلات معقدة غالبا ما يكون اقتناؤها فوق طاقة الدول المعنية. وهذا مجرد مثال يسوقه الطابعون والمصممون أمام مخططى الاقتصاد الذين يوزعون حصص العملة الصعبة.

وإلى جانب هذه المشكلات هناك عقبة كئود تقف أمام التوسع المحلى فى انتاج الكتاب تتمثل فى النقص الواضح فى ورق الطباعة. ففى إفريقيا وآسيا كان استهلاك ورق الطباعة والكتابة فى سنة ١٩٦٧ للنسمة الواحدة يقل بحوالى من ١٩ إلى ٤٥ مرة عن استهلاك الفرد فى أوربا وأمريكا الشمالية. أما فى أمريكا اللاتينية فقد كان يقل بحوالى من سبعة إلى ثمانى عشرة مرة.

وهذا النقص الحاد ناتج عن عدم كفاية الإنتاج المحلى ومن الصعب

تعويضه عن طريق الاستيراد من الخارج نظراً لقلة العملة الصعبة التى تخصصها الدولة النامية لهذا الغرض . ومن جهة ثانية فإن الورق المنتج محليا أقل جودة من المستورد من الخارج . ومع قليل من الاستثناءات فإن هذا هو الوضع الذى اتفق عليه فى اجتماعات الخبراء كأكبر عقبة تواجه تنمية الكتاب فى دولهم .

ومع هذا فهناك غابات غنية فى بعض المناطق المحرومة من الورق بيد أنه من الصعب استغلال مثل هذه المصادر لصناعة الورق فقد يصعب عليها تحويل الخشب إلى ورق . ولقد شغلت منظمة الأغذية والزراعة نفسها بهذه المشكلة عدداً من السنين . كما دعا المجلس الإقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة عند تأييده لأهداف العام الدولى للكتاب منظمة الفاو وابذل مزيد من الجهود فى هذا المضار .

« باعة الكتب يقومون بخدمة أساسية كوسيط بين الناشرين وجمهور القراء » :

على الرغم من أن ثمة إتفاقا عاما على أهمية باعة الكتب كوسيلة لوضع الكتب بين يدى جمهور القراء فليس هناك مثل هذا الاتفاق على مد يد المساعدة لهم . ونظر للدور العام الذى يقومون به فإن هناك عدداً من الخطوات قد إتخذ لمساعدة باعة الكتب على أداء عملهم بفعالية أكبر .

ومن بين هذه الخطوات وضع تعريفة بريدية خاصة بالكتاب إذ أن جانبا كبيراً من عملية تسويق الكتاب يتم عن طريق البريد . وكل توفير عن طريق تخفيض التعريفة البريدية يمكن أن يعود على الزبائن ومن ثم ينقص من تكاليف الكتب ويساعد مزيداً من الأشخاص على شرائها والاستمتاع بالقراءة . ولقد أدى إنشاء إتحاد البريد الدولى إلى تثبيت

تعريفة البريد ويمكنه أن يقدم أفضل مساعدة هنا كما مثل اليونسكو فى مؤتمرات هذا الاتحاد كى يدلى برأية فى تلك التعريفة .

ومثل هذه التخفيضات وجدت صداها فى أجور الشحن سواء على النطاق المحلى أو الدولى . وتتضح أهمية هذه التخفيضات فى حالة الرسائل الضخمة ككتب المدارس ، كما تتأثر بها معظم الطلبيات التى ينفذها باعة الكتب . ولقد بذلت اليونسكو جهداً كبيراً على المستوى الدولى لتخفيض أجور شحن الكتب وخاصة مع الإتحاد الدولى للنقل الجوى . ومع دخول طائرات الجمبو النفاثة وإزدياد سرعة النقل الجوى إتضح أن الأجور التشجيعية لنقل الكتب جواً لا يخدم القراء والمدرسين فحسب بل أيضا يعود بالفائدة المالية على شركات الطيران نفسها .

كما أنه فى بعض الدول قدمت حوافز لباعة الكتب عن طريق إعفاء بضائعهم من بعض الضرائب بحيث يوضع غذاء العقل على نفس مستوى معاملة السلع الغذائية الأساسية .

إلا أن هناك مشكلة تواجه باعة الكتب باستمرار وهى مرور وقت طويل بين طلب الكتب واسترداد أثمانها . ومن الواجب على تجار الكتب أ يكون لديهم رصيد يلبى الاحتياجات المحتملة للقراء وعلى عكس المهن الأخرى فإن العائد من تجارة الكتب عائد بسيط نسبياً . ومن هنا يجب تقديم تسهيلات فى الدفع حتى يستمر تاجر الكتب فى تقديم نوع الخدمة التى يتوقعها منه القراء .

ويمكن لمعارض وأسواق الكتب أن تساعد الموزعين فى خلق إحساس بحاجة الجماهير إلى الكتب والمصادر التى تلبى هذه الحاجة . فى بعض الدول يقيم باعة الكتب كل سنة منصات فى الأماكن المزدحمة ، وبذلك يقدمون

الـكتب إلى الجمهور بدلاً من إنتظار مجىء الجمهور إليهم فى متاجرهم. إن المقالات الصحفية والنقد ، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية عن الـكتب تساعد موزعى الـكتب جميعا .

« المكتبات مصادر قومية ... » :

تعتبر المـكتبة بدون شك طريقة من أفضل الطرق لحل مشـكلة تقديم الـكتب إلى القراء الراغبين . وهنا يجب أن نفرق بين غرضين أساسين للمكتبات . فمن جهة تعتبر المـكتبة حارساً للمعرفة البشرية ، ثم تعتبر مكانا يرتاده الناس للدراسة والبحث . ومن جهة ثانية قد تعير المـكتبة الـكتب إلى القراء ، يأخذون منها الـكتب التى يختارونها للقراءة والدراسة فى أوقات فراغهم فى أى مكان يشاءون .

ويمكن أن تـكون المـكتبة نقطة الالتقاء الأول بين الطفل وعالم الـكتب وخاصة هؤلاء الأطفال الذين لايستطيع أبواهم شراء الـكتب لهم . وفى الدول ذات المـكتبات العامة المتطورة وأقسام الأطفال الممتازة يستطيع الناشرون تصريف ٨٠٪ من كتب الأطفال لديهم عن طريق المـكتبات. وبذلك يكون الناشر أمام سوق يستطيع تحديد مداه مقدماً . وبالمثل فان المـكتبة المدرسية التى تساند الـكتاب الدراسى يمكن أن تصبح مـــــكانا للاكتشاف ليس من جانب التلميذ وحده بل ومن والديه أيضا .

ولهذه الأسباب كان إصلاح المكتبات المدرسية والعامة هدفا رئيسياً من أهداف اليونسكو منذ نشأته . ولقد قدمت المنظمة الخبراء والمنح ونظمت حلقات الدراسة ودورات التدريب : ومنذ أن بدأت اليونسكو التعاون فى سنة ١٩٠١ مع حكومة الهند فى إقامة مكتبة عامة نموذجية فى

دلهى ، أقيمت مكتبات مثالية أخرى فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد طورت هذه المكتبات نشاطاتها بحيث إفتتحت مكتبات فرعية وسيرت سيارات الكتب ، وساعدت فى تطور وتنمية المكتبات الواقعة فى مناطق نفوذها . ولتقديم إرشادات عملية تصدر اليونسكو سلسلة أدلة مكتبية ، وتنتج وتوزع أفلاما وشرائح حول هذا الموضوع ، وتقدم خدمات إعلامية إلى الدول الأعضاء لتنمية خدماتها المكتبية والأرشيفية .

إن المكتبات بطبيعة الحال فوق إهتمام المنظمات الدولية بل وحتى الحكومات الوطنية، ولذلك فانها كخدمة للجمهور تعتمد على هذا الجمهور فى نهاية المطاف فى الاعتراف بها وتمويلها ومساعدتها على تأدية واجبها على النحو الأكمل .

« التوثيق يخدم الكتب عن طريق حفظ وتيسير مواد نقل المعرفة الأساسية » .

يغطى التوثيق مجالاً أوسع من مجال بالكتب وحدها ، ولكنا سنقصر المناقشة هنا على الكتب وهو مع هذا يهتم أساساً بفكرة الكتب وطرق تأليفها وخاصة الأعمال العلمية والتكنولوجية ، المتخصصة . وأبعد من هذا فقد خلق تطور النسخ الفوتوغراف وطرق الاستنساخ الأخرى مشكلات حادة لصناعة الكتاب وخاصة فيما يتعلق بحق التأليف .

وعلى سبيل المثال فانه مع ضيق التخصص فى العلوم يحتاج الباحثون إلى التعمق فى جانب واحد من الموضوع ويطلبون ملخصات للمادة المنشورة وفصولاً بذاتها من الكتب أو مقالات معينة فى الدوريات والتلخيص فى حد ذاته لا يخلق مشكلات لصناعة الكتاب ولكن المشكلة تتأتى من عملية الاستنساخ ، فانها قد تؤثر فى مبيعات الكتب بل وحتى الدوريات نفسها .

ومع دخول الميكروفيلم والاختراعات التكنية الأخرى يجد الموثق نفسه فى الجبهة الأمامية لتجارب الأشكال الجديدة التى قد يتخذها الكتاب . وقد جعلت القفزة الهائلة فى المعلومات العلمية فى السنوات القليلة الماضية من الضرورى إدخال أشكال جديدة لتخزين وإسترجاع المعلومات . ومن المؤكد أنه سيكون لها تأثيرها على الكتاب التقليدى ذى الصفحات المجلدة بين غلافين .

كما تساعد الإختراعات التكنية فى صناعة كتب الوقت الحاضر . وكلما إنتشرت شبكات تخزين وإسترجاع المعلومات كلما خرج المؤلف عن عزلته وإعتمد على إنتاج المفكرين الآخرين الموجود فى مراكز التوثيق المنتشرة فى جميع أنحاء العالم . ولكن تعميم مواد نقل المعرفة على نطاق العالم لن يعود بالفائدة على المؤلفين فى الدول النامية لأنهم محرومون من الوصول إلى الإنتاج العلمى والتكنى الموجودة بالفعل خارج دولتهم .

« الإنتقال الحر للكتب بين الدول يدعم الإمكانيات القومية ... »

يعتبر إتفاق إستيراد المواد التعليمية والعلمية والثقافية[1] حجر الزاوية فى كل الجهود المبذولة لحرية توزيع الكتب . وهو الإتفاق الذى وضعه المؤتمر العام لليونسكو فى فلورنسا سنة ١٩٥٠ . ويضم الإتفاق حاليا ثمانية وستين دولة كأعضاء فيه وهذا الإتفاق يضمن الدخول الحر للكتب بدون رسوم جمركية . ويدعو الحكومات إلى ضمان إصدار التراخيص وتبادل الكتب بقدر الإمكان . كما يهدف الاتفاق أيضا إلى أن تكون الضرائب الداخلية على الكتب فى نفس المستوى بالنسبة للمنتجات

(1) Agreement on the Importation of Educational, Scientific and Cultural materials .

المحلية ، ويدعو إلى تيسير إجراءات الإستيراد . ويقدم إتفاق فلورنسا إمتيازات مشابهة لفئات أخرى من المواد التعليمية والعلمية والثقافية إلا أن الكتب والمطبوعات والوثائق لها وضع خاص .

وفى خلال سنوات سريان الاتفاق كان اليونسكو يعقد مؤتمرات دورية بين الحكومات لاعادة النظر فى تطبيقه . ففى جنيف فى سنة ١٩٦٧ أوصى الخبراء الحكوميون بالتفسير غير المتزمت لبنود الاتفاق فيما يتعلق بالكتب . وإقترحوا بصفة خاصة أن تعفى الحكومات الكتب بقدر الإمكان من الضرائب والرسوم الداخلية ومن القيود الكثيرة التى تعوقه . وأكثر من هذا إقترحوا تيسير رسوم التخليص . وأخيراً حث الخبراء على أن مزيداً من الدول يجب أن ينضم إلى الاتفاق .

وكجزء من برنامجها لحرية تداول الكتب أجرت اليونسكو دراسات عن الرسوم الجركية السائدة والدوافع التجارية وقد بدأت هذه الدراسات سنة ١٩٥١ بكتاب « الحواجز التجارية المعرفة[1] » . ومن أحدث هذه الدراسات « الضرائب على المعرفة[2] » التى أعدتها سكرتارية الجات (الاتفاق العام للتعريفة والتجارة) . وقد إقترحت فيها أن الوقت قد حان لتخفف الحكومات قيود الاستيراد ليس على الكتب فقط بل وعلى المواد الخام التي تدخل فى صناعتها أيضا .

« الكتب تخدم التفاهم الدولى والتعاون السلمى »

تعالج المادة الأخيرة من الميثاق دور الكتب فى التفاهم الدولى . ونص هذه المادة يغنى عن أى تعليق فى هذه الدراسة :

---

(1) Trade Barriers L, Knawledge .

(2) Taxesm Knawledge .

الـكتب تخدم التفاهم الدولى والتعاون السلمى :

« طالما أن الحروب تبدأ فى عقول الرجال » فان دستور اليونسكو يقرر « إنه فى عقول الرجال يجب أن تشيد قلاع السلام » . إن الـكتب تمثل أحدى قلاع السلام الـكبرى بسبب تأثيرها العظيم فى خلق المناخ الفـكرى للصداقة والفهم المتبادل . إن ثمة ألتزاما على كل من يعنيهم الأمر لضمان أن محتويات الـكتب تؤدى إلى الإشباع الذاتى والتقدم الاجتماعى والاقتصادى وإلى التفاهم والسلام الدوليين .

* * *

ملحق

ميثاق الكتاب

الديباجة

- إقتناعا بأن الكتب ستبقى أدوات أساسية فى حفظ ونشر رصيد المعرفة البشرية ؛
- وإعتقاداً بأن دور الكتب يمكن تدعيمه بتطبيق سياسات تهدف إلى تشجيع استعمال أوسع نطاقاً للكلمة المطبوعة ؛
- وتنبيها إلى أن دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة يدعو إلى « الانسياب الحر للأفكار بالكلمة والصورة » وإلى « التعاون الدولى الذى يسهل للناس فى كل الدول الوصول إلى المواد المطبوعة والمنشورة التى تنتجها أى منها » .
- وتنبيها أكثر إلى أن المؤتمر العام لليونسكو قد أكد أن الكتب « تقوم بوظيفة أساسية فى تحقيق أهداف اليونسكو وهى أساساً السلام والتنمية ، وتدعيم حقوق الانسان ومناهضة العنصرية والاستعمار » .
- وواضعين فى الاعتبار أن المؤتمر العام لليونسكو قد أعلن سنة ١٩٧٢ عاما دولياً للكتاب ، وكان هدفه هو أن « الكتب للجميع »، فان المجمع الدولى لاتحادات باعة الكتب ، الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والموسيقيين ، الاتحاد الدولى للتوثيق ، الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ، الاتحاد الدولى للمترجمين ، القلم الدولى والاتحاد الدولى للناشرين .

● قد تبنوا بالاجماع ميثاق الكتاب هذا ودعوا كل المعنيين بتحقيق فاعلية المبادىء المعلنة هنا .

مادة ١

لكل شخص الحق فى أن يقرأ

على المجتمع التزام خاص فى أن يضمن لدى كل شخص الفرصة لأن يستمتع بثمرات القراءة . ولما كان جانب كبير من سكان العالم محرومين من الوصول إلى الكتب بسبب عجزهم عن القراءة فان على الحكومات تقع مسئولية رفع سوط الأمية عنهم . كما يجب عليها العمل على تقديم المواد المطبوعة اللازمة لبناء واستمرار ملكة القراءة. ولا بد أن تتاح لمهن الكتاب المعونة الثنائية أو الجماعية المطلوبة . كذلك يتعهد ناشرو وموزعو الكتب من جانبهم بأن الأفكار والمعلومات التى تحملها كتبهم تستمر فى إشباع الحاجات المتغيرة للقارىء وللمجتمع بأسره .

مادة ٢

الكتب ضرورية للتعليم

فى عصر التغيرات الثورية فى التعليم والتخطيط البعيد المدى للأهداف التربوية ، لابد من ضمان وجود كتاب مدرسى يتمشى مع تطور نظم التعليم. إن نوعية ومحتوى الكتب المدرسية تحتاج إلى تطوير دائم فى كل دول العالم . والانتاج الاقليمى يمكن أن يساعد الناشرين المحليين فى سد احتياجاتهم للكتب المدرسية ومواد القراءة التعليمية العامة التى تحتاجها المكتبات المدرسية وبرامج محو الأمية .

مادة ٣

على المجتمع تقع مسئولية تهيئة الظروف ليمارس المؤلفون دورهم الخلاق

يقرر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أن « لكل شخص الحق فى حماية المصالح الأدبية والمالية الناتجة عن أى جهد أدبى أو فنى يكون هو مؤلفه » وهذه الحماية يجب أن تمتد أيضا إلى المترجمين الذين يمد عملهم آفاق الكتاب إلى ما وراء الحدود اللغوية مما يتيح رابطة أساسية بين المؤلفين وقاعدة أعرض من القراء . ولما كان لكل دولة الحق فى التعبير عن شخصيتها الثقافية ـ حفاظا على التنوع اللازم للحضارة ـ فلابد لها أن تشجع المؤلفين فى دورهم الخلاق ، وأن تتيح عن طريق الترجمة الوصول إلى الثروات الكامنة فى آداب اللغات الأخرى بما فى ذلك اللغات المحدودة الإنتشار .

مادة ٤

صناعة النشر السليمة ضرورة من ضرورات التنمية القومية

فى عالم ملىء بالاختلافات الحادة فى إنتاج الكتب ، ومع وجود دول كثيرة تفتقر إلى مواد القراءة الكافية فلابد من التخطيط لتنمية النشر الوطنى . ويتطلب هذا مبادرة وطنية ، وإن احتاج الأمر إلى تعاون دولى لخلق الكيان المطلوب . إن تنمية صناعات النشر تتطلب أيضا التكامل مع التخطيط التعليمى والاقتصادى والاجتماعى ومساهمة المنظمات المهنية بحيث تمتد بقدر المستطاع إلى كل مجتمع الكتاب من خلال مؤسسات مثل المجالس القومية لتنمية الكتاب ، كما تتطلب تمويلا طويل الأجل بفائدة بسيطة على المستوى القومى ، والثنائى أو الجماعى .

مادة ٥

تيسيرات صناعه الكتاب ضرورية لتنمية النشر

يجب أن تضمن الحكومات فى سياستها الإقتصادية توفر المواد والتجهيزات اللازمة لتقدم صناعة الكتاب بما فى ذلك الورق وآلات الطبع والتجليد. إن استغلال المصادر القومية إلى الحد الأقصى مع الإستيراد السهل لهذه المواد والتجهيزات سوف يتيح إنتاج مطبوعات رخيصة وجذابة. كما تمس الحاجة إلى تطوير كتابة اللغات الشفوية. ويجب على المهتمين بصناعة الكتب المحافظة على المستويات العملية العالية فى الإنتاج والتصميم. ولابد من توجيه جهود خاصة نحو صناعة كتب للمعوقين.

مادة ٦

باعه الكتب يقومون بخدمة أساسية كوسيط بين الناشرين وجمهور القراء

فى الجبهة الأمامية لجهود تنمية عادة القراءة يتحمل باعة الكتب مسئوليات ثقافية وتعليمية معاً. إنهم يلعبون دوراً حيا فى ضمان وصول مجموعة منتقاة وكافية من الكتب إلى جمهور القراء. وإن وضع رسوم بريدية وأجور شحن جوية خاصة بالكتب، وإيجاد تسهيلات فى الدفع وغيرها من الحوافز المالية لما يساعدهم فى أداء وظيفتهم.

مادة ٧

المكتبات مصادر قومية لنقل المعلومات والمعارف، وللاستمتاع بالحكمه والجمال

تحتل المكتبات مكانا وسيطا فى توزيع الكتب. وغالبا ما تكون أهم وسيلة فى توصيل الكتب إلى القارىء. وكخدمة عامة فإنها تسعى إلى تنمية القراءة التى تؤدى بدورها إلى التقدم الفردى والتقدم الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى مدى الحياة. ويجب أن تتفق الخدمات المكتبية مع

إمكانيات كل دولة وإحتياجاتها . ويجب أن تكون هناك مكتبة واحدة على الأقل بموظفين إكفاء وميزانية كتب كافية ليس فقط فى المدينة بل أيضا فى المناطق الريفية النائية التى تفتقر عادة إلى الكتب وفى كل مدرسة وفى كل تجمع سكانى . كما أن المكتبات ضرورية للتعليم العالى والبحث العلمى . وإن تطوير شبكة المكتبات فى الدولة لما يساعد القراء فى كل مكان على الوصول إلى الكتب .

مادة ٨

التوثيق يخدم الكتب عن طريق حفظ وتيسير مواد نقل المعرفة الأساسية

تحتاج الكتب العلمية والتكنولوجية والكتب المتخصصة الأخرى إلى خدمات توثيقية كافية ومن ثم فإن هذه الخدمات يجب أن تطوّر بمساعدة الحكومات وكل العناصر المهتمة بالكتب . ولتيسير مصادر المعلومات إلى أبعد حد وفى كل وقت فلابد من إتخاذ الخطوات الكفيلة بتشجيع التداول الحر لهذه الأدوات الأساسية عبر الحدود .

مادة ٩

الإنتقال الحر للكتب بين الدول يدعم الإمكانيات القومية ويدفع التفاهم الدولى لمساعدة الجميع على المشاركة فى منجزات العالم فلابد من الإنتقال غير المقيد للكتب . ويمكن التخفيف من عقبات مثل التعريفة الجمركية والضرائب عن طريق تطبيق إتفاقات اليونسكو واسعة الإنتشار ، والتوصيات والمعاهدات الدولية . ويجب أن تيسر التصاريح والعملات الصعبة لشراء الكتب والمواد الخام الداخلة فى صناعة الكتاب ، كما ينبغى التقليل إلى أدنى حد من الضرائب الداخلية والقيود الأخرى على تجارة الكتب .

مادة ١٠

الكتب تخدم التفاهم الدولى والتعاون السلمى

« طالما أن الحروب تبدأ فى عقول الرجال » فإن دستور اليونسكو يقرر « أنه فى عقول الرجال يجب أن تشيد قلاع السلام » . إن الكتب تمثل إحدى قلاع السلام الكبرى بسبب تأثيرها العظيم فى خلق المناخ الفكرى للصداقة والفهم المتبادل . إن ثمة التزاما على كل من يعنيهم الأمر لضمان أن محتويات الكتب تؤدى إلى الإشباع الذاتى والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وإلى التفاهم والسلام الدوليين .

* * *

التصويبات

وقعت بعض الأخطاء المطبعية نثبت هنا تصويباً لأخطرها والبقية لاتفوت على فطنة القارىء العزيز .

الخطأ	الصواب	الصفحة والسطر
تحديده	تحريره	ص ٢ س ١١
التبعير	التصدير	ص ٧ ص ٢
وإنى أخص	وإنى إذ أخص	ص ٨ س ٥
نستبعد	نسترد	ص ٢٧ س ١١
اليونسكو المكتبات	اليونسكو للمترجمات	ص ٤١ س ١٨
الكتب هى المتقدمة	الكتب ليست هى المتقدمة	ص ٤٢ س ١١
بها تتجاوز	بها لم تتجاوز	ص ٤٤ س١٤—١٥
اللذين	اللذات	ص ٤٨ س ٣
الدول واضحا	الدول ليس واضحا	ص ٥٥ س ١١
الدول	الدولة	ص ٥٩ س ١٧
السنوات الثلاثية	السنوات الثلاثين	ص ٦٤ س ٥
المحزن	المخزن	ص ١١٤ س ١
عضو	عضوا	ص ١٢١ س ٨
جميفة	ضعيفة	ص ١٨٥ س ١١

مطبعة دار نشر الثقافة
٢١ شارع كامل صدقي ـ الفجالة
ت ٩١٦٠٧٦

